جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا على دول الجوار الإقليمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبتين :

- لمياء ساسي
- نبيلة بن قمير

إشراف الأستاذ:

د. جمال منصر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
وداد غزلاني	أستاذة محاضرة	جامعة قالمة	رئيسا
جمال منصر	أستاذة محاضر	جامعة قالمة	مشرفا ومقررا
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد	جامعة قالمة	ممتحنا

الموسم الدراسي :1436 -1437 هـ/2015 -2016 م

شكـــــر وعرفان

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر

إلى المولى العلي العظيم الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل .

خالص الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور جمال منصر الذي تفضل بقبوله

الإشراف على هذه العمل، وعلى مجهوده المتفاني وملاحظاته القيمة، فله منا

جزيل الشكر وأسمى معاني الامتنان.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة وكافة أساتذة قسم العلوم السياسية _قالمة_

كل الشكر والاحترام والتقدير والامتنان .

الإهـــــــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما والدي حفظهما الله...

إلى جميع أفراد عائلتي ...

إلى سندي؛ زوجي الكريم ...

إلى من رافقتني في إنجاز هذا العمل ...

وإلى كل من كان له الفضل علي ...

لكم جميعا أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع ...

لميـــــــــــاء

الإهـــــــــداء

إلى والدي حفظهما الله...

إلى جميع أفراد عائلتي ...

إلى من رافقتني في إنجاز هذا العمل ...

وإلى كل من كان له الفضل علي ...

لكم جميعا أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع ...

نبيلـــــة

خطـــــــة الدراســـــــة

مقدمـــــــة :

الفصـل الأول : التدخـل العسكــري الإنسانـــي : الإطــار المفهومي و النظـــــــري

المبحث الأول : مدخــل معرفي للتدخــل العسكــري الإنسانـــي

المطلب الأول : مفهوم التدخل العسكري الإنسانـــي

المطلب الثاني : التطور التاريخي للتدخل العسكري الإنساني

المطلب الثالث : أنواع التدخل العسكري الإنساني

المبحث الثاني : التدخل العسكري من منظورات العلاقات الدولية

المطلب الأول : التدخل العسكري من منظور واقعـــي

المطلب الثاني : التدخل العسكري من منظور ليبرالـــي

المطلب الثالث : التدخل العسكري من منظور ماركســي

الفصل الثانـــي : نهايـــة حكم القذافـــي في ليبيا : حـــراك داخلـــي وتدخل خارجـــي

المبحث الأول : طبيعة حراك 17 فيفري 2011

المطلب الأول : أسباب الحراك الشعبي في ليبيا

المطلب الثاني : وقائــع الحــراك الشعبـــــي

المبحث الثاني : العامل الخارجي ودوره في الإطاحة بالنظام الليبي

المطلب الأول : دوافع تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا عام 2011

المطلب الثاني : المواقف الإقليمية والدولية من التدخل

المطلب الثالث : مســـار التدخل العسكري في ليبيا

الفصل الثالـث : ليبيـــا وجيرانهـــا :عـــــدوى المخاطـــــر الأمنيـــــــة

المبحث الأول : الوضع الأمني الداخلي في ليبيا

المطلب الأول : التفتت السياسي على أسس مناطقية

المطلب الثاني : الفراغ الأمني كمصدر للفوضى في الداخل

المطلب الثالث : تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

المبحث الثاني : التأثيرات الأمنية للوضع الليبي على دول الجوار الإقليمي

المطلب الأول : تأثير الجماعات الإرهابية على أمن دول الجوار

المطلب الثاني :تأثير الجريمة المنظمة :انتشار الأسلحة على استقرار دول الجوار

المطلب الثالث : تأثير مسألة اللاجئين و الهجرة الغير شرعية عبر ليبيا

خاتمـــــــــة.

الملاحـــــــق .

قائمـــــــة المراجع.

فهرس الجداول والأشكال .

فهرس المحتويـات.

مقدمـــــــــــــــــــــــــة

مقدمـــــــة:

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح تحقيق الأمن المعادلة الأكثر صعوبة في الأجندات الحكومية للدول؛ بفعل التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية. إذ شهد العالم جملة من التحولات تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتنامي موجة العولمة بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية، الثقافية، وما صاحب ذلك من بروز قضايا ومفاهيم جديدة تعبر في مجملها عن تصورات الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية.

ومن بين هذه المفاهيم "التدخل الإنساني "" Humanitarian Intervention"؛الذي طرح كآلية دولية لحماية حقوق الإنسان، عن طريق التدخل الدولي باستعمال الأساليب الممكنة "العسكرية وغير عسكرية "من أجل فرض احترام حقوق الإنسان في الدول العاجزة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها، وهذا ما أثار العديد من الإشكالات القانونية والسياسية خاصة في ظل ازدواجية توظيف المعايير، وتحول هذه الفكرة ذات الطابع الإنساني إلى أداة تبرير لأهداف سياسية بحتة. وهذا ما أثر على مصداقية هذا المبدأ.

ومن حالات التدخل التي شهدتها المنطقة العربية، التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011، والتي عرفت في إطار ما أصطلح عليه " بثورات الربيع العربي "، حراكا شعبيا مطالبا بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة، تمخضت عنه أزمة سياسية أمنية وأزمة إنسانية؛ جراء تصاعد مستويات العنف المسلح ضد المدنيين الذي وصل إلى حد المواجهة المسلحة. وهذا ما حفز من دور المجموعة الدولية للتدخل العسكري في ليبيا عن طريق حلف شمال الأطلسي بغرض اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين ورفع المعاناة عنهم. وقد أدى التدخل العسكري في ليبيا إلى إسقاط النظام الليبي، وإلى بلورة تحديات أمنية خطيرة على الداخل الليبي وعلى دول الجوار الإقليمي.

لذلك فقد بات أمن واستقرار دول الجوار الليبي مهددا في العديد من الجوانب، بسبب التداعيات الأمنية التي طرحتها مسألة التدخل العسكري في ليبيا، التي انتقلت تأثيراتها من الداخل الليبي إلى دول جوارها الإقليمي مشكلة أزمة أمنية خطيرة.

أهميـــة الدراســـة :

يكتسب موضوع دراستنا أهميته العلمية والعملية من عدة زوايا، فمن زاوية أولى، تنتمي دراستنا إلى مجال من أهم مجالات علم العلاقات الدولية في الزمن المعاصر وهو مجال الدراسات الأمنية. ومن زاوية ثانية تركز دراستنا على واحدة من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل في العلاقات الدولية؛ وهي مسألة التدخل العسكري لأغراض إنسانية فقدمت الدراسة الأطر المفهومية والنظرية للتدخل العسكري الإنساني.ومن زاويـــة

ثالـثة، التـصاعد الحاد لظاهرة الأزمات الداخلية في الدول العربية التي عرفت انتفاضات شعبية "ليبيا نموذجا "في ظل عدم كفاءة القيادات السياسية لإدارة المرحلة الانتقالية؛وتأثير ذلك على الأمن الداخلي والإقليمي ومن زاوية رابعة؛ التعمق في معرفة الدوافع الحقيقية وراء عملية التدخل العسكري في ليبيا من خلال تتبع مساره وابراز أهداف الأطراف المتدخلة وصولا إلى تداعياته الأمنية الداخلية والإقليمية.

الإشكاليـــة :

أدى التدخل العسكري في ليبيا إلى إسقاط النظام الليبي وإلى انهيار شبه تام للدولة الليبية التي أصبحت تقبع تحت وطأة اللاإستقرار خاصة في ظل تدهور أوضاعها الأمنية الداخلية، مشكلة تهديدا لاستقرار دول محيطها الإقليمي، في ظل غياب سلطة مركزية للبلاد والانتشار الواسع للسلاح، الذي شكل بدوره أرضية خصبة لنمو الجماعات الإرهابية المسلحة والجريمة المنظمة، فضلا عن خطر الهجرة وموجات النزوح الكبيرة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية، وعلى ضوء ما سبق تطرح هذه الدراسة الإشكال الآتي:

ما هي التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 ؟ وكيف أثرت على أمن واستقرار دول الجوار الليبي؟

و يمكن تفكيك هذه الإشكالية إلي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدخل العسكري الإنساني؟
- ما هي الأطر النظرية التي فسرت التدخل العسكري الإنساني؟
- ما دوافع التدخل العسكري في ليبيا؟
- ما هي التداعيات الأمنية التي خلفتها عملية التدخل العسكري في ليبيا؟ وكيف أثرت على أمن دول الجوار الإقليمي؟

فرضيات الدراسة : نستند في محاولتنا لمعالجة الإشكالية المطروحة وكدا الإحاطة بمختلف جوانبها على اختبار الفرضيات التالية :

1 – كلما ارتبطت عملية التدخل العسكري الإنساني بمصالح الأطراف المتدخلة كلما كانت أقل فعالية وزادت من حدة المعاناة الإنسانية.

2 – لا يتحقق أمن الدولة بمجرد تأمين إقليمها الجغرافي بل يتعداه إلى الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها.

4 – كلما زادت حدة اللااستقرار السياسي واللاأمن في الدولة كلما أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية خطيرة على دول جوارها الإقليمي .

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

تنقسم أسباب اختيار الدراسة إلى مجموعة من الأسباب الموضوعية وأخرى ذاتية نوضحها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية: تتجلى فيما يأتي:

1. نقص الدراسات التي تناولت موضوع التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا، حيث أن جل الدراسات– في حدود اطلاعنا – تناولت التدخل العسكري الإنساني وكذا سيناريوهات ليبيا ما بعد القدافي، دون دراسة تأثيرات الوضع الليبي بعد التدخل على الأمن في دول الجوار الإقليمي.
2. اعتبار موضوع التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا من المواضيع ذات الأهمية والديناميكية بالنسبة لنا نحن طلبة الدراسات الأمنية .

الأسباب الذاتية :وتتمثل في الرغبة الشخصية لدى الباحثتين في معرفة التهديدات والمخاطر الناجمة عن التدخل العسكري في ليبيا وتأثيرها على أمن و استقرار دول الحوار .

حدود الدراسة:

للموضوع حدود زمانية ومكانية، فالنسبة للزمن فالدراسة تبدأ من بتاريخ 17 فبراير 2011وهو تاريخ الحراك الليبي، وتغطي المرحلة التالية لهذا التاريخ لغاية سنة 2015، أما المكان فيرتبط بالمجال الجغرافي لليبيا و جوارها الإقليمي من الاتجاهات الأربع.

الإطار المنهجي للدراسة:

طبيعة كل موضوع مبحوث هي التي تحدد – بدرجة كبيرة – الأطر المنهجية المناسبة لدراسته، وقد اقتضت طبيعة موضوع هذا البحث، الاستعانة بعدد من المناهج نذكرها فيما يلي :

المنهج التاريخـــــي:الذي لا نتوخى في توظيفه سرد الوقائع التاريخية و رصها بعضها إلى البعض،لنُكون ركاما من المعلومات المتناثرة التي تفتقر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر ولكن مانركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي وُلدت في ظروف زمنية لها خصائصها،أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي،والتطورات التي لحقتها محاولا الوصول إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك[1] حيث وُظف المنهج التاريخي فيتتبع التطور التاريخي لمفهوم التدخل العسكري الإنساني لأنه من الصعوبة فهم هذه الظاهرة دون الرجوع إلى نواتها الأولى،وكذلك عند الحديث عن طبيعة الحراك الليبي وتطوره كما وظف عند تتبع مسار التدخل العسكري في ليبيا.

1 محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات (الجزائر،1997)،ص. 56 .

منهج دراسة الحالـــة : "وهو المنهج الذي يتجه نحو التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة)فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة،وذلك قصد الإحاطة بها و إدراك خفاياها،ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية والوظيفية بين أجزاء الظاهرة،وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية"[1]؛ وقد أفردنا دراسة حالة ليبيا باعتبارها نموذجا شهد عملية التدخل العسكري الإنساني عام 2011.

منهج التحليل الإحصائـــي:"هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، فهو يستخدم البيانات الرقمية؛لأجل الاستدلال بها عن وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج"2وقد تعاملت الدراسة مع مجموعة من الإحصائيات؛في الفصل الثاني عند إبراز دورالدوافع الاقتصادية للتدخل العسكري في ليبيا،كما وضف أيضا في إثبات تدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا بعد التدخل، وكذلك في الإحصائيات الخاصة بعدد المهاجرين غير الشرعيين عبر التراب الليبي إلى مختلف الدول.

الإطـــار النظـري للدراســـة :

تستند هذه الدراسة إلى خلفية نظرية، تستمدها من مدارس ونظريات تركز مجمل أفكارها حول موضوع الأمن بكل أبعاده، غير أنها تختلف في رؤاها وتحليلاتها للموضوع، ومن بينها:

مدرسة كوبنهاغـــن : ويعتبر "باري بوزان ""Barry Buzan "من أهم رواد هده المدرسة، حيث قدم مفهومه عن الأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاث مستويات مختلفة من التحليل وهي:(الفرد، الدولة،النظام السياسي)مدعومة بتوسيع واضح لأبعاده لتشمل قطاعات جديدة ومتعددة (العسكري،السياسي، الاقتصادي،المجتمعي،البيئي) وبالتالي فإن مسالة التدخل العسكري في ليبيا قد طرحت تأثيرات داخلية: أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية مست الأمن القومي الليبي داخليا وخارجيا؛ في ظل حالة الفوضى الناشئة من انعدام سلطة مركزية فعالة تمارس "احتكار العنف "داخليا، أما على المستوى الخارجي فيعكس اتجاها نحو الانتشار المكاني للتهديدات الأمنية الناشئة من عدم الاستقرار الداخلي إلى دول مجاورة .

النظرية النقديـــــة::اقترنت النظرية النقدية بشكل وثيق بنوع متميز من الفكر عرف باسم "مدرسة فرانكفورت"فبأعمال كل من"ماكس هوركهايمر" Max horkheimer، "أندرو لنكليتر"Andrew Linklater"

2محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 87.

3 نفس المرجع، ص. 87.

وروبرت كوكس "Robert Cox"وآخرون اكتسبت النظرية النقدية فعالية جديدة؛ باعتبارها مواقف نقدية موجهة أكثر راديكالية لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن،الذي يترجم في التركيز على محورية الإنسان في فلسفة الأمن الجديدة؛ فموضوع الأمن المرجعي لم يعد في الدولة كتجريد فلسفي وإنما في مرجعية موضوعية وهي الإنسان[1].

وعليه، فمفهوم الأمن الإنساني حسب المفكر النقدي "كين بوث""Ken Booth" يعني "الانعتاق". وهكذا فإن التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للانعتاق، والذي يعني، حسب كين بوث: " تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، والفقر، والاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير"[2].

ومن هنا يمكن الحديث عن الطرح النقدي للأمن الإنساني لتجسيده الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان التي قام بها النظام الليبي كرد فعل على الاحتجاجات الشعبية . والمحفزة لتبني سياسة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان المنتهكة .

مدرسة أبريستويث :قدم أنصار مدرسة أبريسويث مع مطلع التسعينات نظريات أمنية موجهة بأفكار مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية، أكدوا فيها على ضرورة تجاوز نموذج مركزية الدولة بمشروع تعاوني يكون موضوعه الرئيسي انعتاق الأفراد من مصادر الاستبداد والبنى المجحفة القائمة في النظام السائد (الممثل في مؤسسة الدولة)[3].

يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن موضوع الحقيقة أو المعرفة الأمنية ليس الفرد في سياق الدولة، وإنما الفرد غير الآمن في بعده الذاتي[4].

ومنه فإن توظيف الأفراد في مركز التحليل الأمني حسب أنصار مدرسة أبريستويث سيساعدنا في فهم التدخل العسكري في ليبيا، خاصة في ظل القمع و العنف الذي تعرض له الليبيين من طرف النظام، وهذا ما

---

[1] نصر محمد عارف، النظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم العربية:مقاربة إبستيمولوجية،(فيرجينيا:جامعة العلوم الإسلامية الاجتماعية، 1998)، ص . 78 .

[2]ياماورا تاكايوكي ،"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"،تر. عادل زقاغ،على الرابط الإلكتروني التالي :
http://arbiboumediene. blogspot. com (2016/04/18)

[3]سيد احمد قوجيلي،الدراسات الأمنية النقدية:مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)،ص. 35 .

[4]المرجع نفسه، ص ص. 39-40.

يبرهن عليه أنصار مدرسة ابريستويث بالقول أن أمن الأفراد لايكون في سياق الدولة خاصة عندما تكون الدولة غير راغبة في حماية مواطنيها .

أدبيـــات الدراســـــة :

لقد أسهمت فترة ما بعد الحرب الباردة،في بلورة ظاهرة التدخل الإنساني نظرا إلى تعاظم الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان،وقد تناولت العديد من الدراسات هذه الظاهرة كونها من أهم القضايا المطروحة في العلاقات الدولية؛ خاصة في ظل أمننة حقوق الإنسان. ومع التدخل العسكري في ليبيا وما أثاره من تداعيات داخلية وإقليمية؛ طرحت العديد من الدراسات أبرزها يلي:

1_International Commission on Intervention and State Sovereignty .**The Responsibility to protect** (.03/12/2001)

وضح تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (ICISSI) الذي موضوعه "**مسؤولية الحماية**" أنه على الدول ذات السيادة مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث التي يمكن تجنبها . من القتل الجماعي، والاغتصاب الجماعي ومن المجاعة . ولكن عندما تكون هده الدول غير قادرة أو غير راغبة في ذلك وجب أن تتحمل هذه المسؤولية المجموعة الدولية.

2_ محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، (**أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية2004).

تضمن دراسة نظرية لظاهرة التدخل الإنساني، وإلى تطور هذه الظاهرة بعد الحرب الباردة،ومدى تأثيرها على المبادئ المتأصلة في العلاقات الدولية وهما مبدأ السيادة وعدم التدخل،كما وظف الباحث ثلاث حالات للتدخل الإنساني تمت في العراق، الصومال، كوسوفو،تبين التوظيف السياسي للتدخل الإنساني،وخلص الباحث إلى أن التدخلات العسكرية الإنسانية يجب أن تنفذ في إطار الأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن وتحت إشرافه.

3_ كتاب جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، (** بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم ناشرون،2012).

عالج الباحث ظاهرة التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، انطلاقا من إشكالية رئيسية: هل يمكن ضمان الحماية الدولية لحقوق الإنسان اعتمادا على عمليات التدخل العسكري؟كما بين الباحث أشكال التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة معددا أطرافه في قراءة تستقصي وتستنطق فترات مختلفة من تاريخ العلاقات الدولية. كماوضح النماذج المختلف له. كما ووظف الباحث

نموذجين من نماذج عمليات التدخل العسكري الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:يتعلق الأول بتدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو في شهر مارس في عملية عرفت باسم "**قوة التحالف 1999**"، ويتعلق النموذج الثاني بعملية التدخل العسكري الإنساني في ليبيا سنة 2011والتي عرفت باسم"**فجر الأوديسا**"معتمدا منهجا تحليليا مقارنا في دراسته لهذين النموذجين مبينا أوجه التشابه والاختلاف.

4_ تيسير إبراهيم قديج، **التدخل الدولي الإنساني : دراسة حالة ليبيا 2011**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر غزة :قسم العلوم السياسية،2013).

تطرق الباحث إلى مدى تأثير المتغيرات الدولية على إعمال التدخل كآلية لحماية حقوق الإنسان ضمن النظام الدولي الجديد،كما تناول الممارسة الدولية للتدخل الإنساني في فترة مابعد الحرب الباردة وإشكالاتها،وأفرد دراسة حالة التدخل الدولي في ليبيا وأسسها القانونية ثم مستقبل ليبيا بعد التدخل الإنساني.

5_ James kurth, humanitarian Intervention after Irak Legal Ideals. Military Realities, Orbis Elsevier Limited on behalfe of Foreign Policy Researche Institute

ركز الباحث في دراسته على ظاهرة النزاعات العرقية التي أدت إلى موجة من الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان،كما تطرق إلى التوظيف السياسي لظاهرة التدخل الإنساني في عالم مابعد الحرب الباردة ،وعلى محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استغلال مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لتحقيق مصالحها الإستراتجية (سياسية ،اقتصادية) كما تطرق إلى ضرورة تفعيل دور المنظمات الإقليمية في التدخل الإنساني لما لها من أدوار فعالة في ذلك .

ومن استقرائنا للأدبيات السابقة؛ لاحظنا أن جُلها ركزت على دراسة ظاهرة التدخل الإنساني دون التركيز على التداعيات الأمنية المباشرة للتدخل في ليبيا على جوارها الإقليمي.

وبالتالي ما يميز دراستنا،هو التركيز على عدوى المخاطر الأمنية للوضع الليبي على دول الجوار الإقليمي.

تبرير بنية الخطـــــة:

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا، وتمحيص فرضيات البحث، فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول نوجز طريقة بنائها فيما يلي:

الفصل الأول :تناول الإطار المفهومي والنظري للتدخل العسكري الإنساني، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل معرفي للتدخل العسكري الإنساني وذلك عن طريق محاولة التقرب من هده الظاهرة الإنسانية بمحاولة وضع تعريف لها وذلك بتناول التدخل الإنساني بشقيه الواسع والضيق؛ وجاءت الدراسة

ضمن الاتجاه الضيق للتدخل والذي يقتصر على استخدام القوة المسلحة أي "التدخل العسكري الإنساني". ثم تناول تطوره التاريخي وصولا إلى التعريف بأنواعه وكذلك الأطر النظرية المفسرة له.

وفي الفصل الثاني : شرعنا بعرض وتحليل نهاية حكم القذافي في ليبيا: حراك داخلي وتدخل خارجي،

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى طبيعة الحراك الليبي بدءا من أسبابه ثم وقائعه لننتقل في المبحث الثاني للحديث عن العامل الخارجي ودوره في إسقاط نظام القذافي مع إبراز المواقف الإقليمية والدولية من التدخل لنصل في نهاية المبحث إلى مسار التدخل العسكري وكذا الدول المشاركة فيه وصولا إلى نهاية حكم القذافي.

أما في الفصل الثالث: فقد عملنا على تحديد وتحليل عدوى المخاطر الأمنية لليبيا على جيرانها؛ حيث تناولنا في المبحث الأول التداعيات التي يطرحا التدخل العسكري داخليا على ليبيا بجوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية،وفي المبحث الثاني انتقلنا للحديث عن تأثيرات الوضع الليبي على دول الجوار الإقليمي بدءا بتأثير مسألة الجماعات المسلحة وتهديدها لأمن واستقرار دول الجوار وكذا مسألة الجريمة المنظمة والانتشار الواسع للسلاح وصولا إلى تأثير مسألة اللجوء والهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.

الفصـــــل الأول :

التدخل العسكري الإنساني :الإطار المفهومي والنظري

الفصل الأول : التدخل العسكري الإنساني : الإطار المفهومي و النظري .

تعد ظاهرة التدخل من الظواهر القديمة في تاريخ العلاقات الدولية، ومع تطور هذه العلاقات أخد التدخل أشكالا مختلفة تعكس طبيعة تطور النظام الدولي[1]، ولعل أكثر أشكال التدخل إثارة للجدل هو"**التدخل الإنساني**""**Humanitarian intervention**"أو التدخل لصالح الإنسانية عن طريق استخدام القوة العسكرية، سواء في حالات النزاعات المسلحة الداخلية أو الدولية وكذلك في الحالات التي ينسب فيها للدول الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، والذي بدت ملامحه واضحة –التدخل العسكري– بعد انتهاء الحرب الباردة ،تحت مسوغات حماية حقوق الإنسان والتي شكلت بدورها مصدر الاهتمام الدولي لارتباطها بالأمن والسلم الدوليين وهو ما انعكس على المبادئ المتأصلة في النظام الدولي في مقدمتها مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل.

وبناء على هذا الأساس سنركز في هذا الفصل من الدراسة على التعريف بالتدخل العسكري الإنساني ثم تتبع تطوره التاريخي مع التطرق إلى أنواعه وكذا إلى أهم الروئ التفسيرية لظاهرة التدخل الإنساني وفقا للمنظارات الكبرى في العلاقات الدولية.

[1] سهام سليماني،"تأثير حق التدخل على السيادة الوطنية : دراسة حالة العراق 1991"، (مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005) ، ص. 52.

المبحث الأول: مدخل معرفي للتدخل العسكري الإنساني.

عرف النظام الدولي جملة من التحولات،أدت في مجملها إلى تطور الاهتمام الدولي بحماية حقوق الإنسان، ومع انتهاء الحرب الباردة تزايد ذلك الاهتمام مـــع تزايد نشوب النزاعات الداخلية في العديد مـن الدول والذي أفضى بدوره إلى بروز ظاهرة" **التدخل الإنساني**""**Humanitarian Intervention**"، حيث صدرت دعوات كثيرة مطالبة بالتدخل الخارجي من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول العاجزة أو غير الراغبة في حماية موطنيها.

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري الإنساني.

تشكل المفاهيم و العلاقات فيما بينها أساس أي حقل من حقول المعرفة، وتعد المفاهيم هي المستوى الأول في بناء أي نسق نظري، إذ تشكل مكونا أساسيا في بناء أي قضية نظرية[1]، وعلى هذا الأساس يهدف هذا المطلب إلى الوقوف عند مفهوم التدخل الإنساني ثم التدخل العسكري الإنساني.

أولا: تعريف التدخل الإنساني.

التدخل الإنساني من المفاهيم التي اختلفت بشأنها التعريفات، ذلك لأنه من الموضوعات التي تتقاطع فيها السياسة مع القانون، فيصبح من غير اليسير القول بتعريف مطلق له، ولكن هذا لا يعدم القول بوجود محاولات للاقتراب من مفهوم هذه الظاهرة الإنسانية، ويمكننا أن نتطرق إليها من خلال استعراض مفهومين للتدخل الإنساني[2].

1. المفهوم الواسع للتدخل الإنساني: يرى أنصار هذا المفهوم أن التدخل الإنساني لا يقتصر على استخدام القوة المسلحة، بل يتعداه إلى وسائل أخرى كالضغط الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي[3]فالتدخل الإنساني حسب أنصار هذا الاتجاه يجب أن يتسع نطاقه ليشمل أنماط التدخل غير الرضائية والأساليب غير العسكرية [4]وأن يشمل التعريف المعاصر الوسائل غير القسرية، كأن يضغط مجلس

[1]. جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم ناشرون،2012)، ص.11.

[2] عبد القادر بوراس،الأمن الإنساني: التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية (الجزائر: دار الجامعة الجديدة ،2009)، ص. 174.

[3]شاهين علي شاهين، "التدخل الدولي من أجل الإنسانية و إشكالاته"، مجلة الحقوق الكويتية، 145(ديسمبر2005)، ص.261 .

[4] حيث يرى الإستادان" **PierrKlein** " "**Olivier Certen**" أن المقصود بالوسائل غير العسكرية والتي تتم لتنفيذ التدخل الإنساني بمفهومه الواسع هي جملة التدابير و الإجراءات، من أهمها تنظيم الحملات الصحفية توقيع الجزاءات الاقتصادية، فرض القيود على بيع الأسلحة، منع إرسال مواد الإغاثة للسكان، التدخل المسلح من طرف واحد، إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ،تجميد الأرصدة المالية، تقليص التمثيل الدبلوماسي ويمكن اللجوء إلى تدابير القمع التي يتخذها مجلس الأمن.

الأمن الدولي ودول أخرى على حكومة الدولة المعنية لكي لا تعرقل وصول المساعدات الإنسانية للضحايا، وإلا فإن عملا عسكريا أو إجراءات ستفرض بحقها[1].

وفي هذا الصدد يعرف "**ماريو بيتاني**""**Mario Bettati**"* التدخل الإنساني على أنه:" التدخل الذي لا يقتصر على القوة المسلحة وإنما يمتد إلى إمكانية اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية بشرط وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان"[2].

كما يعرف الدكتور "**بطرس بطرس غالي**" "**Boutros Boutros-Ghali**" التدخل على أنه:"أن تتعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ضغطا عليها كي تلزمها بإتباع سياسة معينة أو لكي تمتنع عن سياسة ما، ويبدو التدخل في صور متعددة من أبرزها التدخل الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري"[3].

2. **المفهوم الضيق للتدخل الإنساني** : أنصار هذا الاتجاه يضيقون من مفهوم التدخل الإنساني إلى جعله يقتصر على "**القوة المسلحة**""**Armed force**" في تنفيذه وأن القوة تعتبر الأساس الذي يقوم عليه، إذ يشير الأستاذ "**ريشارد بكستر**" "**Baxter Richard**"إلى أن : وصف التدخل يطلق على كل استخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة من الموت أو الأخطار الجسمانية، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت[4].

و يعرفه "**لوثر باش**""**LouterPacht**"على أنه:" ذلك التدخل المصحوب باستخدام القوة أو التهديد بها وإنه يجب فهم التدخل الإنساني بهذا المعنى الضيق"[5].

ومن خلال استعراض التعاريف المختلفة للتدخل الإنساني سواء بمفهومه الواسع أو الضيق نستخلص أهم خصائصه، وأولها وجود انتهاك لحقوق الإنسان يتطلب تدخل دولة أو مجموعة من الدول لوقف تلك

---

[1] David. J.Scheffer,"Towards A Modern Doctrine of Humanitarin Intervention",Uneverstity of Toledo Law Review,(vol 23),(Winter,1992),p288.

*أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس، ومن الفقهاء المعاصرين الذين تبنوا فكرة التدخل الإنساني بمفهومه الواسع.

[2] عبد القادر بوراس، مرجع سابق، ص.178.

[3] أحمد هلتاتي،"التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم مابعد الحرب الباردة "،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2009)، ص. 62.

[4] عبد القادر بوراس،مرجع سابق ،ص 174.

[5] مسعد عبد الرحمان،تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي(مصر: دار الكتب القانونية، 2008)، ص. 158.

الانتهاكات باستخدام وسائل الإكراه والتي تتراوح بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية بغرض تحقيق أهداف معينة.

ودراستنا هذه تندرج ضمن الاتجاه الضيق للتدخل والذي يقتصر على استخدام القوة المسلحة أي "**التدخل العسكري الإنساني**" "**Humanitarian Military Intervention**".

ثانيا: التدخل العسكري الإنساني.

يعد التدخل العسكري الإنساني من المفاهيم المثيرة للجدل في عالم السياسة وهو غير متفق عليه على نحو مشترك وقدمت بشأنه العديد من التعريفات أهمها:

يعرفه "**توماس فرانك**""**Thomas Frank** "بأنه :" كل استخدام للقوة المسلحة أو التهديد باستخدامها بواسطة دولة ما أو بمعرفة هيئة دولية ضد دولة أخرى بهدف حماية حقوق الإنسان"[1].

ويعرفه "**مارتن وايت**" "**Martin White**"بقوله:" يعد التدخل عملا مباشرا وعنيفا على مستوى العلاقات الدولية، لكنه لا يصل إلى درجة الجرب المعلنة بين دولتين أو أكثر، لأن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هدا التفاعل، وبهذا يكون التدخل سلوكا يعتمد التهديد باستخدام القوة العسكرية إن لم يستعملها لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخله"[2]، ومنه فإن "**وايت** "يرى بأن الحرب هي الدرجة القصوى والمرحلة الأخيرة من هذا العمل التفاعلي، ويعتبر التدخل عملية قوية تحتوى على عنصر التهديد إن لم نقل القوة المادية الملموسة .

عرفه "**ج.ل.هولزعرف**""**J. L. Holzgrefe":** "على أنه التهديد بالقوة أو استعمالها ضد دولة ما من طرف دولة أو مجموعة من الدول بهدف منع أو إيقاف الانتهاك الخطير والمنتشر للحقوق الإنسانية الأساسية للأفراد حتى لو كانوا من مواطني الدولة التي تمارس أو تطبق عليها القوة ودون ترخيص منها.ويتضح من هذا التعريف أنه يستبعد التدخل غير القسري كاستعمال الضغط الاقتصادي أو الدبلوماسي أو أي عقوبات أخرى والتدخل القسري الهادف إلى حماية أو انقاد مواطني الدولة المتدخلة نفسها "[3].

أما" **حسـن رحمونـي**" فيعرف التدخل العسكري الإنساني على أنـه:" استعمال قوات مسلحة خارجية ضد دولة ذات سيادة من أجل وقف حكومتها عن المعاملة السيئة لمواطنيها، إنه يتضمن أيضا استعمال القوة

[1] جمال منصر، مرجع سابق، ص ص. 38-39 .

[2] عبد الرحمان محمد يعقوب، التدخل الانساني في العلاقات الدولية ، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،2004)، ص.15.

[3] جمال منصر، مرجع سابق، ص. 36.

لوقف انتهاك حقوق الإنسان من طرف مجموعة ضد أقلية أو مجموعات عرقية أخرى، إنه يبدو أيضا كحرب عادلة" [1].

ومن جميع التعريفات السابقة للتدخل العسكري الإنساني يمكننا تقديم تعريف إجرائي لهذا المفهوم على أنه:" **عمل منظم تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بوسائل قسرية كالتهديد بالقوة أو استخدامها ضد الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها لوقف الانتهاك الخطير والمنتشر لحقوق الإنسان والحيلولة دون انتشار المعاناة الإنسانية**".

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدخل العسكري الإنساني.

إن رصد تاريخ العلاقات الدولية، يكشف عن وجود سوابق كثيرة يصح أن يطلق عليها وصف التدخل الإنساني، لكن يمكن القول أن هذا المفهوم قد اكتسب سمات خاصة وخصائص معينة قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنه عقب إنهاء هده الحرب ومع إنشاء عصبة الأمم اعترى هذه الخصائص الكثير من التغيير والتبديلُ ثم ما لبثت أن تعرضت لتغيير جدري مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بقيام منظمة الأمم المتحدة .

والتدخل ظاهرة قديمة قدم الحضارات، إذ يرجع معظم الباحثين جذوره إلى العهد الإغريقي القديم، حيث كانت كل من إسبرطا وأثينا تتدخلان في شؤون الدول الصغرى وعلى هذا الأساس فإن "**ثيوسيديس**" "**Theosides**"في محاولة منه لتفسير ودراسة ظاهرة التدخل من خلال عمله لفهم وتحليل "**الحرب البيلوبونيز**""**War Peloponesian**"حينما حاولت كورسيرا إعادة تنصيب "**الملك أبيدامنوس**" فتدخلت كورينسيا لمنع ذلك وهدا ما يؤكد على البعد التاريخي لظاهرة التدخل في العلاقات الدولية .

كما عرفت الإمبراطورية الرومانية هذه الظاهرة وتجسد ذلك من خلال تدخلها في شؤون المماليك البربرية في شمال إفريقيا وخصوصا إبان حكم كل من "**يوبا الثاني**""**Juba**"،"**ماسينيسا**""**Massinissa**" و" **يوغارطا**""**Jugurtha**" وقد تجسد التدخل الروماني في أشكال عدة منها الغزو العسكري والاغتيالات السياسية[2]، وقد شدد ملوك روما القديمة على عدالة الحرب، حيث كان لهم السبق في الحديث عن عدالة الحرب، ويذهب البعض إلى أن الخطيب السياسي الروماني "**شيشرون**" قد قدم إسهاما هاما للفكر الروماني حول الحرب العادلة[1] .

---

[1] جمال منصر، مرجع سابق، ص ص.37-38 .

[2] سالم برقوق،" تطور إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، ،جامعة الجزائر، 1994)، ص ص.10-11.

كما وجدت فكرة التدخل الإنساني جذورها وبواكرها الأولى في الفكر الديني، ففي الفكر الكنسي حيث نجد كلا من القديس "**أوغيسطين**" والقديس "**توما الإكويني**" قد أكدا على فكرة "**الحرب العادلة**" La Guerre Justice"، فقد رأى "أوغيسطين" بأن الحرب مشروعة وضرورية من أجل تحقيق السلام، حيث أن فكرة الحرب عنده تحولت إلى فكرة لاهوتية دينية وكان من الأوائل الدين تسألوا: في أي الظروف يمكن أن تكون الحرب مبررة أو عادلة؟ حيث وضع معايير ثلاثة للإجابة عن تساؤله وهي:

- أن يكون مبرر "الحرب اللاعدل" "Non-war justice" أي تكون الحرب لصد العدوان أو لمعاقبة الدولة المخلة بالتزاماتها .
- أن تقود الحرب سلطة شرعية لأنه ليس من اختصاص أي فرد في الدولة إعلان الحرب.
- أن يحدث كل ذلك بسلامة القصد أي أن يكون الباعث الحقيقي للحرب رفع الظلم.

كما وربط بعد ذلك "**غروسيوس**" "**Jrosios**" فكرة الحرب العادلة بمذهب القانون الطبيعي، فحسبه لا تكون الحرب عادلة إلا إذا تم خوضها على إثر مخالفة لمبادىء القانون الطبيعي وأقرها المجتمع الدولي أنها كذلك، وهذه الحروب العادلة يجب أن تتقيد بمبادئ القانون الطبيعي بغض النظر عن سببها ويجب أن تنحصر في حدود ما يحقق النصر، حيث يحرم الإضرار بالأبرياء أو الإفراط في استخدام العنف.

و يعترف "غروسيوس" بحق التدخل للدفاع عن الشعوب المضطهدة إلا أن هذا التدخل حسبه يجب أن لا يتجاوز هده الغاية النبيلة ذات المعاني السامية، فحسبه لا يجوز إساءة استخدام ذلك الحق و توظيفه كذريعة لتحقيق طموحات سياسية للدول المتدخلة، كالتوسع الإقليمي لنهب ثروات البلاد التي يتم قهر حكامها الطغاة. وتعد آراء "غروسيوس" الإشارة الصريحة الأولى لمبدأ التدخل الإنساني وخلال القرن التاسع عشر أخضعت شرعية استخدام القوة المسلحة لثلاث شروط هي : عدالة الأساس القانوني، عدالة القضية، وسلامة القصد وهي لا تختلف في جوهرها عما طرحته نظرية الحرب العادلة عبر تاريخها الطويل[1].

ولم تبق فكرة التدخل الإنساني حبيسة الفكر الديني والفلسفي وإنما غادرته إلى ممارسات دولية واسعة النطاق ويمكن استقراؤها في ثلاث مراحل أساسية من تاريخ العلاقات الدولية :

أولا : مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولـى: تميزت هذه الفترة بإعمال التدخل الإنساني من أجل حماية بعض حقوق الأقليات التي تنتمي في أصولها العرقية أو معتقداتها الدينية واللغوية للدول المتدخلة، والتي تسعى إلى حمايتها وحدها دون بسط هذه الحماية على كافة الطوائف السكانية الأخرى لما تراه من مصلحة

[1] تيسير إبراهيم قديج، "التدخل الدولي الإنساني : دراسة حالة ليبيا 2011" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الأزهر، 2013)، ص. 80 -81 .

خاصة، ففي هذه الفترة انشق المذهب البروتستانتي عن الديانة المسيحية وانجر عن هذا الانشقاق خلاف شديد أصبحت معه الأقليات مهددة بالخطر الأمر الذي بعث الدول الأوروبية على التدخل لحمايتها وخاصة التي تقيم في دول أوروبية، وقد ساعد على انتشار ظاهرة حماية الأقليات في هذه الفترة بروز فكرة القوميات وتطورها في أوروبا فسارعت الدول لإشهار هذا المبدأ مـع تفاقم مظاهر الظلم والإظهار التـي آل إليها مصير هـذه الأقليات، ففي هذه المرحلة تم إبرام الكثير من الاتفاقيات الدولية بهدف حماية الأقليات الدينية والعرقية و اللغوية وكذلك حماية الحقوق المدنية والسياسية[1].

وإلى جانب التدخل السلمي باللجوء إلى الاتفاقيات الدولية، هنالك صور أخرى تمثلت في استعمال القوة المسلحة من أجل حماية الأقليات التي تمارس ضدها شتى صور القهر والاضطهاد ومن أمثلة هذه التدخلات[2]:

- تدخل روسيا ضد تركيا عامي (1877 _1878) لحماية سكان لوسينا و بلغاريا المسيحيين.
- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في مولدفيا لوقف مذابح اليهود بسربيا.
- تدخل النمسا وروسيا وبريطانيا وفرنسا في تركيا لصالح سكان مقدونيا خلال الفترة 1903- 1908.

وما يمكن قوله أخيرا، أن التدخل الإنساني في هذه الفترة استهدف حماية حقوق الإنسان للأقليات التي تشارك الدول المتدخلة أصولها ومعتقداتها الدينية أو وحدتها اللغوية ويكشف هذا الوضع عن الجانب النفعي للتدخل الإنساني خلال هذه الفترة ،فتدخل الدول كان لحماية الطوائف التـي كانت تشاركها انتماءاتها العرقية أو الدينية أو اللغوية لأنها ترى أن لها مصلحة في ذلك .

ثانيا: مرحلة مابين الحربيــن:

في هذه الفترة الزمنية لم يكن الرأي العام ليقبل بفكرة حقوق الإنسان عامة باستثناء حماية بعض حقوق الأقليات، إلا أن إقرار الحماية لهذه الطائفة من الناس لم يعد حكرا على القوى والدول الأوروبية بل عهد به لعصبة الأمم المتحدة كأول تنظيم دولي، حيث أدركت الجماعة الدولية من خلاله أن الاهتمام بتصفية مشاكل الأقليات هو الكفيل الوحيد، لتجنب الحروب والداعي الأكيد لاستتاب الأمن والسلم في العالم.

غير أنه ما يلاحظ أن الاهتمام بحماية هذه الأقليات اقتصر فقط على طائفة معينة من الأقليات على أساس وجود نصوص دولية تم فرضها على الدول، مع إشراف عصبة الأمم على حماية هده الفئة اكتسبت هذه الحماية الصفة الدولية ، حيث تم إسناد هده المهمة إلى مجلس العصبة ليقرر ما يراه مناسبا من تدابير فله الحق في تلقي الشكاوى و البلاغات من أفراد الأقليات ليقرر في ما بعد قبوله لها آم لا [1].

[1] عبد القادر بوراس ، مرجع سابق ،ص. 163 .

[2] نفس المرجع، ص ص. 163-164.

وأخيرا يمكن القول أن مهمة العصبة في هدا المجال شكلت نقطة حاسمة في تطور التدخل الإنساني بإضفائها الطابع الدولي عليه ، غير أن اقتصارها على حماية طائفة معينة من الأقليات وعلى نوع محدد من الحقوق دون أن يتم تعميمها ،الأمر الذي ساعد على التقليل من عمل العصبة وأدى إلى ظهور بوادر حرب عالمية ثانية تلاشى معها هذا النظام وزال نهائيا حتى عام 1943.

ثالثا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

بدأت هذه المرحلة بميلاد منظمة الأمم المتحدة، والتي أقرت في ميثاقها عام 1945 حماية عامة لحقوق الإنسان، إذ تم التأكيد على حماية حقوق الإنسان في الميثاق والتي نصت على أن تعمل هيئة الأمم على إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز ،وبهذا أحرزت منظمة الأمم المتحدة تأييدا عالميا في مجال التدخل الإنساني، والذي أصبح يتميز بالعالمية ويقرر حماية عامة لكافة حقوق الإنسان والأجيال والتدخل لدى الدول التي ينسب إليها انتهاك حقوق الإنسان[2].

غير أن الممارسة الدولية للتدخل الإنساني بعد ميلاد منظمة الأمم المتحدة لم تولي أي اعتبار لمبدأ عدم التدخل وتحريم استعمال القوة المنصوص عليهما في المادتين (7/2) و(4/2) من ميثاق الأمم المتحدة ، ويمكن رصد شكلين من التدخلات تحت ذريعة الاعتبارات الإنسانية والدي يعني قيام دولة ما باستخدام القوة المسلحة لحماية رعاياها في الخارج مثل التدخل الأمريكي في لبنان عام 1985، أما الشكل الثاني وهو التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى عام 1979[3].

ومن المعروف أن علاقة الدولة بمواطنيها كانت من صميم السلطان الداخلي للدولة، غير أن نشوب الحرب العالمة الثانية وما اكتنفها من مصائب وأهوال لحقت ببعض الجماعات البشرية دفع إلى ضرورة إيلاء قدر من الاهتمام لعلاقة الدولة بمواطنيها، متجاوزا بدلك حدود مبدأ السيادة الوطنية الذي يحول بينه وبين التدخل في هدا المجال[4].

إن هذا التعارض يظهر جليا وبوضوح كون سيادة الدولة تمثل واقعا ملموسا في حين أن تحقيق مسؤولية المجموعة الدولية لا يزال مطلبا منشودا وعليه فإن هناك إجماع شبه عام بان الحكومات هي المسؤولة عن حماية مواطنيها،لكن عندما تكون غير قادرة أو غير راغبة في ذلك فإن هذه المسؤولية يجب تحملها من قبل

---

[1] عبد القادر بوراس ،مرجع سابق، ص ص. 164-165.

[2] نفس المرجع، ص. 172.

3 معمر فيصل خولي،الأمم المتحدة و التدخل الدولي الإنساني(مصر: دار العربي للنشر و التوزيع،2011) ،ص. 21.

4 عمر إسماعيل سعد الله ، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب : العلاقة و المستجدات القانونية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1994) ، ص.44 .

مجموعة دولية أوسع، فأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي حدثت في الصومال ورواندا والبوسنة وكوسوفو كانت دافعا جديدا لتبني مفهوم جديد هو "**مبدأ مسؤولية الحماية**"* " **The Protect responsibility To**" والذي ظهر كاستجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة "**كوفي عنان**" من أعضاء المنظمة سنة 2000 إلى ضرورة بلورة تصور دولي مشترك حول التدخل الإنساني وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدول وسيادة الشعب[1]، وقد وجه السؤال المركزي بصراحة وبصورة مباشرة " ...إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا اعتداء غير مقبـول على السيادة، فعلـى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب لحـالات شبيه بروانـدا أو سريبرنتشا، للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي تؤثر في كل مبدأ من مبادىء إنسانيتنا المشتركة "[2]واستجابة لهذا تشكلت بمبادرة من حكومة كندا اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICISSI، تضم عدة شخصيات (رؤساء دول ورؤساء سابقين وممثلين عن الأمم المتحدة) وأصدرت اللجنة تقريرها سنة 2001 وكان موضوع تقريرها "مسؤولية الحماية" الذي أكدت فيه على ثلاثة مبادئ أساسية[3] :

المبدأ الأول:هو استخدام مفهوم "المسؤولية الدولية المادية" بدل التدخل الإنساني لتجنب ما قد يثيره التعبير من مخاوف السيطرة والهيمنة وانتهاك السيادة الوطنية .

المبدأ الثاني: يتعلق بوضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن لتفادي التحرك الانفرادي .

المبدأ الثالث: يركز على عملية التدخل لأغراض "الحماية الإنسانية "يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية وبناءا على سلطة مباشرة مسؤولية ضمن إطار الشرعية الدولية .

---

1 إدريس لكريني،التدخل في الممارسة الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير،في العولمة والنظام الدولي الجديد (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004)، ص. 67 .

*توصف **مسؤولية الحماية** على أنها نهج جديد لحماية السكان من الفظائع الجماعية، ويملي هدا المبدأ النامي، بإشارة إلى ما تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام 2005، أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يخضع لمسؤولية الحماية الدولية عندما تكون الدولة غير راغبة في حماية مواطنيها أو غير قادرة على حمايتهم من خسائر في الأرواح * فعلية أو مرتقبة على نطاق واسع (مع نية إبادة جماعية أو بدونها) أو تطهير عرقي واسع النطاق. وتشمل هذه المسؤولية ثلاث عناصر :مسؤولية المنع، مسؤولية رد الفعل و مسؤولية إعادة البناء.ومنه فمسؤولية الحماية تقدم وعدا على نحو فعال لأضعف الناس في العالم: فهي تعدهم بأن المجتمع الدولي سوف يتدخل لحمايتهم عندما تخذلهم حكوماتهم.ولذلك، فالسؤال المطروح هو: عن ما إذا كانت مسؤولية الحماية تستطيع الوفاء بهذا الوعد.لمزيد من المعلومات عن مسؤولية الحماية أنظر :

International Commission on Intervention and State Sovereignty .The Responsibility to protect at :http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf (2016/02/28)

2 جمال منصر، مرجع سابق،ص.59 .

3 مسؤولية الحماية ، "تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول" ، متوفر على الرابط التالي:

https://tolerance.tavaana.org (2016/05/28)

كمـا وحدد التقرير مجموعـة من المعايير التي رأى أنه من الضروري الاحتكام إليها في عمليات التدخل القسري وهــي[1]:

1- القضية العادلة : يجب اعتبار التدخل العسكري بهدف حمايــة الإنسانية كعمليــة استثنائية وغيــر عاديـــة، ولكي يكون مبررا يجب أن يحصل ضرر خطيرا غير قابل للإصلاح يصيب البشر سواء أن يكون حاصلا أو مهددا بالحصول في أي وقت.

2-الإذن الصحيح : ليس ثمة أفضل من أو أنسب من مجلس الأمن قبل القيام بأي تدخل عسكري لأغراض الحماية البشرية، وليست المهمة إيجاد بدائل لمجلس الأمن كمصدر للإذن، وإنما جعل مجلس الأمن يعمل بصورة أفضل مما عمل.

3-النية الصحيحة: إن الهدف الأول من للتدخل ، مهما كانت الأسباب الأخرى التي تدفع لمشاركة الدول الأخرى، هو وقف أو تجنب الآلام البشرية، ولتحقيق مبدأ النية السنة على أفضل وجه، فإن العمليات يجب أن تأخذ طابعا متعدد الأطراف وتستفيد من الدعم الواضح للرأي العام وللضحايا في المنطقة المقصودة و من المعايير التي تساعد على استيفاء معيار النية الصحيحة أن يتم التدخل العسكري الإنساني دائما على أساس جماعي، متعدد الأطراف، لا أساس بلد منفرد.

4-الملجأ الأخير: ينبغي أن يكون قد تم استطلاع كل طريق دبلوماسي وغير عسكري لمنع حدوث أزمة إنسانية،أو لحلها سلميا إن حدث، وأن التدخل العسكري لا يمكن تبريره إلا عندما يتم استنفاد كل الخيارات غير العسكرية للحماية أو للحلول السلمية للأزمة وأن يتم الاقتناع أن أسباب أقل جذرية لن تؤدي للنتيجة المطلوبة.

5-التناسب: إن التدخل العسكري المتوقع بحجمه ومدته وشدته يجب أن تكون الوسائل متناسبة مع الغايات، وغني عن القول أنه يجب مراعاة جميع قواعد القانون الإنساني الدولي، مراعاة تامة في هده الأوضاع فنظرا إلى كون التدخل العسكري ينطوي على شكل من أشكال العمل العسكري مركزا على نحو أضيق كثيرا وموجه إلى هدف أكثر تحديد من القتال في حرب شاملة، يمكن القول بضرورة تطبيق معايير في هذه الحالات أعلى حتى من المعايير التي تطبق في الحرب .

5- الاحتمالات المعقولة: لا يمكن تبرير العمل العسكري إلا أمامه فرصة معقولة للنجاح، أي وقف أو تجنب ارتكاب الفظائع أو المعاناة التي أدت إلى التدخل في المقام الأول، فلا مبرر للتدخل العسكري إذا لم يتسن تحقيق حماية فعلية، أو إذا كان من المرجح أن تكون عواقب التدخل أسوأ من عواقب عدم اتخاذ أي إجراء.

كما وأكد التقرير على أن مسؤولية حماية الأرواح، ورفاهية المواطنين تقع أولا و أخيرا على عاتق الدولة ذات السيادة، وإذا اتضح أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها من العنف، ففي هده

1 مسؤولية الحماية، مرجع سابق .

الحالة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن وقد خلص التقرير إلى أن التدخل العسكري لأغراض الحماية الإنسانية يجب أن ينظر إليه على أنه حالة خاصة واستثنائية لمواجهة ضرر إنساني لا يمكن إصلاحه و أصب وشيك الحدوث، أي أن التدخل ينبغي ألا يحدث إلا كخيار اضطراري أخير[1] .

المطلب الثالث : أنواع التدخل العسكري الإنساني .

حسب "**تايلور.ب.سيبولت**""**Taylor.B.Seybolt**" يمكن تصور أربعة أنواع من عمليات التدخل العسكري الإنساني، يلخصها الجدول رقم (1)، والاختلاف في هذه الأنواع سيؤدي إلى الاختلاف في استراتيجيات تنفيذها، ويمكن تلخيصها كمايلي[2]:

الجدول رقم (1) تيبولوجيـــا التدخـــل العسكـــري الإنســـاني .

النوع	الإستراتيجية	السيناريو	أمثلة
المساعدة على توزيع المعونات	اجتناب	إنزال جوي بناء المخيمات نقل المساعدات مباشرة للشعب النقل إصلاح البنية التحتية	شمال العراق1991 كوسوفو 1999 تيمور الشرقية 1999 البوسنة و الهرسك 1995-1993 الصومال 1992-1995
حماية المساعدات الإنسانية	الردع و الدفاع	نقاط الحماية حماية المساعدات حماية المباني و المقرات المناطق المحمية المناطق الآمنة الملاجئ الآمنة	البوسنة و الهرسك 1995-1992 الصومال 1992-1995 البوسنة و الهرسك1993- 1995 شمال العراق 1991-2003
انقاد الضحايا	الردع و الدفاع و الإخضاع	نقاط الحماية الممرات الآمنة المناطق المحمية المناطق الآمنة الملاجئ الآمنة	رواندا 1994 البوسنة و الهرسك 1995-1993 شمال العراق 1991-2003

1مسؤولية الحماية ،مرجع سابق .

2 جمال منصر، مرجع سابق، ص ص. 50-51 .

إحباط مرتكبي العنف	الإخضاع والهجوم	إحباط عسكري السلام التفاوضي	البوسنة و الهرسك 1995 رواندا 1994

المصدر: جمال منصر،التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا(بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم ناشرون،2012)،ص.51.

أولا: المساعدة على توزيع المساعدات الإنسانية: إذا كانت المساعدة الإنسانية ضرورية للتخفيف من المعاناة التي يعاني منها الإنسان بسبب الظروف الطبيعية مثل الأوبئة و المجاعة أو أسباب ذات صلة بالنزاعات المسلحة مثل مساعدة النازحين و اللاجئين وضحايا الحروب، فيجب ألا تتخذ كحجة للمساس بسيادة الدول، سيما في ظل التنظيم الدولي الحالي الذي يصعب التمييز فيه بين الأوضاع التي تبرر التدخل وتلك التي تقتضي تقديم المساعدة الإنسانية[1]و يُعد توضيح مفهوم "**المساعدات الإنسانية**" أمراً أساسياً، وذلك من أجل معرفة الإطار القانوني الذي تعمل فيه المنظمات الإنسانية في العالم،لقد بيّن معهد القانون الدولي في عام 2003م أنه يُقصد بـ "المساعدات الإنسانية": جميع الأفعال والنشاطات والموارد البشرية والمادّية اللازمة لتقديم السلع والخدمات ذات الطابع الإنساني– حصراً –، والضرورية لبقاء حياة ضحايا الكوارث وسدِّ احتياجاتهم الإنسانية ويمكن تعريفها بشكل عام بأنها الغوث المادي والطبي الذي يقدم لأفراد أو شعوب ضحايا نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية حيث تعتمد عروض المساعدات الإنسانية على مبادئ الإنسانية، والحيادية والنزاهة، والاستقلالية وهذا ما يعني هذا أن المساعدات يتم توزيعها بغض النظر عن الجنسية، أو الديانة، أو النوع، أو العرق، أو الانتماء السياسي،ومع تنامي هذه المخاطر وجدت الدول نفسها مجبرة على التعاون في إطار منظمات إنسانية ذات نفوذ عالمي أو محلي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب لكن هذه المنظمات الإنسانية والعمل الإنساني بشكل عام تواجهه معيقات متعددة تحد من فعالية عملها[2]، أهمها مبدأ

السيادة وضرورة موافقة الدولة على عروض المساعدة الإنسانية، كما أن استخدام القوة المسلحة لفرض إرسال المساعدة الإنسانية يجعلنا نتساءل عن إمكانية تعاون المنظمات الإنسانية مع هذه القوات المسلحة دون أن تفقد صفة النزاهة والحياد وعدم التمييز؟ وعموما فإن هذا النوع من التدخل يقتصر على توفير الشروط

1ثاني بن على بن سهلة، "المساعدة الإنسانية بين شرعية التدخل و التعارض مع سيادة الدولة"، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://sljournal.uaeu.ac.ae/issues.(2016/05/28)

2 أيمن سلامة، "الإطار القانوني لعمل المنظمات الإنسانية في إفريقيا"، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.qiraatafrican.com/view.(2016/05/28)

اللوجستية التي تكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى محتجيها: كالنقل وإصلاح البنية التحتية المرتبطة بذلك والجدول رقم (02) يوضح الأشكال المختلفة للمساعدات المباشرة و اللوجستية [1] .

الجـــدول رقم :(02) متغيرات المساعدات المباشرة واللوجيستيكية.

الشكل	الاستعمال	أمثلة
مساعدات مباشرة		
إنزال مظلي بناء المخيمات إدارة المساعدات	يراعي الجغرافيا أو التفاعل المعادي. التعاطي السريع مع اللاجئين. المساعدة عندما تكون المنظمات الإنسانية غير قادرة.	شمال العراق , البوسنة و الهرسك كوسفو كوسوفو ,تيمور الشرقية.
مساعدات لوجيستيكية		
النقل البنية التحتية	تحريك الإمدادات في الحالات الصعبة و الخطرة. الإصلاح السريع لشبكة النقل التالفة	الصومال, البوسنة و الهرسك الصومال,كوسوفو

المصدر: جمال منصر،التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا(بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم،2012)، ص.52.

ثانيا: حماية عمليات المساعدة الإنسانية : أو ما يصطلح عليها بإستراتيجية توفير البيئة الآمنة، حيث يعتمد التدخل على السياسة الإنسانية، كإغاثة ضحايا الكوارث الإنسانية من إبادة أو تهجير أو تطهير عرقي..... أو الكوارث الطبيعية مثل الجفاف و المجاعات التي تفاقمها رفض الحكومة قبول المساعدات الخارجيـة، أو قيام الحكومـة أو الأجنحة المتصارعة بسلب هذه المساعـدة، وتوصيل المساعدة الطبية والغذائيــة، والعناية باللاجئين والمطرودين وهو ما تمارسه المنظمات الإنسانية كالهلال الأحمر والصليب الأحمر، فهي تكون في حاجة لاستخدام القـوة بغرض حماية هـذه العمليات مـن الغارات و أعمال الحصار. وقد تشمل الحماية نقاط محدودة كما قد تمتد لتشمل مجالات أوسع وهو ما يوضحه الجدول رقم (03) [2].

1 جمال منصر،مرجع سابق، ص ص. 50 -51.

2 نفس المرجع، ص. 53 .

الجدول رقم (03) :الأشكال المتعددة للحماية العسكرية لعمليات المساعدة الإنسانية

الشكل	الاستعمال	أمثلة
نقطة حماية		
نقاط حماية	حماية المباني الرئيسية من الجنود والميليشيات .	الصومال, تيمور الشرقية.
تأمين القوافل	حماية القوافل من اللصوص و المليشيات	الصومال , البوسنة والهرسك
مجال محمي		
المجالات المحمية الصغيرة	حماية من المليشيات و المتنازعين	البوسنة و الهرسك.
المناطق الواسعة المحمية	حماية من الحرب	شمال العراق, رواندا.

المصدر: جمال منصر،التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا(بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم،2012)، ص.54.

ثالثا: انقاد ضحايا العنف: أو إستراتيجية فرض السلام والتي تتضمن أنشطة سلمية ومحايدة لحفظ السلام،كما تتجاوزها إلى المخاطرة باستعمال القوة من أجل إرغام الحزب أو الجناح أو العصابة على وقف القتال أو من اجل منع احد الأطراف من انتهاك وقف إطلاق النار، أو من أجل حماية ضحايا القمع الداخلي من هجوم حكومي متجدد. وحماية المدنيين المستهدفين شأنها شأن حماية المساعدات فهي يمكن أن تكون في نقاط حماية محدودة كما يمكن أن تتوسع لمجلات معينة صغيرة أو واسعة كما هو موضح في الجدول رقم (04) [1].

1 جمال منصر، مرجع سابق، ص. 54 – 55 .

الجدول رقم (04):الأشكال المتعددة لحماية الضحايا المدنيين.

الشكل	الاستعمال	أمثلة
نقطة حماية حماية مهمة توفير الممرات الآمنة	حماية المخيمات والمباني للوقاية من الهجمات ضد محددين السماح للمدنيين بالسفر للمناطق الآمنة	رواندا البوسنة و الهرسك
مجال محمي المجالات المحمية الصغيرة المناطق الواسعة المحمية	حماية المدنيين من المليشيات و من النزاعات الواسعة حماية المدنيين من الحرب	البوسنة و الهرسك شمال العراق

المصدر: جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا(بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم،2012)، ص. 56.

رابعا: إيقاف مرتكبي العنف: إن الهدف الأسمى للتدخل العسكري الإنساني يكمن في توفير الأمن والحماية لكل السكان، ومن أجل تحقيق هده الغاية يجب منع مرتكبي العنف من مواصلة أعمالهم، حتى ولو باستعمال القوة المسلحة، كما لا يمكن إغفال الدور الفعال للتفاوض مع مرتكبي العنف والدي بدوره يحقق نتائج أحسن وبتكاليف أقل كما يوضحه الجدول التالي رقم (05) [1].

الجدول رقم (05):المخرجات المختلفة للعمل الهجومي لإيقاف مرتكبي العنف.

نقاط القرار	المخرجات	أمثلة
التحضير للهجوم	مفاوضة مرتكبي العنف أو بداية الهجوم	شمال العراق
الهجوم	مفاوضة مرتكبي العنف أو القتال	البوسنة و الهرسك
قتال مرتكبي العنف	مفاوضة مرتكبي العنف أو إحباطهم أو هزيمتهم.	كوسوفو و رواندا .

المصدر: جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم،2012)، ص. 57.

1 جمال منصر، مرجع سابق، ص. 55 .

ومن خلال عرضنا لأنواع التدخل العسكري الإنساني يمكن القول أنه من الصعوبة تنفيذ التدخل الإنساني في النوعين الأول و الثاني عندما لا يكون هناك سلام، غير أن إعطاء الأولوية له يمكن أن يوجد كارثة مزدوجة خاصة من خلال عدم حماية المدنيين وعدم إيقاف مرتكبي العنف وهنا تبرز العلاقة الوطيدة بين التدخل الإنساني وما يسمى فرض السلام.

المبحث الثاني: التدخل العسكري من منظارات العلاقات الدولية.

من بين أهم النظريات المفسرة لظاهرة التدخل الإنساني، نجد كل من النظرية الواقعية و الليبرالية وكذا النظرية الماركسية، وقد تباينت مواقفها من خلال تفسيرها لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: التدخل العسكري الإنساني من المنظار الواقعي.

تنظر الواقعية إلى التدخل الدولي كظاهرة في العلاقات الدولية، يجب دراستها كما هي موجودة أو كما هو كائن ليس كما يجب أن تكون، أي من مُنطلقها العام، كما تركز الواقعية على مفاهيم خاصة كطبيعة الفواعل و العقلانية، ومن هنا فهناك من يطلق على المنظور الواقعي اسم المنظور العقلاني، حيث تعتبر العقلانية قيمة ترافق مخرجات أي سياسة دولية.

وحسب الواقعية هناك عدة دوافع تدعوا الدول إلى التدخل ومن بينها:

أولا : الدوافع الأمنية: إذ يصبح التدخل الدولي وسيلة من وسائل التحكم في نمط التفاعلات، وتشكيلا لنظام الدولي، و بذلك تسعى الدول من خلاله للوصول إلى "**زيادة القوة**"**The Maximisation of power**،وفي هذا الصدد يقول "**هانس مورغانتو**"[1]:" بأن رجل السياسة يعمل بدافع من المصلحة الوطنية و التي تتراوح في حدها الأدنى ضمان الأمن والاستقرار، وفي أعلى صروحها التأثير على الوحدات السياسية الأخرى ".

و منه فإن القوة عند الواقعين يجسد أهم شكل من أشكالها التدخل العسكري، إضافة إلى زيادة الأمن من خلال التدخل فإن الدول تسعي إلى الحفاظ على أمن و حدتها الداخلية، إضافة إلى ذلك زيادة نفوذها الدولي والتدخل يكفل لها تحقيق ذلك.وعليه فالتدخل العسكري نابع من دوافع مصلحية وذلك لتعظيم المكاسب ولا علاقة له بالمبادئ الأخلاقية التي يغيب فيها التماثل بين الكلفة والهدف المراد تحقيقه والدوافع الكامنة وراء التحرك العسكري .

ثانيا: الدوافع الاقتصادية والنفعية : ذهب في هذا الاتجاه من الطرح أنصار"**الواقعية الجديدة**" "**Neo-réalism**"الذين يرون أن قرار التدخل نابع من معطيات سياسية واقتصادية، على عكس الواقعين الكلاسيكيين الذين ركزوا على قضايا السياسة العليا،واغفلوا العامل الاقتصادي فالواقعيون الجدد ركزوا على

[3] Jack Donnelly, **Realism and International relation**(London: Cambridge Universitypress, 2000), p109.

هذا البعد أمثال"**كنيث والتز**""**k.Waltez**"الذين يرون أن القوة الاقتصادية تعادل القوة العسكرية وذلك خاصة بعد الحرب الباردة والدور الذي أداه العامل الاقتصادي فيها.

و منه فإن التدخل حسب المنظور الواقعي يضمن توزيع القوة داخل النظام الدولي، ويضمن حماية مكاسب الدولة السياسية والاقتصادية والتدخل هو وسيلة لتشكيل النظام دولي ذو طابع استراتيجي[1].

ثالثا: <u>الآليات التي تقوم عليها عملية التدخل من خلال الطرح الواقعي</u>: يعتبر مفهوم القوة بالنسبة للواقعين المتغير الأساسي لشرح سلوكيات الدول، أو ما يرتبط بالقوة العسكرية في السياسة الخارجية لها، و بالمقابل يقللون من أهمية الآليات الأخرى كالثقافية والإعلامية، فمثلا استخدام دولة من الدول "X" القوة العسكرية في تدخلها على دولة أخرى "z"، ذلك سيؤدي إلى نتائج أعلى إذا ما قورن بتدخل الدولة مثلا دولة "س" في دولة أخرى "ع" واستخدمت في تدخلها متغيرات أخرى غير المتغير العسكري أو القوة العسكرية، لكن حسب الواقعية تبقي المواجهة المباشرة حتمية إذ يقول "**كنيث والتز**""**K. Waltez**"في هذا الشأن [2]:" إن القوة تستخدم ليس بصفتها الخيار الأخير بل بصفها الخيار الأول و الدائم".

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المنظار الواقعي يرى بأن التدخل هو عملية تحتوي على استخدام القوة و يكون استخدام هذه القوة مباشرا، ويتوفر فيه عدة عناصر كالتهديد وغيره من العناصر التي غالبا تكون مادية.

فالتدخل الدولي من وجهة نظر الواقعية من جهة تتميز بالعقلانية ومن جهة أخرى تولي أهمية كبيرة للصراع الذي يعتمد على القوة العسكرية والعمل الحربي، حسب الواقعين فان الصراع والحرب لا يمكن تجنبهما حتى لو كان هناك عمل قائم على العملية التدخلية ولقد حاول "**ألبرت هيرشمان**""**Hirchman**"دراسة الحجج التي قامت عليها الواقعية في تصورها للعمل التدخلي و خلص أن الواقعية تركز على نقاط من أهمها:

1. انحراف التدخلات الدولية من خلال الممارسات: يؤكد الواقعيون أن معظم التدخلات التي حدثت من أجل ترسيخ الديمقراطية خلفت على إثرها أنظمة ديكتاتورية.

2. عدم الجدوى أو الفائدة: إن إمكانية نجاح التدخلات هي فرصة ضئيلة، وغالبا ما تكون هناك نتائج عكسية فالتدخل يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية وهذا ما ينتج عنه رفض العمل التدخلي من طرف الجماعات الداخلية مما يؤدي إلى مقاومة التي تؤدي هذه الأخيرة إلى فشل العمل التدخلي.

---

[1] يوسف ناصف حتي، <u>النظرية في العلاقات الدولية</u> (بيروت: دار الكتب العربية، 1985)، ص. 63 .

[2] CharlesPhilippeDavid, Jean JacqueRoch,<u>Theories de la securitydefinitions</u>(Paris : Edition Montchrestien, 2002) ,p 94 .

3. المجازفة في الدخول في تهديدات أو أخطار: أي أن التدخل يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وذلك على عكس ما كان متوقع قبل التدخل مما يودي بالدرجة الأولى إلى تعرض مصالح الأطراف المتدخلة فيها إلي تهديد وذلك خاصة ما يجعلها تتعرض إلى خسائر مادية واقتصادية نتيجة للتدخل كتدمير البنية التحتية والهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الخسائر السياسية كالسيادة الوطنية والإقليمية[1].

والملاحظ أن المنظور الواقعي ركز على جانب القوة العسكرية واغفل الجوانب الأخرى في تحقيق المكاسب مانتج عنه حصر لمقاصد التدخل.

المطلب الثاني: التدخل العسكري من منظار ليبرالي.

تركز النظرية الليبرالية على الدعائم الفكرية لنظرية الحقوق الطبيعة والأخلاقية بالإضافة إلى العقد الاجتماعي والنظرية الاقتصادية والعلمية ، فمن خلال هذه الدعائم يقوم الليبراليون باستخدام السياسات العامة في العلاقات الدولية، إذ يرفض الليبراليون الاعتراف بالدولة كفاعل أساسي في السياسة العامة، فهيكل النظام الدولي حسبهم معقد وذلك لتعدد الفاعلين على المستوى الدولي داخليا كان أو خارجيا[2] ويُعتبر أنصار الاتجاه الليبرالي من المؤيدين للتدخل.

يركز أصحاب التوجه الليبرالي في تبرير السلوك التدخلي للدولة على العديد من الدوافع أبرزها :

أولا:الدوافع الإنسانية: ما يعرف بالتدخل لأغراض إنسانية وهو الهدف الأساسي لعملية التدخل يكون من أجل حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات والتجاوزات التي يقوم بها النظام السياسي ضد رعاياه، نجد مثلا "**بيكو باربيك**" "**Parekh Bhikhu**" يقول[3] :" إن هذا النوع من التدخلات هو عمل تمليه أو كليا اعتبارات المشاعر الإنسانية و التعاطف والإخاء وهو بهذا المعنى هو تدخل نزيه".

لكن مع تكريس المبدأ، تعتقد الليبرالية بأن السيادة لم تعد بإمكانها حماية الدول التي تمارس انتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان،وأنَ التدخل لدوافع إنسانية لا يمكن اعتباره تدخل عسكري.

---

[1] مريم دماغ،" إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من: كردستان والعراق 1991والصومال1992"(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة، 2010)، ص. 60.

[2] عز الدين حمايدي، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ،2005)، ص.151.

[3] Martin Griffiths, International Relations Theory for Twenty-first Century(New York :Rutledge, 2007),P32.

ثانيا: الحفاظ على الاستقرار: تحدثت الليبرالية عن دوافع تدخلية على غرار حماية حقوق الإنسان كالحفاظ على الأمن والاستقرار، وذلك من خلال الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي و تطبيقه لمبادئ الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي وهو ما برز بشكل واضح في أطروحة السلام الديمقراطي[1].

ثالثا: الدوافع الثقافية أو الحضارية: يرى أنصار هذا الاتجاه أن العرقية لها علاقة كبيرة بالدوافع التي تساهم في عملية التدخل،على عكس ما جاءت به الدراسات التقليدية التي ترى أن العرقية هي مجرد وسيلة بيد الدول تحركها وفق مصالحها، ومنه فإن الدول أصبحت تتخذ من العرقيات كذريعة لها للتدخل وذلك باسم الدفاع عن الانتماء العرقي، الملاحظ أن معظم الدول التي شهدت تدخلات لازالت تعاني من انتهاكات عرقية غير المنتهية.

ويرى الليبراليون أن التدخل له وسائل لتحقيق الأهداف المنشودة منها غير العسكرية التي تعرف بالقوة الناعمة والتدخل العسكري هو آخر الحلول بعد استنفاذ الوسائل السلمية يكون قائما على قوانين والخاضعة للرقابة والمسؤولية أمام السلطة المدنية مع إعطاء الأولوية للقرارات السياسية على القرارات العسكرية إضافة، إلى التخفيف والتقليل من الثقافة العسكرية مع إنشاء مؤسسة عسكرية قائمة على احترم حقوق الإنسان وتسهر على تنفيذ مبادئ الديمقراطية، من خلال تدريب المسئولين العسكريين وإنشاء مؤسسة عسكرية ذات حد عالي من التعليم والإشباع بالقيم والمناهج الليبرالية.

ومنه فالليبرالية تؤكد على أن بناء القوة لا يتجسد فقط بامتلاك القوة والقدرات العسكرية، بل يجب امتلاك جميع القدرات وفي جميع الجوانب.

من خلال ما تقدم فان التدخل حسب الطرح الليبرالي يقوم على عدة آليات منها:

1. الآليات المؤسساتية: من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات في النظام الدولي خاصة فيما يتعلق بالتدخلات من خلال قيامها على السهر على مراعاة المعايير الدولية في التدخل خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان.
2. الآليات الاقتصادية والدبلوماسية: يركزون على القوة الاقتصادية والدبلوماسية في العلاقات الدولية، إذ يرون أنهما عاملين أساسين في قوة وضعف الدول على المستوى الخارجي.

[1] Ibid.

3. الآليات الإعلامية: يفترض أتباع هذا المنظور أن الجانب الإعلامي ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها تؤدي دورا كبيرا في نشر وزيادة الوعي في المحيط الداخلي والخارجي وتغذية الرأي العام الوطني والعالمي بأهمية القضايا الإنسانية شأنه إعطاء الشرعية للتدخلات الإنسانية في الدول التي يغطيها الإعلام ويصور فيها الانتهاكات لحقوق الإنسان[1].

وعليه يمكن القيام بالتدخل عسكري إذا ما توفرت الشروط التالية :

- و جود انتهاكات ضد الإنسانية كالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي الذي يكون ناتج عن عدم قدرة أو عجز الدولة عن التحكم في الأوضاع الداخلية.
- أَن تكون المبادئ الإنسانية هادفة إلى وقف المعاناة هي الغرض الإنساني للعملية التدخلية .
- بعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية وغير العسكرية في التدخل يكون التدخل العسكري آخر الحلول .
- التدخل يجب أن يكون مناسبا في الأهداف والوسائل[2].

المطلب الثالث: التدخل العسكري من منظار ماركسي.

تبلور الفكر الماركسي نتيجة لواقع تميز بالصراع الطبق؛بين الطبقة الحاكمة والطبقة المالكة لوسائل الإنتاج والطبقات الأخرى[3]، كما كان للتطورات التي حدثت في العالم الواقعي للسياسة العالمية دور هفي عودة التحليلات المتأثرة بالفكر الماركسي، فالصدمات النفطية والركود الاقتصادي العالمي ساهمت بدورها في زيادة الاهتمام الدولي بالمسائل الاقتصادية وبدت التحليلات التي كانت تبرز العلاقة التي لا تنفصم بين الميدانين الاقتصادي و السياسي دور كبير في فهم السياسة العالمية. في غمرة هذه الظروف حضيت الأفكار المتأثرة بالماركسية برواج هائل وأخذت تتطور بحماسة متجددة [4].

يلخص التيار الماركسي العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية في إطار ثنائية دول المركز والمحيط الملازمة للنظام الرأسمالي العالمي،فهناك مركز يمتلك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل وسائل التطور ،

---

[1] Ewan Harrison, **ThePost Cold War International System**(London: Rutledge Taylor & Francis Group, 2OO4), p115.

[2] ليلى نقولا الرحباني،التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل(دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية ،2011)، ص.61 .

[3] عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظرية التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية ،2007)، ص. 191.

[4] جمال منصر،"التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم و الظاهرة"(مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة ، الجزائر،2011)، ص. 128 .

ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل ولا يملك سوى المواد الخام التي يقوم بتصديريها إلى دول المركز، ثم يعيد إستردادها مصنعة أو شبه مصنعة وبأثمان باهضه بالتعبير الماركسي اللينيني فإن المركز يمتلك بنية اقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على المحيط التي تتميز بهشاشة بنيتها التحتية الاقتصادية [1].

وتسعى دول المركز إلى استخدام قوتها العسكرية كي تحافظ على موقعها المسيطر ضمن إطار الاقتصاد العالمي وتقوم بالتدخلات العسكرية لضمان وصول إمدادات المواد الخام بذريعة الحفاظ على حقوق الإنسان المنتهكة كما وتستخدم القوة العسكرية ضد دول الأطراف وشبه الأطراف التي تشكل تهديد لاستقرار النظام الرأسمالي.

ومنه تفسر الماركسية التدخل الإنساني بدوافع اقتصادية؛ فهو أداة لمنع الدول النامية من الخروج من هيمنة الدول المتقدمة أو أداة لإيجاد الاستقرار السياسي والأمني في الدول المفككة لحماية المصالح الرأسمالية فيها و استقرار النظام الدولي خصوصا أن الحصول على المواد الأولية وزيادة استهلاك الأسواق وتوظيف فائض رؤوس الأموال يمد الرأسمالية المعاصرة بأسباب الحياة[2].

[1] عبد الناصر جندلي ،مرجع سابق ، ص. 222 .

[2] جمال منصر،"التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم و الظاهرة" ،مرجع سابق، ص. 129.

استنتاجات الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النقاط :

- ✓ ظاهرة التدخل الإنساني من الظواهر القديمة في العلاقات الدولية، ،حيث تطورت مع تطور هذه العلاقات، لعل من أبرزها وأكثرها إثارة للجدل "التدخل العسكري الإنساني ؛ ذلك التدخل المصحوب باستخدام القوة أو التهديد بها .
- ✓ وباستقراء المراحل التاريخية للتدخل الإنساني نجد أن هذه الظاهرة وجدت بواكرها في الفكر الديني للقديس "**أوغيسطين**" و"**توما الإكويني**" اللذان أكدا على فكرة "الحرب العادلة،أما في مرحلة ماقبل الحرب العالمية الأولى فقد اقتصر التدخل على حماية حقوق الإنسان للأقليات التي تشارك الدول المتدخلة أصولها ومعتقداتها الدينية وحدتها اللغوية، وقد شهدت مرحلة مابين الحربين بتكفل عصبة الأمم المتحدة بالإشراف على حماية حقوق الأقليات،أما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد اكسب مبدأ التدخل الإنساني تأييدا عالميا ؛حيث أقرت الأمم المتحدة في ميثاقها الأساسي ضرورة العمل الدولي لحماية حقوق الإنسان غير أن الممارسة الدولية لهذا المبدأ اصطدمت بالمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية وهما : مبدأ سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل وهو ما دفع إلى ضرورة بلورة تصور دولي مشترك حول التدخل الإنساني وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدول وسيادة الشعب تشكلت على إثره اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول والتي كان موضوعها" مسؤولية الحماية".
- ✓ يمكن تصور أربعة أنواع من عمليات التدخل العسكري الإنساني وهي كمايلي: المساعدة على توزيع المساعدات الإنسانية، حماية عمليات المساعدة الإنسانية ،انقاد ضحايا العنف، إيقاف مرتكبي العنف والاختلاف في هذه الأنواع سيؤدي إلى الاختلاف في استراتيجيات تنفيذها.
- ✓ من دراستنا لظاهرة التدخل العسكري الإنساني من منظارات العلاقات الدولية نرى أن كل منظور قد أحاط بجانب من جوانب ظاهرة التدخل، وأنه لا يمكننا فهم الظاهرة والإحاطة بجميع جوانبها من خلال منظار واحد فقط، فبينما تتحفظ الواقعية على التدخلات الإنسانية التي تستنفد قوة الدولة، تؤيد في المقابل النظرية الليبرالية التدخلات الإنسانية وتضع ضوابط تمكن الدول من خلالها بشرعنة تدخلاتها العسكرية كالتدخلات من أجل حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتبيح استخدام القوة العسكرية ضد الدول المنتهكة لحقوق الإنسان ،أما الماركسية فهي تفسر التدخل بدوافع اقتصادية وترى فيه خدمة لمصالح دول المركز الرأسمالية تحت شعارات إنسانية.

الفصـــــــل الثاني :

نهاية حكم القذافي في ليبيا :حـــراك داخلي وتدخل خارجي

الفصل الثاني : نـهاية حكم القذافي في ليبيا : حراك داخلي وتدخل خارجي.

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ودول شمال إفريقيا لتسونامي التغيير، الذي احدث تحولات كبيرة في تاريخ ليبيا السياسـي، والتـي كانت خاضعة لحكـم العقيد معمر القذافــي لما يقارب 42 عامـا، سيطرت خلالها القبيلة على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فضلا عن انفراد العقيد "معمر القذافي" وأفراد قبيلته في إدارة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وأفراد عائلته.

الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد، رغم محاولته إدخال إصلاحات اقتصادية وذلك من خلال إطلاقه إشارة العودة إلى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، إن تلك الإصلاحات لم تمنح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية مما ولد شعورا بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القذافي ولم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها.

فضلا عن ذلك، فقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب إلى الإعلان عن ثورته المتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها ولعل ما يفسر سر انطلاق الثورة في المناطق الشرقية في البلاد. و في الواقع، كان للأخطاء التي وقع فيها القذافي وأثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي وقوى المعارضة ضده في ظل الأزمات التي شهدتها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية في شمال إفريقيا ولاسيما مصر وتونس والتي أدت إلى انطلاق الثورة الليبية في 17 فيفري 2011، والتي أثارت ردود فعل القوى الدولية والإقليمية[1].

وفي هذا الفصل تطرقت الدراسة إلى طبيعة حراك 17 فيفري 2011 وذلك بالتطرق إلى أسباب الحراك وكيفية تطوره، وصولا إلى التدخل الدولي بقيادة حلف شمال الأطلسي(NATO) وكذلك المواقف الدولية والإقليمية من التدخل العسكري في ليبيا.

[1] منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا "، مجلة الدراسات دولية ، 51 (أفريل 2012) ، ص. 31.

المبحث الأول: طبيعة حراك 17 فيفري 2011.

إنَ الثورة عمل تقدمي شعبي أي حركة الشعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام جميع العوائق والموانع التي تعترض طريقه لتجاوز التخلف الاقتصادي والاجتماعي وصولاً لتحقيق غايات كبرى تريدها الأجيال القادمة، هدفها إحداث تغيير جذري في النظم والأوضاع بسبب وجود انتهاكات في الحقوق والحريات، الفساد غياب التنمية....الخ[1]كلها عوامل مباشرة ومع وجود عوامل مساعدة أدت إلي قيام الثورة في الدول المناهضة للأنظمة العربية أو ما يعرف بالربيع العربي. وهذا ما شهدته ليبيا في الآونة الأخيرة؛ وفي هذا المبحث سنتطرق للثورة الليبية؛ حيث وجب استعراض الأسباب الكامنة وسياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي لنشوبها وتطورها .

المطلب الأول: أسباب الحراك الشعبي في ليبيا.

تعد ليبيا* من الدول التي تقع شمال إفريقيا تشترك حدودها مع عدة دول عربية افريقية، تحدها من الشرق جمهورية مصر العربية ومن الجنوب الشرقي السودان، وتشترك في حدودها الجنوبية مع كل من تشاد والنيجر، بينما تحدها الجزائر من الغرب و تونس من الشمال الغربي. تبلغ مساحتها ب 1759540كيلومتر مربع فيما يبلغ عدد سكانها ستة ملايين نسمة، يدين جميع سكانها إسلام وهم على مذهب الإمام مالك، أما تركيبة المجتمع الليبي فهي قائمة على أساس القبيلة* في ليبيا ليست رابطة دم، بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة، توفر الحماية والأمان لأفرادها، وكذلك فرص العيش الكريم لقبيلة ما، فبإمكان أي من أفرادها أن ينضم لقبيلة ما، وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة، إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصله امازيغي أو عربي أو إفريقي أو تركي، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة. والملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة الانتماء للقبيلة حيث تصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود إذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية ومنها: مصر تونس، الجزائر، تشاد، النيجر[2].

وبالرجوع إلي النظام السياسي الذي اتسم منذ عرف إصلاحات داخلية سنة 2002 في ضوء موجة من التحولات الديمقراطية التي اجتازتها مجموعة من الدول المحيطة بليبيا ضمن النطاقين العربي والإفريقي، إلا أن تجربة القذافي في ظل إدخاله لبعض الاصطلاحات لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة فيها والذين

1"الثورة الشبابية في اليمن ...تسير نحو النصر"، على الرابط الإلكتروني التالي : http://honaaden.blogspot.com/2011_02_01_archive.html(02 /03/ 2016)

*للإطلاع على خريطة ليبيا السياسية، أنظر الملحق رقم (1).

2هنري حبيب، ليبيا بين الماضي و الحاضر(الإسكندرية : منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان و المطابع،2001)، ص. 15 .

عارضوا التحول الليبرالي، من خلال تلك التجربة حاول معمر القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعرضة إلا انه لم يلزم نفسه أمامها بموقف معين[1].

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها السياسي، وعلاقاتها الخارجية، وخطابها السياسي، منذ بدء حكم معمر القذافي 1969، شهدت انتفاضة شعبها التي تحولت إلي معارك مسلحة اختلفت كثيرا عن الثورة التونسية غربا والمصرية شرقا.

ثمة مجموعة من العوامل الرئيسة تتنوع بين الأسباب داخلية وأخرى خارجيـة، أسهمت بدرجات متفاوتة وأدت إلى تحفيز الحراك في ليبيا التي هي نتاج لمعضلات مست الدولة والنظام السياســي في هذا البلد في مراحلها المختلفــة منذ استقلالها في عــام 1951، ويمكن تفصيل ابرز الأسباب المحركـة إلى الثورة في ليبيا فيما يلي :

أولا: أسباب داخليــــــة:

أ/**التمايز المناطقي** : وتعني وجود خلل في بنية الدولة، ليبيا تمتلك نقاط قوة، مثل الجغرافيا ذات الطابع الجيواستراتيجي كممر دولي سواء تجاه إفريقيا جنوب الصحراء والمنطقة العربية على حيازتها موارد نفطية يمكن أن تشكل مرتكزا لبناء التنمية والتواصل بين الأقاليم الثلاث المشكلة للجغرافيا الليبية (فزان،برقة،طرابلس) في المقابل تعاني من نقاط ضعف في المساحة الشاسعة التي تربو على مليون وثمانمائة ألف كيلومتر موزعة على إقليمين أولهما صحراوي وهو يشكل غالبية مساحة البلاد والآخر متوسطي يقع على الأطراف في الشريط الضيق على البحر المتوســط، مما أدي إلى خريطة سكانية*– ومن ثمة قبيلة– مبعثرة تميل إلى التركيز بجــوار الساحـل؛ الأمر الذي جعل نواة الدولة وكثافتها السكانية الأعلى في طرابلس[2].

ومع ظهور النفط في برقة في مطلع الستينيات، أصبح هناك نواتان متنافستان(طرابلس وبرقة) على السيطرة على مركزية الدولة، فيما ظل الجنوب يعاني فراغا سكانيا، بسبب غياب بنية الموصلات التي تقرب بين

1جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية و التدخل الدولي ضد ليبيا، السودان، عمان، (الأردن: مركز القدس للدراسات السياسية،2001)، ص .261 .

[2] سعيد عبد المنعم وآخرون،مسارات متشابكة:إدارة الصراعات المعقدة في الشرق الأوسط(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية 2015)، ص.66.

*بتاريخ الفاتح من سبتمبر1969؛ قام معمر القذافي بانقلاب عسكري أبيض على الملك محمد إدريس السنوسي ويستولي على السلطة في ليبيا فيما عرف باسم ثورة الفاتح من سبتمبر. انقلاب 1969 في ليبيا أو ماعرفت لاحقا باسم "ثورة الفاتح من سبتمبر" هي انقلاب عسكري جرى في 1 سبتمبر عام 1969 م ليقوض حكم المملكة الليبية ويعلن نشوء الجمهورية العربية الليبية، حيث تشكلت حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم أول معمر القذافي وقامت بالزحف على مدينة بنغازي لتحتل مبنى الإذاعة و تحاصر القصر الملكي بقيادة الضابط الخويلدي محمد الحميدي لتستولي على السلطة في الأول من سبتمبر عام 1969 ، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي :

http://zlibya.blogspot.com(22/03/2016)

الأقاليم؛ مما اضعف القبضة المركزية للدولة على الأقاليم وجعل الحكم الذاتي للأقاليم، غير أن الحكم الذاتي للأقاليم لم يدم طويلا بسبب انقلاب"القذافي"*في عام 1969، حيث باتت ليبيا أمام مشهد متجزئ ثقافيا وتنمويا وقبليا؛ فطرابلس في الغرب والقريبة من أوروبا، أكثر انفتاحا و تعليما وسكانا، تمتلك قليلا من احتياطي الغاز، تليها برقة في الشرق، من حيث السكان المرتبطون أكثر بالمنطقة العربية الأقل تنمية رغم تركز غالبية الثروة النفطية فيها. أما الجنوب فظل في أكثر عزلة و تهميشا وتماسا في الوقت ذاته مع الثقافة الإفريقية مع امتلاكه مخزون المياه الجوفية. وبدلا من أن يكون النفط مدخلا لبناء لحمة بين الأقاليم والسكان والموارد المشتتة، استغله نظام القذافي على مدار42 عاما في تعميق اختلال القدرة عبر نسج شبكات زبائنية تتصارع على الولاء له لا للدولة، كما أسس "نظاما جماهيريّا" بدون أحزاب أو دستور أو مؤسسات برلمانية ليتفلت من أي محاسبة سياسية قد تفرضها مؤسسات تمثيلية منتخبة. في الوقت نفسه، اضعف المؤسسة العسكرية وحولها إلى كيان متخم دون كفاءة أو ولاء وطني، خوفا من أن تكون وسيلة للتغيير، ومن ثم استطاع القذافي عبر نموذجه للاستبداد المركزي الحد من التوزيع القوة المتناثرة أصلا بحكم طبيعة تكوين الدولة، وركزها إما في شخصيته أو قبيلته أو النخبة الأمنية المحيطة[1].

ورغم أن مركزية القذافي مارست تسكينا مؤقتا لمعضلة خلل القدرة لدى الدولة، فإن الانتماءات الأولية، سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية، ظلت تتوق إلى كسر تلك المركزية الاستبدادية التي لا تتفق مع طبيعة بنية المجتمع الليبي، ومحاولة اقتسام القوة من قوى الولاءات التحتية. وعلى هذا، لم يكن غريبا أن تصطبغ الثورة الليبية بصبغة مناطقية في بدايتها رغم طابعها الديني الظاهري؛فهي لم تكن مجرد اعتراض فحسب على الاستبداد والتهميش وعدم والعدالة تجاه الشرق مقارنة بطرابلس، بل و كشف مساراتها عن محاولة لحيازة مكامن القوة في الدولة[2].

ب / طبيعة النظام السياسي الليبي: تتعلق بشكل النظام السياسي الليبي وتقسيمه الهيكلي والمؤسسي الذي تفتق عنه ذهن معمر القذافي في عام 1975. عندما قام بنشر كتابه الأخضر واعتمده كمرجعية فكرية حكم من خلالها ليبيا. إذ تكمن المشكلة في مرجعية الإيديولوجية التي خطها معمر القذافي في الكتاب الأخضر، الذي يعتمد على مجموعة من الافتراضات، لكي يقدم نظرية سياسية تفتقر لآليات تنفيذ و تفعيل حقيقية، مثلا عند

[1] سعيد عبد المنعم وآخرون ، مرجع سابق، ص .67.

[2] نفس المرجع، ص. 68.

النظر للركن السياسي من نظرية القذافي في الكتاب الأخضر، والذي اقترح فيه حل معضلة الحكم من خلال "سلطة الشعب"، نرى أن طرح القذافي شابه الكثير من القصور[1].

إذ يبدأ بالتمهيد لنظريته من خلال توجيه انتقادات لكل أدوات الحكم الديمقراطية المتعارف عليها. فيصف المجالس النيابية بأنها" تدجيل على الديمقراطية" ويصف المجلس النيابي على أنه يقوم أساسا نيابة على الشعب، وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي، لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب ولا سلطة نائبة عنه، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنــه.

لقد أظهر تطبيق النظرية في الشعب الليبي، إلى فشل نظام القذافي في إقناع جموع الشعب الليبي بالمشاركة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، ويرجع هذا في الأساس لغياب المصداقية في العملية السياسية داخل مؤتمرات الشعب الأساسية، علما أن عدد المشاركين في المؤتمرات واللجان الشعبية لا يتعدى 2% من الشعب الليبي[2].

كما ظهر قصور النظرية جليا في طريقة تنظيم آليات تنفيذها من خلال تفتيت القرار على دوائر مختلفة في بناء تصاعدي ينتهي بمؤتمر الشعب العام الذي يملك حق دعوة المؤتمرات الشعبية الأساسية للانعقاد. وتتجلى مشكلات التطبيق لنظرية القذافي في عدم دراية اغلب أعضاء المؤتمرات الشعبية بفحوى الأمور وأبعاد القضايا المطروحة عليهم، ولذلك لا يتعدى دورهم في إقرارها أو رفضها دون مناقشة فعلية أو خوض في جوانبها، وهو ما يتنافي في مفهوم سلطة الشعب ورقابة الشعب على نفسه.

إن المرجعية الفكرية للنظام الليبي تكشف عن حجم التباين بين نظرية سلطة الشعب التي صاغها القذافي في كتابه الأخضر، وتطبيق هذه النظرية على ارض الواقع، وهو التطبيق الذي ابتعد كل البعد عن الديمقراطية المباشرة أو غير مباشرة، أو حتى ابسط مفاهيم المشاركة السياسية الفاعلة. كما أن تفتيت القرار السياسي بين دوائر مختلفة للسلطة شكل نموذجا فوضويا يفتقر إلى الحد الأدنى من المأسسة، فابتعد عن المركزية إقرار نظريا، وابتعد في الوقت نفسه عن لامركزية الإدارة عمليا، وهو ما يعد احد أهم العوامل الهيكلية في النظام السياسي الليبي التي أدت إلى إشعال انتفاضة الغضب، خاصة في ظل إصرار معمر القذافي على تفسير هذا

[1] زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية ،184 (افريل2011)، ص. 70.

[2] نفس المرجع، ص. 71.

التباين على انه تقصير من الشعب الليبي الذي ظل يفتقد القدر الكافي من الحماسة الثورية، وليس كخلل واضح في البناء النظري الذي صاغه القذافي[1].

كما توج معمر القذافي جهوده في تغييب المؤسسات السياسية عن الدولة في ليبيا باعتماده على هيكل غير رسمي للسلطة، وصاغ قواعده بنفسه، واختار كوادره بعناية، وعهد لرفقاء درية وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، واشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في الدولة، بل وفقي الدوائر النخبوية في المجتمع. تتكون شبكات القذافي غير الرسمية في شبكة سياسية وأمنية واجتماعية. وترتبط هذه الشبكات في النهاية بعضها بعضا من خلال شخص القذافي بطبيعة الحال، وهو العامل الوحيد الثابت في معادلته التي ابتدعها لحكم ليبيا[2].

أولا: الشبكة السياسيـة: حيث اعتمد القذافي، منذ وصوله للحكم على عدد من المستشارين السياسيين الذين حرصوا على البقاء على مقربة منه، وهم المعروفون باسم "رجال الخيمة"* الذين تقلدوا مناصب مهمة في المجالات العسكرية والإستخباراتية والدبلوماسية. بالإضافة إلى تعين هؤلاء المستشارين دون النظر إلى الكفاءة أو الخبرة و الذي انعكس بالولاء الدائم لمعمر القذافي، حيث أنهم لم يبدو أي اعتراض على تقلد أي منصب في أي مجال، ما دام العقيد شاء ذلك.

ثانيا: الشبكة الأمنيـــة: وهي تتمثل في حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية*حيث انشأ معمر القذافي هذه الحركة في السبعينيات بغرض حماية الثورة، وحرص على وجودها في كل مؤسسات الدولة في ليبيا، حتى أنها تتحكم في المؤتمرات الشعبية الأساسية، وفي قطاعات مهمة كالتعليم و الزراعة.

تتشكل اللجان الثورية من أشخاص يدينون بالولاء لمعمر القذافي، وعلى أتم الاستعداد للقيام بكل المهام التي يعهد لهم العقيد بها، فكان للحركة دور محوري في الثمانيات في تصفية معارضي النظام في الداخل والخارج، ثم برزت في التسعينيات من خلال لجان التطهير للقضاء على التيار الإسلامي المعارض داخل ليبيا، و عادت الحركة للظهور في عام 2006 بعد المظاهرات أمام القنصلية الايطالية بنغازي، اعتراضا على الرسوم

---

[1]زياد عقل، مرجع سابق، ص. 72.

[2]نفس المرجع، ص. 72.

***رجال الخيمة**:لقد كانت الشبكة الغير رسمية المكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة ،يشار إليها أحيانا برجال الخيمة ،سمه أساسية للنظام منذ الثورة .هذه الحلقة الداخلية تضم أعضاء أسرة القذافي نفسه وفرعه الخاص من قبيلة القذاذفة، وتضم هذه الدائرة شخصيات هامة من عائلته،كما تضم الشبكة عددا من الشخصيات الهامة التي قامت بالثورة مع القذافي؛لمزيد من المعلومات أنظر :فهم الصراع في ليبيا،تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107 حول الشرق الأوسط شمال إفريقيا جوان 2006 .متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: www.crisisgroup.org25/03/2016). (

المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم. وتعد الكتائب الأمنية التابعة لمعمر القذافي احد أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة في ليبيا، حيث أسس القذافي الكتائب الأمنية لحماية حكمه من الانقلاب العسكـري، وهي الفكرة التي سيطرت عليه، بعد أن نجح في قمع عدد من الانقلابات العسكرية[1].

ثالثا: الشبكة الاجتماعيــة: وهي تشكل في ليبيا هيكل غير الرسمي بعدا مهما من خلال كيان صممه القذاقي 1993، يعرف بالقيادات الشعبية الاجتماعية، وكان إنشاء القيادات الشعبية الاجتماعية إحدى محاولات القذافي لاحتواء شيوخ و شباب القبائل الليبية في صلب نظامه لكبح جماح الدور القبلي في المجتمع الليبي وإجهاض أية خطط إصلاحية أو أصوات معارضة تأتي من قبائل ليبيا، و إن كان الهدف المعلن من إنشاء هذه القيادات من قبائل و مكافحة الفساد، ففي النهاية لم تكن هذه القيادات سوى أداة لاحتواء القبائل في ليبيا شراء ولاء شيوخها.

وعليه يمكن القول: إن الشبكات غير الرسمية للسلطة في ليبيا كانت إحدى أدوات معمر القذافي للهرب من فكرة المحاسبة، والتي عبر عنا بكل وضوح في أول ظهور له خلال الثورة، كما تمكن القذافي أيضا من خلال هذه الهياكل التهرب من المسؤولية السياسية عن العديد من الأوضاع المتردية داخل البلاد عن طريق إلقاء اللوم على المؤسسات الرسمية في الدولة، والتي لا تملك أي صلاحيات حقيقية[2].

3_ أسباب اجتماعية اقتصادية: تكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية، انتقلت سنة 2000 إلى المركز 52 في تقرير 2011، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمرتبة الأولى على المستوى الإفريقي في هذا المجال[3].

---

[1] زياد عقل، مرجع سابق، ص. 72.

[*] **الكتائب**:أو الميليشيات هي مجموعات مسلحة أما تسليحاً خفيفاً أو متوسطاً أو ثقيلاً، هذه الكتائب أو الميليشيات تفرض قوانينها الخاصة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في 2011، وكثير منها يدعي تبعيته للدولة أما تحت وزارت كالداخلية أو الدفاع إلا أن وجودها وعملها يعتبران غير قانوني. و مصطلح الميليشيات أو الكتائب في ليبيا عُرفت بعد بثورة 17 فيفري والحرب التي اندلعت بين الموالين لنظام العقيد السابق معمر القذافي والمعارضين له والتي تشكلت كمجموعات من قبل أشخاص ذوي أيديولوجيات مختلفة وكان هدفها المعلن إسقاط نظام حكم معمر القذافي بغرض (إنشاء دولة ديمقراطية تعددية) وهو ماكان يصرح به مسؤولي وأعضاء المجلس الانتقالي الليبي السابق وقادة بعض من هذه التنظيمات والذين كانوا يقولون أن دورهم سينتهي ما أن يسقط النظام. لكنها ما زالت تجوب الشوارع بل وفي أحيان كثيرة تطبق القانون بنفسها .أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] نفس المرجع، ص. 73.

[3] محمد عاشور، "الثورة الليبية :الأسباب و التداعيات ومسارات المستقبل "،على الرابط الإلكتروني التالي : https://www.issafrica.org (22/03/2016)

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) نحو 88,3 بالمائة، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 15 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد.

وعلى صعيد الأمن الاجتماعي، نجد سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للاستقرار فيها[1].

مع العلم ليبيا تمتلك أكبر احتياطيات النفط المؤكدة في أفريقيا ولكن يعتقد معظم الخبراء بأن البلاد مازالت لم تُستكشف حتى عام 2005، كانت جملة المناطق الليبية التي شملتها التعاقدات مع شركات النفط الأجنبية لم تتجاوز الخمسة وعشرين بالمائة.وقد نجم عدم استكشاف ليبيا من التأثير المزدوج للعقوبات وانعدام التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى الشروط المالية القاسية التي تفرضها ليبيا على شركات النفط الأجنبية. من أهم حقول النفط في ليبيا نجد[2]:

ــ **حقل السرير النفطي** : يقع على بعد حوالي خمسمائة كيلومتر شرق طرابلس على حوض سرت،ويحتوي على 12 مليار برميل من النفط،حقل السرير حقل من حقول النفط العملاقة جداً،ويعتبر الحقل الأضخم في ليبيا.

ــ **حقل شرارة النفطي** : يقع حقل شرارة النفطي العملاق في مربع 115 من حوض مرزق الذي يبعد حوالي ثمانمائة كيلومتر جنوب طرابلس.

ــ **حقل الفيل النفطي** : يحتوي حقل الفيل النفطي العملاق، حتى عام 2007، على أكثر من 1.2 مليار برميل من الاحتياطيات وهو أكبر حقل نفط في حوض مرزق.

ــ **حقول الواحة النفطية** : تقع في الجزء الأوسط الجنوبي من حوض سرت في الوسط الشرقي من ليبيا،وهي من أقدم الحقول المنتجة في البلاد ويرجع تأريخها إلى الخمسينيات .

ــ **حقل نفط وغاز البوري** : يقع في حوض طرابلس على بُعد نحو 130 كيلومتراً شمال غرب طرابلس وهو أول حقول نفط ليبيا البرية والذي يحتوي على غطاء غازي ضخم يُعد حقل البوري من أكبر الحقول المنتجة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبلغت قدرته الإنتاجية في عام 2009 أربعة وأربعون ألف وخمسمائة برميل في اليوم.انظر إلى(**الشكل رقم01**).

---

[1]محمد عاشور، مرجع سابق .

[2]مراد بلحاج،" في ليبيا... واقع النفط و دوره في تفعيل التنمية" ، على الرابط الإلكتروني التالي :
www.libya-watanona.com/letters/v2007a/v30may7h.htm (02 /03/ 2016)

وفي تقرير نشر عام 2007 أشاد صندوق النقد الدولي أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في محال التنويع الاقتصادي،مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي (7.5 %) والنمو القوي في الإنتاج النفطي (4.5 %) في عام 2006. وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم السنوي إلى حد كبير من مستويات متدنية في النصف الأول من عام 2007 إلى حوالي 11% في الربع الثالث من العام بسبب الزيادة في الأجور العامة، وكنتاج لزيادة أسعار الواردات لاسيما الأغذية [1].

(الشكل رقم 01): إنتاج النفط الليبي (برميل/يوم) حسب الحقل .

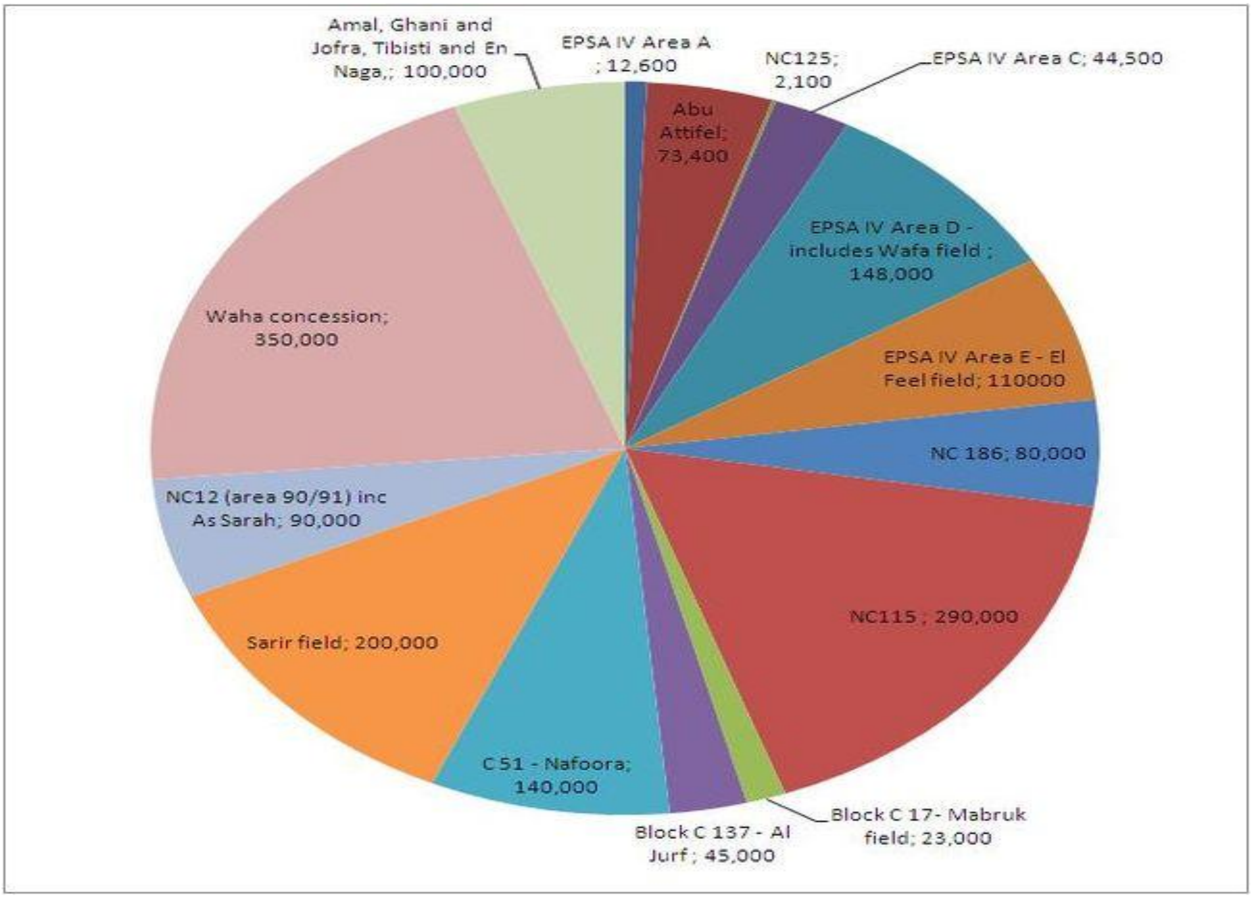

: SOURCE.https://www.openoil.net/wiki/ar/index.php?titl

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه بانقلاب عسكري ضد الملك "إدريس السنوسي"*عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمها. وبموازاة المشهد السياسي والاجتماعي، فان النفط شكل عنصرا رئيسيا في معادلة حكم القذافي. حيث تجاوزت البطالة 25%

---

[1] محمد عاشور ،مرجع سابق.

*محمد إدريس السنوسي : أول ملك يحكم ليبيا بعد الاستقلال عن إيطاليا و قوات الحلفاء في 24 ديسمبر 1951 حتى 1969،لمزيد من المعلومات انظر الرابط الإلكتروني التالي :

http://www.marefa.org/index.php(2016/03/26)

بحسب بعض التقديرات. وتركزت التنمية في بقعته المفضلة سرت (الوسط)، وساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب[1].

يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليا بامتياز (قبائل: الورفلة، والمقارحة، والقذاذفة)، بل إنها القبائل الثلاث التي شكلت عصب المجتمع الليبي، ورهنت تطوره، وحددت في الواقع خريطة العلاقات السياسية بين رأسه(الحكومة المركزية) وأطرافه أي من ولاياته ومحافظاته. فإذا كان التطور التاريخي للظاهرة القبلية في ليبيا لم يشكل موضوع جدل أو اختلاف، أسوة بما حصل في البلدان العربية، حيث تعتبر القبلة نتاجا طبيعيا، فان الاستثمار السياسي للواقع القبلي وتوظيفه من قبل النظام السياسي ما بعد 1969، قد خلق شروخا اجتماعيا بين القبائل الثلاث المتآلفة، وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع. فما ظل ثابتا وبارزا خلال حكم القذافي اعتماده سياسية "فرق تسد"أي ترجيح قبيلة، وهي قبيلته القذاذفة، على باقي القبائل، عبر جملة من الممارسات وفي صدارتها منحها نصبا أهم واكبر من العائدات النفطية وفتح المجال لأبنائها في الترقي في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، مقابل تهميش القبائل الأخرى الورفلة والمحارقة، أو الأقل جعل نصيبا من التوزيع المادي والرمزي محدودا وضعيفا. لذلك شكل التوظيف السياسي غير العقلاني لظاهرة القبيلة في ليبيا احد المعطيات السوسيولوجية المعقدة لوقع ليبيا و مستقبل تطورها[2].

فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العاقل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب، استأثرت بها فئة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته[3].

ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشراكات الأجنبية مند عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، لم يحمل الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل

[1]زياد عقل، مرجع سابق،ص.69 .

[2]احمد إدريس، "الأزمة الليبية و تداعيات على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، 06 (سبتمبر 2011)،ص. 03.

[3] نور أوعلي ،"الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي"،على الرابط الإلكتروني التالي :

www.startimes.com17/04/2016) .(

معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقته عبر الزيادة في الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات. وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن، نذكر منها ثلاث احتقانات وأحداث شعبية[1]:

- في سنة 1996 قامت أجهزة الأمن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد القذافي "بسجن أبو سليم"*وهو سجن يأوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول، ويدار من طرف أجهزة الأمن الداخلي، لكن في شهر جويلية تمرد عدد كبير من السجناء مطالبين بأن يحاكموا بشفافية بدلا من اعتقالهم ألقسري، وتمكنوا من أن يطردوا الحراس، ونتيجة لذلك قامت أجهزة الأمن الليبية بحملة لقمع التمرد فحدثت مجزرة راح ضحيتها حوالي 1170 قتيلا.
- في عام1996 حدثت مجزرة أخرى أصغر حجما من حيث عدد الضحايا، ففي العاصمة طرابلس انتصر نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الاتحادي في إحدى مباريات كرة القدم، وقد كان هذا الأخير مساندا من طرف "الساعدي القذافي" الذي كان عضوا في الفريق الاتحادي، فأمر بإطلاق النار على المشجعين لتقع مجزرة راح ضحيتها 20 مدنيا. وفي بنغازي اندلعت أحداث عام 2006 بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه و سلم، فخرج ردا عليها المئات في المدينة في يوم الجمعة 17 فيفري واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية، فأطلقت الشرطة النار عليهم وسقط مجموعة من المدنيين قدر عددهم بـ11 متظاهر.بالإضافة إلى احتجاجات في 2006/12/01 بمدينة البيضاء على الأوضاع الاقتصادية، وآخرها كان بمدينة يفرن في 2008، والتي تعتبر حاضرة أمازيغ ليبيا والتي شهدت تدخلا لـ **"سيف الإسلام القذافي"** حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية، إضافة إلى ذلك التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي يشكل حوالي 52 في المائة من مجموع السكان

---

[1]نور أوعلي، مرجع سابق .

*مجزرة سجن أبوسليم:هي عملية قتل جماعية وقعت في 29 جويلية1996؛ واعتبرت كأكبر انتهاك ارتكبه نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، حيث راح ضحيتها نحو 1269 معتقل معظمهم من سجناء الرأي. وتعد إحدى أبرز القضايا التي ألهبت مشاعر الثورة الليبية.لمزيد من المعلومات انظر الرابط الإلكتروني التالي : (22/04/2016) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202596

تحت سن25 عاما، لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات تماما في ظل سياسات الانفتاح والخوصصة والواقع المعاش[1].

ثانيا:الأسباب الخارجية: ويمكن إجمالها كمايلي:

1**_السياسة الخارجية الليبية:** تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية في أحايين أخرى، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة (تشاد مثلا)، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات كقيام "سيف الإسلام" في محاولة إصلاحية مع الغرب بتقديم تعويضات خيالية لفرنسا، وتقديم مرتكبي تفجير الطائرة الأمريكية للعدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم[2].

2_ **تأثير الثورات العربية:** مثلما كانت ثورة الياسمين ملهمة لشباب حركة 25جانفي المصرية، كانت هذه الأخيرة ملهمة لثورة 17فيفري الليبية التي انطلقت من بنغازي، والتي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وأبناؤها أكثر قومية وانصهارا في البعد الثقافي والسياسي المصري، حيث استلهمت مبادئ الثورة العربية من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية من أجل القضاء على الفساد والاستبداد في هاته البلدان تجاوبا مع تحديات العصر.مع الاعتقاد بإمكانية استشراف صورة مستقبل ليبيا ما بعد سقوط نظام القذافي وهنا يتعلق الأمر"بالمعارضة" التي تحولت إلى وقود للثورة[3].

3_ الإعلام ودوره في الأزمة الليبية: شكلت ثورة الاتصالات والمعلومات عاملا مهما في نقل نموذج المحاكاة بالنسبة للثورات العربية، إذ ركزت غالبية التجارب على النمط السلمي للاحتجاج ضد السلطة السياسية، وبشكل عام ساهمت الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي– لزيادة نسبة استخدامهم لها، فارتفع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامت معرفتهم بواقعهم، وقد أدى هذا الواقع الافتراضي إلى فسحة كبيرة في الحرية مقارنة بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التغطية الإخبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي زخما قويا قصد الاستمرار في الثورة[4].

---

[1] نورأوعلى، مرجع سابق.

[2].نفس المرجع .

[3]نفس المرجع .

[4]نفس المرجع .

المطلب الثاني: وقائع الحراك الشعبي.

اندلعت في منتصف شهر فيفري 2011 تظاهرات حاشدة في مختلف أنحاء ليبيا ضد نظام العقيد معمر القذافي، وكان قد تم تحديد يوم 17 فيفري"يوم الغضب" لإحياء الذكرى السنوية الخامسة لاحتجاجات سابقة ضد الحكومة. ولكن اعتقال محامي حقوق الإنسان البارز "فتحي تربل"* في بنغازي بتاريخ 15 فيفري الذي شكل جُزءا من قمع أوسع للمعارضة كان الشرارة لانطلاق التظاهرات حاشدة عفوية في المدينة. وبدى واضحا أن الشباب الليبي تعلم من خبرتين المصرية والتونسية، وتوقع التعامل القمعي من قبل نظام القذافي.إذ يذكر البيان المنشور على شبكة التواصل الاجتماعي أن:"حتى وإن تم تفريقنا، فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم، علينا أن نصر على البقاء في الشارع، علينا أن نحافظ على بلادنا، فلا نخرب ولا ندمر، علينا أن نحافظ على شعلة ثورتنا مستمرة حتى النصر، و لنا في ثورة تونس ومصر خير مثال، أن علينا أن نجعل الأيام التي تلي 17 كلها 17 . والاستمرار مهم جدا، حيث إننا لن نحقق النصر من أول يوم، ربما في أسبوع أو اثنين أو أكثر"[1].

و كان للحراك مطالب محدد وواضحة تلخصت في الآتي :

إسقاط النظام؛

الحرية و الكرامة؛

إنشاء دولة دستور وقانون؛

محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب الليبي.

ونظرا لغياب الأحزاب السياسية وقوي المعارضة عن المشهد السياسي الليبي، فقد تمثلت هذه القوي في التنظيمات النقابية، وكان لنقابة المحامين الدور الأكبر.

كما حددت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة مرحلتين للحراك الأولى هي مرحلة التظاهرات السلمية والثانية هي مرحلة النزاع المسلح :

1/ المرحلة الأولى/التظاهرات السلمية: وهي الفترة الممتدة من يوم 15 فبراير 2011 حتى اندلاع العمل المسلح غير الدولي لليبيا، بدءا من 15فيفري، تجمعت أعداد كبيرة كن المحتجين للتظاهر في عدد من المواقع المختلفة ضد حكم العقيد القذافي، وضد قمع الاحتجاجات الأخرى، وقوبلت هذه الاحتجاجات السلمية بمستويات

---

[1] زياد عقل، مرجع سابق ،ص. 70 .

*محامٍ ليبي تولى قضية الدفاع عن الأهالي في مجزرة سجن أبو سليم التي ارتكبها نظام معمر القذافي في ليبيا عام 1996، قامت السلطات الليبية باعتقاله يوم الثلاثاء 2011/2/15 م عشية الموعد المحدد لانطلاق الاحتجاجات الليبية في 2011/2/17 ،والتي اندلعت للإطاحة بالنظام الليبي،فكان اعتقاله بمثابة الشرارة التي ألهبت الثورة. ثم أطلقت السلطات سراحه فجر اليوم التالي 2011/2/16 بعد خروج مظاهرات في بنغازي تندد باعتقاله.متوفرعلى الرابط: (22/04/2016) http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/27/139488.html

متصاعدة من العنف فخلال 24 ساعة من الاحتجاجات أدت إلي 10 قتلى ويتراوح عدد المصابين بين35 مصاب، مما أدى إلى تزايد الأعداد المتظاهرين حتى وصلت إلى الآلاف، وفي 18 فيفري توسعت الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقلت إلى غرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة العقيد معمر القذافي وانضمامها إلى الثوار. وبدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا، إذ انضمت: أجدابيا ودرنة وبنغازي والبيضاء وطبرق... ثم تحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس: مثل بني الوليد والزنتان ومصراتة والزاوية وزوارة. كما لم يقتصر عل فئة الشباب فقط، بدءا من يوم 20 فيفري 2011 تقريبا بل امتد الآمر ليشمل كل الأعمار الشعب الليبي وطبقاته وعندما تطورت الأحداث في ليبيا، وبدأت تأخذ منحى اتسم بالعنف المفرط من قبل نظام معمر القذافي الذي استخدم الذخيرة الحية من الأسلحة صغيرة، وفيما بعد الأسلحة ثقيلة، وبما في ذلك الرشاشات الثقيلة والأسلحة المضادة للدبابات.

كما أدى استخدام القوة المفرطة في المحاولات الرامية إلى قمع هذه الاحتجاجات إلى ارتكاب عدد من الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك احتمالية ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهذا هو الأساس الذي استندت إليه محكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرا اعتقال بحق القذافي، و"سيف الإسلام القذافي" و "عبد الله السنوسي"[1].

2/المرحلة الثانية/ النزاع المسلح: حددت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة يوم 24 فيفري كتاريخ لبدأ النزاع المسلح، حيث شهدت هذه المرحلة تشكيل مجموعات المعارضة المسلحة في أنحاء ليبيا واندلاع نزا ع مسلح غير دولي، حيث حصل المحتجون على أسلحة في مراحل مبكرة من الثورة، ففي بعض الأماكن مثل مدينتي الزاوية ومصراتة تسلح المحتجون بأسلحة تم الاستعلاء عليها من القوات الموالية للقذافي بعد اقتحام الثكنات العسكرية في مراكز المدن2، كما أعلنت الأمم المتحدة عن سقوط نحو ألف قتيل في المواجهات بليبيا.إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية مما جعل مجلس الأمـن في 26 فيفري2011 يتبنى قرارا بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظـام الليبي ،هذا الانشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته، جاء نتيجة لتداعيات هذه الثورة، التي تعدت التراب الداخلي

[1] "تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصى الحقائق في ليبيا"، على الرابط الإلكتروني التالي :
www.pchrgaza.org/…/FFM_Libya-Report-arabic.pdf .(28/05/2016)

2نفس المرجع .

لمركز الصراع، لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي بل وللعالم كله. مما استدعى ليلة 19 من مارس تدخلا فجائيا لحلف شمال الأطلسي (الناتوNATO) في اللحظات الأخيرة في ساعة متأخرة ذلك اليوم بعملية عسكرية سميت" فجر الأوديسة"، لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب القذافي. وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي، حتى تمكن الثوار من القبض على معمر القذافي وإعدامه على الطريقة الشعبية في20من أكتوبر 2011[1].

لعل رد الفعل الأمني لمعمر القذافي لم يكن جديدا على نموذج الثورة الذي اندلع من مصر وتونس، بل كان رد الفعل العسكري هو الإضافة التي ادخلها معمر القذافي على النموذج في ليبيا، من خلال كتائبه الأمنية خاصة بعد فشلل قوات الأمن في السيطرة على المتظاهرين، ووقوع المنطقة الشرقية تحت السيطرة الثوار وانشقاق "عبد الفتاح يونس"وزير الداخلية عن" معمر القذافي" ونظامه. ومثلما اختلف القذافي في شكل التعامل الأمني، اختلف أيضا في طبيعة التعامل السياسي عن"زين العابدين بن علي" و"حسني مبارك"، فانتهج على لسان"سيف الاسلام نجله" خطابا تهديديا، حاول فيه تهديد العالم اجمع، وأبرز فيه تداعيات انهيار نظامه السلبية على الشعب الليبي أولا، وعلى دول الجوار ثانيا، وعلى المجتمع الدولي ثالثا،ولم يبد أي استعداد لتفهم مطالب المتظاهرين بل لم يعترف بهم كمواطنين لهم الحق في التعبير[2].

المبحث الثاني: العامل الخارجي ودوره في الإطاحة بالنظام الليبي.

شهدت ليبيا نتيجة للأحداث السياسية الداخلية والخارجية تحركا دوليا، تحت لواء الحلف الأطلسي وعدد من الدول في 17 مارس 2011، حيث أدى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية إلى قتل الكثيرمن المدنيين جراء العمليات العسكرية وإلى ظهور مأساة إنسانية نتيجة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومع تأزم الوضع الإنساني في ليبيا تدخلت الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية و انقاد المدنيين الليبيين من ويلات النزاع المسلح فأصدر القرارين **1970** و**1973** ليشكلا المظلة الشرعية للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا.

المطلب الأول: دوافع تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا عام 2011.

لماذا تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا فيما يعزف عن ذلك في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع؟ لو بقينا في سياق "الربيع العربي "طبعا الخوض في الاعتبارات الإستراتيجية سيرفع الغموض عن هذا

---

[1] هيومان رايتس و وتش،" ليبيا: قوات الأمن تطلق النار على تظاهرات يوم الغضب" ، تقرير المحكمة الجنائية الدولية، على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268190 (28/05/2016) LAST

2جهاد عودة، الثورات العربية و أثرها على طبيعة التغيير الدولي (القاهرة: د.د.ن، 2013) ،ص. 06.

التدخل، فيما سيوضح الالتفات إلى المستلزم الأخلاقي أن الحالة الليبية التقى فيها المستلزم الأخلاقي بالمستلزم المصلحي[1].

من جهة أخرى يري الحلف الأطلسي أن الحالة الليبية توفرت فيها ثلاثة شروط جعلت التدخل ضروريا وهي كمايلي[2]:

أولا: طلب داخلي من الشعب الليبي، حيث إن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من المجازر التي يقترفها النظام الليبي.

ثانيا: وجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن الذي شرعن التدخل لحماية المدنيين، وبالتالي تحرك الحلف في إطار الشرعية الدولية.

ثالثا:وجود مطالبة إقليمية بالتدخل –أي شرعنه إقليمية –عربية – للتدخل في ليبيا.

أما المستلزمات المصلحية فهي حاضرة بقوة في الحالة الليبية، وفي هذا الصدد يطرح الكثير من المتابعين لمسألة التدخل العسكري في ليبيا التساؤل التالي: لو لم يكن هناك بترول في ليبيا هل كان الأطلسي يجشم نفسه عناء التدخل في هذا البلد؟3، ومنه فالتدخل كان مبرر بدوافع إنسانية أما الدوافع المصلحية فهي كمايلي :

1_الدوافع الاقتصادية: تعد المصالح الاقتصادية المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية، خاصة في الحالة الليبية، حيث تمثل ليبيا أكبر احتياطي نفط في إفريقيا بحوالي 4. 46 مليار برميل4، كما يتمتع النفط الليبي بميزة نسبية من حيث الجودة العالية الناتجة عن انخفاض نسبة الكبريت وهو مايجعله سهل التكرير كما أن أسعاره تكون جد مرتفعة، بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي انخفاض تكلفة استخراجه وتصديره بسبب قربه من الأسواق الأوروبية، كما وتعد ليبيا خامس دولة إفريقية من حيث احتياطي الغاز الطبيعي عام 2012 بحوالي 8. 52 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[5](أنظر الخريطة رقم 01 والشكل رقم 02).

1 جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، مرجع سابق، ص .94.

2نفس المرجع ، ص. 94.

3نفس المرجع، ص. 94.

4"Oil reserves of the main Africaen oil producrs", Oil And Gas Journal,in : https://www.temehu.com/oil-gas.htm (28/05/2016).

5 Ibid.

الخريطة رقم (01): البنية التحتية للنفط والغاز الطبيعي في ليبيا .

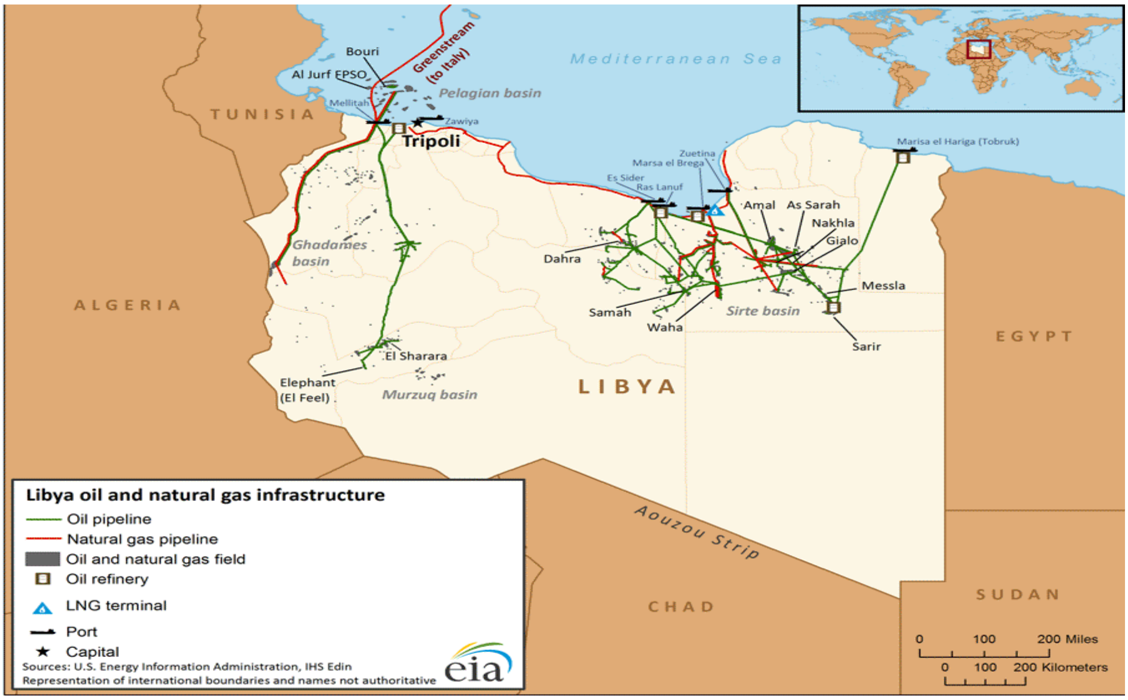

SOURCE https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=LBY.

الشكل رقم (02): احتياطيات النفط في الدول المنتجة للنفط الأفريقي الرئيسي.

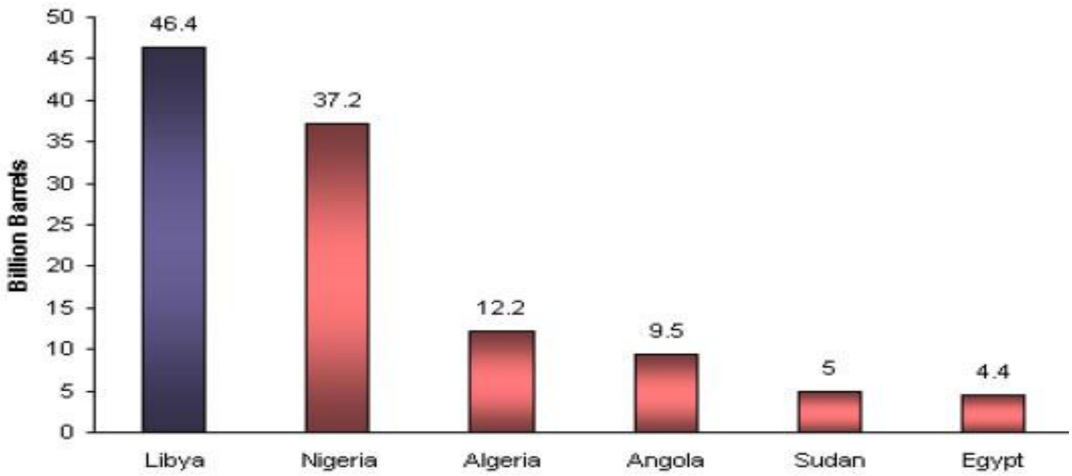

SOURCE: https://www.temehu.com/oil-gas.htm

2- الدوافع السياسية و الاستراتيجية:تم التركز على فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؛ فرنسا تحديدا بحكم انخراطها- إلى جانب بريطانيا- المثير للانتباه في هذه العملية،ولانتمائها المتوسطي ونفوذها الإفريقي،فقد قادت منذ الوهلة الأولى الحملة التحريضية والتعبوية للحشد الدولي من أجل التدخل في ليبيا، فصرح "نيكولا ساركوزي""Nicolas Sarkozy" في 25 فيفري2011 قائلا: "القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق

بالتدخل العسكري ستنتظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع مايؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكري فيما بعد وهوماتم فعلا"[1].

وتكمن دوافع التدخل الفرنسي في جملة من العوامل هي[2]:

أ–عانت فرنسا من أزمة داخلية خانقة،اقتصاديا وسياسيا،تسببت في تدهور شعبية ساركوزي، فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية للممارسة السياسة المحلية من خلال السياسة الخارجية، أي الخارج من أجل إنقاذ الداخل؛حيث يفتقر " نيكولا ساركوزي"إلى ملف أومشروع يسوقه ويبرر به سياساته، فمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي أصيب بانتكاسة، ونشاطه الدولي في إطار مجموعة العشرين أحبط بسبب فشله محليا في تحسين وضع الاقتصاد الفرنسي، فكان التدخل في ليبيا فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع صوتها .

ب–إنَ الموقف الفرنسي المتواطئ مع نظامي التونسي "زين العابدين بن علي" و المصري " حسني مبارك" إلى آخر لحظات حكمهما، جعلها تصب جام غضب خطابها الأخلاقي على نظام القذافي خاصة بعد لجوئه إلى القوة ضد المنتفضين.

ج–فرنسا لديها حسابات تاريخية مع ليبيا تريد تصفيتها خاصة فيما يتعلق بالإرهاب والحرب مع تشاد حول شريط أوزو (حيث تدخلت فرنسا لنصرة حليفها التشادي).

د–معارضة القذافي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وحاولته حشد الدول العربية ضده بدعوى أنه يفصل عرب إفريقيا عن بقية القارة، مما أثار حفيظة فرنسا، كما أن السياسة الليبية تقوض من نفوذ فرنسا في القارة السمراء،حيث أن تمويل القذافي لبعض الاستثمارات في إفريقيا كتمويله للقمر الصناعي الإفريقي للاتصالات المدنية أفقد قوى اقتصادية غربية عائدات مالية معتبرة كانت تجنيها، ضف إلى ذلك دعم ليبيا المالي لبعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقي، وهذا ماتنظر إليه فرنسا بعين الريبة لأنها ترى أن القارة تفلت جزئيا من قبضتها الاقتصادية.

هـ– وجود صراع بين القوى الغربية حول مرحلة ما بعد الحرب ـ أي الإعمار ـ في مثل هذه الأزمات، فتردد فرنسا وتأخرها لمشاركة في الائتلاف الدولي المناهض للعراق1991، وكذا موقفها من الغزو العراقي سنة 2003 أضر بمصالحها وكذا بعلاقتها مع الولايات المتحدة، وهذا ماحفز فرنسا للتدخل العسكري في ليبيا.

[1]تيسير إبراهيم قديح ،مرجع سابق، ص. 159.

[2]منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص ص. 45 – 46.

كما أنه وباستقراء دوافع التدخل الأمريكي في ليبيا؛ نجد أن قرار التدخل لم يكن انعكاسا للمبادئ أو القيم ولا مجرد انتصار للحرية، بل إن القرار بالتدخل كان بالدرجة الأولى خدمة للمصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية؛ وتكمن دوافع التدخل الأمريكي في جملة من العوامل هي :

ا- جاء التدخل الأمريكي في ليبيا ترجمة لما احتوته الرؤية الإستراتيجية للأمن القومي الصادرة في 2010 التي انطلقت من إمكانية وأهمية العمل على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الوسيلة الدبلوماسية، وخاصة عبر المنظمات والمؤسسات الدولية، لتجاوز السلبيات التي ترتبت على قيام الولايات المتحدة في السابق بأعمال خارجية منفردة خارج إطار المعايير الدولية[1].

ب- إن الدافع الأمريكي من التدخل ـ ووفقا للمنظور الواقعي في التحليل ـ أكثر ارتباطا وصلة بالنفط والغاز والمصالح الأمريكية من تعبيره عن القيم والمثل المتصلة بدعم الثورة أو الديمقراطية، ذلك أن الإستراتيجية الأمريكية ترتبط كثيرا بأمن الطاقة الذي يمثل جوهر التحرك الأمريكي في عصر العولمة، ذلك أن النفط والغاز مهم ومركزي في السياسة الأمريكية في المنطقة، كما يتصل الحرص الأمريكي على تأمين مصادر الطاقة لحلفائها في أوروبا وهو ما يرتبط بقوة وثيقة أيضا بتماسك حلف شمال الأطلسي ومهامه ودوره الاستراتيجي[2] .

ج- إن حقيقة التدخل الأمريكي في ليبيا تكمن في إسقاط النظام والتخلص من القذافي، وأن الهدف لم يكن لحماية المدنيين، ففي دراسة نشرت في عدد الصيف 2013 من مجلة (International Security) أعدها باحث في "جامعة هارفارد الأمريكية" سعى من خلالها إلى استخلاص الدروس من التدخل الغربي في ليبيا، ولعل أكثر هذه المعلومات إثارة هي القول أن تدخل حلف شمال الأطلسي رغم استلهامه المبدأ الإنساني، لم يستهدف أساسا حماية المدنيين بل إسقاط نظام القذافي ولو على حساب زيادة الضرر بالليبيين؛ ذلك أن تدخل حلف الشمال الأطلسي(NATO) جعل أمد الحرب أطول ست مرات مما كان يمكن أن يكون عليه الحال بلا التدخل الخارجي وأن عدد القتلى أو الضحايا تضاعف أيضا سبع مرات على الأقل علاوة على ما ترتب على ذلك من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ففي مدينة مصراتة وهي المدينة التي تحملت أكبر عبء من الضحايا من النساء والأطفال والتدمير بفعل قصف قوات القذافي، نجد: وفقا لتقرير" HumanRights Watch"أنه من بين 943 جريحا كان عدد النساء والأطفال فقط 30 بما يشير إلى أن قوات القذافي استهدفت المقاتلين أساسا خلال الأسابيع الأولى. وخلال الفترة ذاتها فإن 257 شخصا فقط قتلوا من بين سكان المدينة الذين يقدر عددهم بنحو

---

[1] يوسف محمد الصواني ، "الولايات المتحدة وليبيا : تناقضات التدخل ومستقبل الكيان "، مجلة المستقبل العربي، 431 (جانفي 2015)، ص.13 .

[2] نفس المرجع، ص .13 .

400000 نسمة وهي نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز 0,0006 % وهذا مؤشر أن قوات النظام تجنبت الاستخدام غير المميز للقوة[1].

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من التدخل.

أولا: المواقف الإقليميـــة : في البداية كانت الردود العربية على ما يجري في ليبيا خجولة ومترددة إلى حد كبير، وذلك على الأرجح خوفا من تأزم العلاقة مع النظام الليبي إن استطاع إعادة السيطرة على الوضع. لكن الأزمة عرفت اتساعا كبيرا على المستوى الداخلي وشملت جميع المدن الليبية، مما جعل المشاكل تتفاقم وأصبح الحل الداخلي للأزمة مستحيلا، خصوصا وبعد بلوغ صداها إلى باقي الدول العربية، كمشكل اللاجئين الفارين إلى مختلف الدول المحيطة بليبيا من جراء القصف العشوائي الذي تشهده البلاد، لذلك كان لزاما على الدول العربية التفكير في التدخل لإنهاء هذا الصراع.

1_ موقف جامعة الدول العربية: يعتبر موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية غير مسبوق لخروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، حيث شكل هذا الموقف استثناء في مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من أحداث ثورتي تونس ومصر، فقد جاء موقفها نقطة تحول مهمة،حيث تعاطت الجامعة بإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حيث اتخذت موقفا رسميا من الأحداث لتنحاز إلى الثوار ضد النظام القائم، ثم سرعان ما اتخذت قرارا في 12 مارس 2011 بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين، كما مهد موقف الجامعة العربية الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي، وتخويلهم صلاحية فرض الحظر الجوي ومراقبة نجاعته.

ووجد موقف الجامعة من الثورة في ليبيا تفسيره من خلال عدة اعتبارات، أهمها:

أ–حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوا، تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس ومصر.

ب–إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع، وأن قرارا دوليا سيصدر عن قريب معلنا فرض التدخل الأجنبي لإسقاط النظام القائم، وإن كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي[2].

ووجد موقف الجامعة من الثورة في ليبيا تفسيره من خلال عدة اعتبارات، أهمها: حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوا، تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ماحدث في تونس

1يوسف محمد الصواني ،مرجع سابق ،ص.17 .

[2] تيسير إبراهيم قديح ،مرجع سابق، ص ص . 149- 150 .

ومصر، بالإضافة إلى إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع، وأن قرارا دوليا سيصدر عن قريب معلنا فرض التدخل الأجنبي لإسقاط النظام القائم، وإن كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي، فلم تجد الجامعة بدّا من اتخاذ موقفها هذا، درءا لما سيقال عن صمتها اتجاه تجاوزات "القذافي"، وتخاذلها عن نصرة الشعب الليبي، في الوقت الذي تحركت فيه الدول الأجنبية لرفع الظلم عنه، وإسقاط الديكتاتورية عن كاهله[1].

قبل استصدار قرار التدخل الدولي، عقد اجتماع طارئ شهد انقساما حادا حول تحديد القرار، حيث تزعمت دول مجلس التعاون الخليجي تيار الموافقة، فيما رفضت الجزائر وسوريا والسودان واليمن، وخرج هذا الجمع في آخر المطاف بالموافقة على فرض الحظر على ليبيا، فقد قال وزير خارجية سلطنة عمان "يوسف بن علوي" الذي ترأس الاجتماع في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة "عمرو موسى":" إن الدول العربية توافقت على قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا، ورفضت في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري البري، حيث أكد " يوسف بن علوي" أن هذا الحظر ينتهي بانتهاء الأزمة الليبية"[2].

كما قرر وزراء الخارجية العرب تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي عونا لهم على الصمود في وجه الاعتداءات التي يتعرضون لها، وفتح قنوات اتصال مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وأكد "عمرو موسى" أن تعرض الشعب الليبي لانتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من قتل المدنيين والتحريض على أعمال العنف والعدوان من طرف السلطات الليبية يفقدها الشرعية، كما أوضح أن قرار مجلس الجامعة بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية لا يعني التدخل العسكري بأي حال من الأحوال، حيث اعتبر "أن الحظر الجوي لا يعدو أن يكون عملية وقائية وليست عسكرية غرضها حماية المدنيين الليبيين، كما أنه أكد على أن القرار المتخذ يؤكد على مراعاة السيادة والسلامة لدول الجوار، سواء كان منها العربية أو الإفريقية، مشيرا إلى أن هناك تنسيق بين الجانبين العربي والإفريقي رغم بعض الاختلافات".

والموقف الذي اتخذته الجامعة بشأن الحظر الجوي متوافق إلى حد كبير مع المطلب العربي الشعبي، حيث تظاهر مئات المواطنين العرب أمام مقر جامعة الدول العربية قبيل وخلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، لمطالبة المجتمع الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا، كما أن المتظاهرين والثوار في ليبيا لم يكن موقفهم مخالفا لباقي جمهور العرب في مختلف الدول، بل كانوا يرددون هتافات تطالب بالتدخل الأجنبي الفوري لتحريرهم من رصاص النظام[3].

---

[1] نور أوعلي ،مرجع سابق.
[2] نفس المرجع .
[3] نفس المرجع .

2ـ موقف الاتحاد الإفريقي: توقع الكثيرون أن الأفارقة ومنظماتهم الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي سيكون لهم الدور الرئيس في استعادة الاستقرار لليبيا، والوصول إلى حلول توفيقية تنهي حالة الحرب التي أفقدت نظام القذافي شرعيته، وقد كان الموقف الإفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا وتجلى ذلك في امتناعه عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية كما فعلت جامعة الدول العربية واكتفى الاتحاد الإفريقي الذي أدى القذافي دورا بارزا في تأسيسه بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين في ليبيا[1].

ونتيجة لتدهور الوضع الإنساني في ليبيا إثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم1973 بعد تصعيد قوات حلف الشمال الأطلسي(NATO) لعملياتها العسكرية في ليبيا اتخذ الاتحاد الإفريقي موقفا رافضا لتلك العمليات لاستهدافها المواطنين.

فالمعروف أن الاتحاد الإفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التي عرفت بخارطة الطريق الإفريقية، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول إفريقية هي:(موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي، الكونغو وأوغندة) حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل أعمال القمع والعنف وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة[2].

وبالرغم من تأييد الحكومة الليبية لتلك المبادرة، إلا أن المعارضة الليبية رفضت تلك المبادرة، إذ اشترطت منذ اليوم الأول للثورة على ضرورة إنهاء حكم القذافي ودعت المعارضة الليبية "الوسطاء الأفارقة رجال القذافي لأنه نصب نفسه ملكا عليهم " كما لم يستبعدوا أن تكون المبادرة بإيحاء من القذافي، لذا لم تكن موضع رضا المعارضة وبالتالي فشلت مبادرة الاتحاد الإفريقي[3].

ثانيا :المواقف الدولية: حظيت الأحداث التي شهدتها ليبيا باهتمام واسع من قبل القوى الدولية، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اقتصر موقفها في بادئ الأمر على بعض التصريحات التي أدانت النظام الليبي ودلك بسبب علاقاتها المتوترة مع النظام الليبي، والتي حدثت على خلفية تسريبات موقع "ويكليكس" التي أثارت حفيظة القذافي بسبب وصفها له وتحليلها لشخصيته.

ولعل مادفع الولايات المتحدة إلى عدم اتخاذ موقف حاسم من النظام الليبي خشيتها على رعاياها المتواجدين على التراب الليبي، فما إن غادر هؤلاء حتى اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها خلال دفع

[1] منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص .40.
[2] نفس المر جع ، ص ص. 40 -41 .
[3] نفس المرجع ،ص. 41.

الأمم المتحدة إلى إصدار قرار 1970 والذي فرض عقوبات على نظام العقيد" معمر القذافي" وعائلته وفي هذا الصدد صرح الرئيس الأمريكي "براك أوباما" قائلا:"إن حكومة القذافي يجب أن تحاسب بسبب استمرار انتهاك حقوق الإنسان والمعاملة الوحشية لشعبها والتهديدات المشينة، وإن تلك القرارات استهدفت القذافي مع حماية الممتلكات التي تنتمي إلى الشعب الليبي"[1].

أما الاتحاد الأوروبي فقد فرض بدوره عقوبات على الزعيم الليبي وحكومته وقد شملت حظر الأسلحة والسفر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تجميد أرصدته، حيث عمل البنك المركزي النمساوي على تجميد أرصدة الأشخاص المعنيين بالعقوبات التي فرضا الاتحاد الأوروبي، كما قامت وزارة الاقتصاد الألمانية بتجميد أموال أحد أبناء الرئيس "معمر القذافي" 20 مليار جينيه إسترليني بما يعادل 2. 32 مليار دولار من السيولة، ولاسيما في لندن حسب التقديرات البريطانية.أما الموقف الفرنسي يتجلى من خلال إدانة فرنسا للانتهاكات المتصاعدة للجيش الليبي ضد المتظاهرين، حيث تصدرت فرنسا المواقف الدولية بالرغم من تحالفها السابق مع نظام العقيد القذافي الذي دفعها إلى التخلي عن الكثير من الصفقات التي تمت مسبقا مع حكومة" نيكولا ساركوزي"[2].

ولعل الموقف الأوروبي المتضارب من الثورة الليبية وتطورات الوضع فيها يعد دليلا قاطعا على عدم تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية والوقوع في الأخطاء نفسها التي وقع فيها الغرب مع سابقتها الثورة التونسية والمصرية، بالرغم من التوافق بين السياسة الخارجية الفرنسية والسياسة الخارجية الليبية والتي حرض فيها كل من" نيكولا ساركوزي" والعقيد "معمر القذافي"على تطوير العلاقات بينهما ولكن الموقف الفجائي الذي تبناه "نيكولا ساركوزي" المتمثل في التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض والاختلاف الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام والسياسة الفرنسية بشكل خاص وهناك من فسر هذا الموقف بمثابة سياسة جديدة أراد من خلالها ساركوزي التعديل عن موقفه السابق من نظام "بن على"و"حسني مبارك"[3].

كما دفع تصاعدت أحداث المجتمع الدولي إلى التفكير في فرض منطقة حضر جوى فوق ليبيا، ولعل مادفعها إلى التفكير في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (NATO)يملكان قواعد عسكرية عدة في إيطاليا يمكن استخدامها لشن عمليات ضد ليبيا،بالإضافة إلى وجود مقر للأسطول السادس للبحرية الأمريكية في مدينة نابولي[4].

[1]منى حسين عبيد، مرجع سابق ، ص. 42.
[2] نفس المرجع ، ص.43 .
[3] نفس المرجع ، ص. 45.
[4] نفس المرجع ، ص.46 .

المطلب الثاني: مســــــار التدخل العسكري في ليبيا.

بعدمــا بدأت الانتفاضـــة الشعبية في 17فيفري2011 في ليبيــا، مارس النظام الليبي كل أشكال القمـع والانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان ضد هذه المظاهرات وارتكاب جرائم ضد الإنسانية مما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين، كما أدانت الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي والمؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كما قرر مجلس حقوق الإنسان في 25 فيفري2011 إيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع الانتهاكات الإنسانية وفي 23فيفري 2011 اتهمت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي بالتقاعس عن حماية الشعب الليبي– بعد تهديد "معمر القذافي" في خطابه بتطهير ليبيا من منزل لآخر– ودعت إلى تجميد أرصدته المالية، كما دعت منظمة العفو الدولية إلى إرسال بعثة فورية إلى ليبيا للتحقيق في الجرائم الإنسانية المرتكبة فيها تمهيدا لتقديم المسئولين عن هده المجازر أمام المحكمة الجنائية الدولية[1].

ونتيجة لتدهور الوضع الإنساني في ليبيا، أصدر مجلس الأمن **القرار الأول 1970***بتاريخ 2011/02/26 الرامي إلى الوقف الفوري للعنف ضد المدنيين وحظر الأسلحة وحظر السفر عن مجموعة من الأشخاص عدهم القرار[2]،ومع تصاعد حدة العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17مارس2011 **القرار رقم 1973***حيث اعتبر مجلس الأمن أن الوضع في ليبيا يهدد السلم والأمن الدوليين وبموجب الفصل السابع أمر كمايلـــــي :

1– بوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين و للاعتداءات المرتكبة في حقهم .

2– أذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام،أن تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية بالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ التدابير اللازمة، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها على أي جزء من الأراضي الليبية.

3– الحظر الجوي، حظر الأسلحة، تجميد الأموال، حدد مرة أخرى الأشخاص الدين ارتكبوا جرائم في حق الشعب الليبي[3].

---

[1]فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها(بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2013)، ص.198 .

[2]مخلد الطراونة ،"مدى مشروعية التدخل لاعتبارات إنسانية بصورة أحادية في ضوء قواعد القانون الدولي"، المجلة القانونية القضائية،02 (2004)، ص. 165.

* للإطلاع على نص القرار رقم1970 أنظر الملحق رقم 02 .

* للإطلاع على نص القرار رقم 1973 أنظر الملحق رقم 03 .

[3]"التدخل الأممي لحماية حقوق الإنسان مابين الشرعية الدولية و الأبعاد السياسية "،على الرابط الإلكتروني التالي : www.univ-eloued.dz/fr/stock/droit/pdf/hiba.pd.(03/03/2016)

وقد صوت على هذا القرار الذي تبنته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولبنان وسبعة أعضاء أخرى في المجلس كما امتنعت كل من روسيا ، الصين، ألمانيا، البرازيل، الهند عن التصويت، يتكون هذا القرار من ديباجة مفصلة لمبررات التدخل العسكري الدولي بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتلبية للاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين وضمان مرور المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عراقيل ،إضافة إلى ملحقين تضمنا أسماء الأشخاص والمؤسسات التي تسري عليها إجراءات حظر السفر وتجميد الأرصدة وجميعهم من أقارب القذافي مع مطالبة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية خاصة بأن تتعاون مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات ومن أهمها تفعيل منطقة حظر الطيران على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية مع توفير المساعدة كما جدد القرار الحضر المفروض على السفن والطائرات المتوجهة من الجماهيرية الليبية و إليها[1].

وما إن تم إصدار قرار الحضر حتى سارعت كل من بريطانيا وفرنسا ومصر إلى اتخاذ خطواتها لتنفيذه إذ قامت مصر بحضر رحلات الطيران وغلق الممرات الجوية التي كانت تعبر أجواء ليبيا وتجديد مسارات بديلة تبعد عن الأجواء الليبية، وأعلنت الدنمارك وكندا مشاركتهما في فرض الحظر الجوي، كما أعلنت إيطاليا وإسبانيا أنهما ستضعان قواعدهما العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظر.

وشرع حلف الشمال الأطلسي(NATO)* في تنفيذ القرار الأممي بتاريخ 19مارس2011 بعدما أسندت له مهام قيادة التحالف الدولي الذي ضم دول عربية وغربية (أنظر الملحق رقم 04)، حيث أطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار اسم "**فجر أوديسا**"على العمليات التي بدأت بتاريخ 19مارس2011 في إطار حلف شمال الأطلسي[2].

ويمكن تقسيم أطراف النزاع في ليبيا خلال في هذه المرحلة إلى ثلاث فئات أساسية[3]:

- الحكومة الليبية السابقة بقيادة العقيد معمر القذافي.
- المعارضة بقيادة المجلس الوطني الانتقالي والكيانات التابعة له.

[1] فرست سوفي، مرجع سابق، ص. 203.

*حلف شمال الأطلسي لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011 أي بعد ما يقارب أو يزيد عن شهر من اندلاع الأزمة حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية وفرضت على ليبيا حظرا جويا .

[2] منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص. 46.

3تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصى الحقائق في ليبيا ،مرجع سابق .

- التحالف الدولي الذي يضم مجموعة من الدول المشاركة في العمليات القتالية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي **رقم 1973** تحت قيادة حلف الشمال الأطلسي.

حيث تباينت مساهمة هده الدول في هذه العملية[1] :

- الدول التي نفدت العملية: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا.
- الدول التي عرضت المساعدة : إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، الدنمارك والنرويج .
- الدول العربية التي ساهمت في العملية: مصر، السودان، السعودية، الإمارات، قطر،الكويت، والأردن.

حيث بدأت عمليات حلف الشمال الأطلسي*خفيفة ثم طور عملياته إلى هجمات مكثفة على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية والقواعد البرية للعقيد معمر القذافي، مما أدى إلى إضعاف قدرات تلك القوات، وإتاحة الفرصة لقوات الثوار للتقدم غربا والسيطرة على المدن. وفي محاولة من الحكومة الليبية للخروج من تلك الأزمـة، فقد اقترح "سيف الإسلام نجله"على العقيد "القذافي" إجراء انتخابات بإشراف دولي، ولكن الإدارة الأمريكية برئاسة "باراك أوباما" رفضت ذلك[2].

وفي 28 جوان2011 أصدرت المحكمة الجنائية قرار باعتقال العقيد "معمر القذافي" و"نجله سيف الإسلام" ورئيس المخابرات الليبية "عبد الله السنوسي" بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، مما صعد الموقف تجاه "القذافي" حيث أخذت قوات حلف الشمال الأطلسي تزيد من حملاتها تجاه قوات القذافي بالشكل الذي مكن الثوار من فرض سيطرتها الكاملة على طرابلس في 22اوت2011 وفي 20 أكتوبر من نفس السنة تمكن الثوار وبمساعدة قوات حلف الشمال الأطلسي من إنهاء حكم العقيد "معمر القذافي" وقتله أثناء أسره[3].

---

[1]تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصى الحقائق في ليبيا ، مرجع سابق .

* للإطلاع على عمليات التحالف ضمن منطقة الحضر الجوي في ليبيا، أنظر الملحق رقم 04 .

2منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص. 46.

3نفس المرجع،ص. 47.

استنتاجات الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات :

- ✓ اجتمعت مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية مشكلة أهم بواعث ومسببات الحراك في ليبيا، التي ارتبطت أساسا بطبيعة النظام الليبي؛ الاستبداد السياسي واستفحال الفساد، غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التمايز المناطقي، كما كان لتقلبات السياسة الخارجية الليبية وتأثير الثورات العربية التي أدى الإعلام دورا بارزا في نقلها؛كلها عوامل فعلت من الحراك الليبي في 17 فيفري2011.
- ✓ مر الحراك الليبي بمرحلتين؛ مرحلة التظاهرات السلمية ومرحلة النزاع المسلح، حيث أدى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين إلى قتل الكثير من المدنيين جراء العنف المفرط من قبل قوات القذافي التي استخدمت الذخيرة الحية من الأسلحة الصغيرة وثقيلة لقمع المتظاهرين، ما أسفر عن مأساة إنسانية .
- ✓ شهدت ليبيا نتيجة للأحداث السياسية الداخلية والخارجية تحركا دوليا، بقيادة حلف شمال الأطلسي عرف باسم"فجر الأوديسا "بتاريخ :2011/03/19، بغرض اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين من ويلات النزاع المسلح فأصدر القرارين 1970 و1973 ليشكلا المظلة الشرعية للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا.
- ✓ إن التدخل العسكري في ليبيا، رغم استلهامه المبدأ الإنساني، إلا أنه لم يهدف أساسا إلى حماية المدنيين، بل إلى إسقاط النظام الليبي، الذي لطالما شكل عائقا أمام القوى المتدخلة وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فالدوافع السياسة والاقتصادية كانت حاضرة وبقوة في التدخل العسكري في ليبيا .
- ✓ أدى التدخل العسكري في ليبيا إلى إسقاط النظام الليبي بعد أن تم القبض على العقيد معمر القذافي وقتله من طرف الثوار في 2011/10/20 .

الفصل الثالث :

ليبيا وجيرانهـــا :عدوى المخاطر الأمنيـــة

الفصل الثالث: ليبيا وجيرانها: عدوى المخاطر الأمنية.

لقد نتج عن التدخل العسكري في ليبيا تداعيات أمنية خطيرة، لم تقتصر على الداخل الليبي بل امتدت إلى دول جوارها الإقليمي، مشكلة أزمة تهديدات أمنية، فالتدخل في ليبيا ترك بلدا يقبع تحت وطأة اللاإستقرار و اللاأمن نتيجة الفشل الوظيفي لمؤسسات الدولة المسؤولة عن توفير الأمن والاستقرار بكل أبعاده (سياسية اقتصادية، اجتماعية) هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيعكس اتجاها نحو الانتشار المكاني"Spatial Diffusion" للتهديدات الأمنية الناشئة من عدم الاستقرار الداخلي، إلى دول مجاورة .ومنه فالترابط بين هدين البعدين (الداخلي، الخارجي) هو مايفسر حقيقة التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا.

تأتي محتويات هذا الفصل لدراسة التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا؛ بدءا بدراسة الوضع الأمني الليبي بعد التدخل العسكري ثم إبراز تبعات هذا الوضع وتأثيراته على دول الجوار الإقليمي.

المبحث الأول: الوضع الأمني الداخلي في ليبيا.

أدى سقوط نظام القذافي إلى بلورة تحديات أمنية خطيرة على الأمن القومي الليبي، بفعل انهيار الدولة التي أصبحت تعرف مظاهر الفوضى الناشئة، بفعل غياب سلطة مركزية فعالة تمارس "**احتكار العنف**" على أراضيها، ما جعل من ليبيا دولة شبه منهارة خاصة في ظل غياب مؤسسات الدولة لإدارة مرحلة ما بعد الثورة و ضعف الأجهزة الأمنية التي تحافظ على الأمن والسلم .

المطلب الأول: التفتت السياسي في ظل غياب منطق الدولة.

وتبقى المشكلة الكبرى في بنية النظام الليبي نفسه الذي كان يسيطر عليه لعشرات السنين "قائد أوحد" بلا مؤسسات ولا معارضة حقيقية تذكر، وبالتراضي مع شيوخ القبائل، فحين سقط هذا "القائد الأبوي" الذي يحتكر السلطة والثروة، حدث فراغ واسع لم تستطع القوى الصاعـدة أن تملأه حتى اللحظة، وزاد الأمر تعقيداً

محاولة كل تيار فرض هيمنته وتبني رؤى إقصائية، ما جعل بناء المؤسسات متعسراً، وما خرج للنور كان هشا ومرتبكا، وسط صراعات مفتوحة وواضحة بين الفرقاء السياسيين، قادت إلى إضعاف الحكومة، وإحراج وضعها داخلياً وخارجياً، وجعلها غير قادرة على أداء مهامها كما أن البنية القبلية، وعدم رسوخ فكرة الدولة في أذهان غالبية الليبيين، بما تعنيه من مؤسسات وقانون واحتكار الدولة فقط لممارسة العنف عند الضرورة، وتقديم الانتماء القبلي ومحاولة كل إقليم الاستقلال بذاته، ومحاولة النيل من فكرة الحكومة المركزية والدولة الموحـدة ، كل ذلك نال من هيبة الدولة وسهل خرق القانون[1].

فمنذ سقوط نظام القذافي، مرت ليبيا بعدة مراحل مفصلية يمكن تقسيمها على الهيئات الانتقالية والانتخابيـة التي أدارت البلاد خلال السنوات الماضيـة، وتحولت فيها ليبيا إلى أزمـة داخلية وإقليمية مستحكمـة، وهي :

أولا:مرحلة حكم المجلس الوطني الانتقالي: تشكل المجلس الوطني الانتقالي في 17 فيفري 2011 بزعامة "**مصطفي عبد الجليل***"، هيئة غير منتخبة لإدارة الثورة ضد نظام القذافي، ثم تحولت بعد سقوط الأخير

---

[1] جمال منصر، "احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا: بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء، دراسة في الحالة الليبية "،(**ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول** : "التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار". ، جامعة سكيكدة، الجزائر، 19 –20 نوفمبر 2013).

***مصطفى عبد الجليل** :رئيس المجلس الوطني الانتقالي ويعتبر رئيس مؤقت لليبيا بعد اندلاع ثورة 17 فبراير الليبية وهو ممثل مدينة البيضاء، كان عبد الجليل قاض ووزير عدل سابق في فترة حكم القذافي،عمل في نظام معمر القذافي لأربع سنوات من 2007 وحتى فبراير 2011،عرف بمواقفه ضد انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة في ليبيا.كما ويعتبر أول مسئول ليبي يستقيل من منصبه بسبب القمع الوحشي للمتظاهرين.

إلى إدارة المرحلة الانتقالية، ولا سيما في ظل انشقاق المؤسسة العسكرية، ومن ثمة غياب قوة مركزية تدير مرحلة ما بعد الثورة[1].

حيث عبر المجلس الوطني الانتقالي في تشكيله الأولي عن الشرق، ثم امتد تمثيله إلى الوسط والغرب، وفي هذا السياق، اصدر المجلس إعلانا تأسيسيا انطوى على روية سياسية مبدئية للنظام والدولة في ليبيا، مضمونها تأسيس دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على دستور يفصل بين السلطات، وإجراء انتخابات ديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة وحق تكوين أحزاب. كما تم إصدار وثيقة دستورية مؤقتة، تحدد اجل تسليم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى مجلس منتخب، وتبني دستور جديد، و تشكيل حكومة انتقالية مكلفة برئاسة الدكتور "**عبد الرحيم الكيب***"،وتنظيم انتخابات لاختيار مؤتمر وطني عام، لكن مع غياب شرعية منتخبة للمجلس الانتقالي، وافتقاره احتكار القوة لتنفيذ سياساته، دفعه إلي التراجع عن منع قيام الأحزاب على أساس مناطقي أو ديني، وتحت ضغوط القوى الإسلامية والمناطقية، كما خضع المجلس الوطني الانتقالي إلى ضغوط الأقاليم عندما صاغ لجنة الستين للدستور لتشكيل الأقاليم الثلاثة في ليبيا، وأعلن عن انتخابها بدلا من تعينهـــا؛ لتجنب مقاطعة الانتخابات من الشرق. وهو الأمر ذاته تكرر في قانون العدالة الانتقالية الذي رضخت فيه السلطات لضغوطات المليشيات المسلحة، عندما منحت العفو عن أي أعمال قد تعتبر ضرورية خلال ثورة 17 فيفري، عسكرية كانت أو غير عسكرية[2].

ثانيا: مرحلة المؤتمر الوطني العام: انتقلت ليبيا مع انتخاب المؤتمر الوطني العام في أول الانتخابات تشريعية في البلاد منذ 42 عاما في جويلية2012؛ إلى مرحلة جديدة من الصراعات السياسية، تحولت الساحة السياسية إلى استقطاب مدني _ ديني مدعوم بعوامل و خلفيات مؤثرة، سواء ميليشية أو قبلية أو مناطقية أو جهادية.

ومارست المليشيات الموالية للتحالف البازغ بين مصراتة والإسلاميين ضغوطات لإصدار قانون العزل السياسي في ديسمبر 2012 لتحجيم فوز القوة المدنية(تحالف القوى الوطنية)، لاسيما أن بعض رموزه عملت إبان حكم "القذافي". بل إن الإسلاميين سعوا إلى تغيير موازين القوى البرلمانية في المؤتمر الوطني العام،عـــبر

[1] جيسون باك و باراك بارفي، " في أعقاب الحرب... الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد ألقذافي"، على الرابط الإلكتروني التالي : http://www.washingtoninstitute.org .(23/03/2016)

* عبد الرحيم الكيب: أستاذ جامعي، ومهندس كهربائي، وسياسي ليبي تنحدر أصوله من مدينة صبراتة،انتخبه أعضاء المجلس الوطني الانتقالي كرئيس وزراء لأول "حكومة انتقالية "لليبيا بعد الإطاحة بمعمر القذافي.

2جيسون باك وباراك بارفي، نفس المرجع .

كتلة من المستقلين؛ لضمان السيطرة على المؤتمر الوطني العام، حيث تمكن التحالف الإسلامي من تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام حتى ديسمبر 2014، علما أنها انتهت في فيفري من العام نفسه[1].

وفي هذا الأثناء، أطلق "**خليفة حفتر***" في16 ماي 2014 "**عملية الكرامة**" في شرق ليبيا التي استهدفت في بدايتها تطهير ليبيا من الجماعات الجهادية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخليا وإقليميا، ثم اتسعت لتشمل أهدافا سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية؛ حيث طالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام، و تشكيل حكومة طوارئ، وإجراء انتخابات عامة، حيث عكس ذلك الاتساع طبيعة الدوافع خلف عملية كرامة ليبيا ؛ التي تبدو أنها تستهدف مواجهة تصاعد تحالف الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية، والقوى الجهادية المنخرطة في العمل السياسي وقوات "**درع ليبيا**" التي تضم مقاتلين إسلاميين ينتمون غالبيتهم إلي مصراتة على مؤسسات الدولة الانتقالية[2].

ثالثا: مرحلة مجلس النواب الليبي : أبرزت نتائج انتخابات مجلس النواب في جوان 2014 ضعف الإسلاميين، وخاصة حزب العدالة والبناء. في المقابل استطاعت التيارات المدنية والفدرالية والقومية الهيمنة على مجلس النواب الذي انتقل من العاصمة طرابلس إلى طبرق في شرق ليبيا، وبعد شهر واحد انطلقت عملية فجر ليبيا التي تحالفت فيها المليشيات الإسلامية– المصراتية للسيطرة على مطار طرابلس وتحريره من مليشيات الزنتان، ونجحت بالفعل في تدمير المطار ونقل الحركة التجارية إلى مدينة مصراتة في غضون ذلك، تحول مجلس النواب في طبرق ليكون الظهير البرلماني لعملية لكرامة؛ إذ اصدر قانونا لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2014، وبموجبه اعتبر "**فجر ليبيا**" وأنصار الشريعة من التنظيمات الإرهابية، كما قرر في أوت 2014 الاستعانة بالمجتمع الدولي لحماية المدنيين في ليبيا، بعد رفض الأطراف المتنازعة الاستجابة لوقف إطلاق النار، لكن هذه الدعوة لم تلق قبولا دوليا[3].

في المقابل أحيا المجلس الإسلامي–المصراتي المؤتمر الوطني العـام المنهية ولايته في طرابلس واختار حكومة مناوئة، كما تم الطعن أمام المحكمة العليا في شرعية مجلس النواب، وهو الأمر الذي أفضي إلى

---

[1] خالد حنفي، " تأثير الجماعات الجهادية الليبية على الأمن القومي المصري " ،على الرابط الإلكتروني التالي :
http://www.ncmes.org/.(22/03/2016)

[2] نفس المرجع .

[3] نفس المرجع .

* **خليفة حفتر:** من مواليد 1943 في إجدابيا،عسكري ليبي، انشق عن نظام العقيد السابق معمر القذافي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وعاد إلى ليبيا مع انطلاق ثورة 17 فبراير سنة 2011 وشارك في العمل العسكري والسياسي لإسقاط القذافي، وتولى لمدة وجيزة قيادة جيش التحرير الذي أسسه الثوار.

حكم بحل المجلس في 02 نوفمبر 2014. وكرد فعل على هذه التغيرات انعكس عنها تضيق المسافة بين عملية الكرامة وحكومة ومجلس النواب طبرق الذي أعلن مساندته العملية لطرد الجماعات الإسلامية المسلحة من شرق ليبيا. وهو ما أفضي في الأخير إلى تمحور صراع مسلح بين جبهتين؛ إحداهما في الشرق يقودها مجلس نواب طبرق وحكومة الثني مدعومة بتحالفات سياسية وقبلية وعسكرية، والثانية في الغرب يقودها المؤتمر الوطني العام وحلفاؤه في فجر ليبيا من الإسلاميين والقبائل الموالية. وفي هذا السياق برزت ثلاثة جبهات للقتال العسكري: الأولى في بنغازي بين "**قوات حفتر**" و"**الجهاديين**" والثانية في وسط ليبيا حول منطقة الهلال النفطي والثالثة في الجبل الغربي في غرب ليبيا[1].

ويمكن تقسم القوى السياسية المتصارعة في ليبيا كمايلي[2]:

أولا: الصراع بين حكومة طبرق و المليشيات الجهادية:يدور الصراع في الشرق الليبي– وخاصة بنغازي– حول تمدد الجماعات الدينية المتطرفة من جانب، والجماعة المؤيد للحكومة ومجلس النواب طبرق في المنطقة، سياسيا وعسكريا، من الجانب الأخر.

ثانيا: الصراع على العاصمة طرابلس في الغرب: حيث يشهد الغرب صراعا حول من يسيطر على العاصمة طرابلس؛ ومنع مليشيات الزنتان من السيطرة على مطار طرابلس، ومن ثم تعزيز نفوذ وسيطرة التحالف الإسلامي– المصراتي على العاصمة طرابلس، وخاصة منطقة الجبل الغربي.

ثالثا: الصراع على التجارة غير الشرعية في الجنوب: يدور الصراع في جنوب ليبيا تارة بين القبائل **التبو*** ذات الأصول الإفريقية، و**الزوي العربية***؛ حيث تملك كل قبيلة مجموعة من المليشيات المتصارعة على تجارة و تهريب والسيطرة على النقاط الأمنية، وتارة أخرى بين التبو وبعض عناصر الطوارق، وخاصة في مدينة اوباري الجنوبية القريبة من منشأة حقل نفط الشرارة احد اكبر المنشآت النفطية في ليبيا[3].

المطلب الثاني: الفراغ الأمني كمصدر للفوضى في الداخل.

شهدت ليبيا عددا من المتغيرات الداخلية التي أسهمت في وجود حالة من عدم الاستقرار الأمني خاصة حالة

---

[1] خالد حنفي، مرجع سابق .

[2] Daveed Gartenstein-Ross & Nathaniel Barr,"Dignity and Dawn: Libya's Escalating Civil War", ICCT Research Paper(February 2015).

[3] Ibid.

***التبو أو تداد** : أبناء الصحراء الكبرى؛ هم مجموعة من القبائل البدوية ،،تسكن جنوب ليبيا وشمال النيجر وشمال تشاد .

***الزوي العربية:** تنتمي قبيلة الزوية إلى قبائل بني سليم التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية إلى شمال أفريقيا،ويتمركز الزوية في الكفرة وواحات تازويو وجخرة ،وفي جزء كبير من أجدابيا.كما يوجد الزوية غي غريان بمنطقة تسمى قرية زوية وفي فزان وطرابلس وبنغازي .

الفراغ السياسي في ظل حكومة مركزية ضعيفة؛ويمكن وصف المشهد الأمني في ليبيا كمايلي:

أولا: انتشار الميليشيات المسلحة:

إن سقوط نظام القذافي– ومعه المؤسسة العسكرية التي انقسمت حول الثورة – خلف وراءه تركة ثقيلة من مخازن السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف(تتفاوت تقديراتها بين 20 و 30 مليون قطعة؛ لغياب إحصاءات دقيقة) والمليشيات المسلحة، لم تستطع السلطة الانتقالية نزع سلاحها ولا دمجها في الجيش الليبي الجديد؛ إذ تشير التقديرات الغربية إلى أن من يحملون السلاح في هذا البلد يتراوح بين125 إلي 300الف شخص، فيما تتفاوت تقديرات أعداد المليشيات المسلحة (الجدول رقم06)؛ حيث تصل إلى ما يقارب من 1700مليشيا[1].

ففي ظل حالة الانفلات الأمني وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده ليبيا في الوقت الراهن وجدت الميلشيات المسلحة مناخا خصبا للعمل في إطاره وساعدها على ذلك وجود درجة كبيرة من الإفلات من العقاب؛ لأن ليبيا تفتقر إلى القدرات العسكرية والأمنية الفعالة و اللازمة لكبح جماح هذه الميليشيات التي تمثل تهديدا أمنيا وتحديا كبيرا أمام السلطات الليبية، فالتحديات الداخلية التي تواجه ليبيا حاليا تزداد بدرجة كبيرة في ضوء تدهور السلطة المركزية وضعفها[2].

ورغم مساعي المجلس الانتقالي إلى دمج تلك المليشيات وسلاحها في الجيش النظامي، فإن إقبال الثوار المسلحين كان محدودا؛ بسبب مخاوفهم من التهميش في معادلة السلطة و الثروة. ولعل ذلك ما فتح الطريق أمام نشوء "**نظام امني هجين**"*. فعلى سبيل المثال، لجأت الحكومة إلى مليشيا "**درع ليبيا**" *في عام 2012 للتدخل لفض الاشتباكات المحلية في الكفرة جنوب ليبيا، كما أوكلت بعض المهام التأمينية في انتخابات جويلية2012 إلى مليشيات بعضها ذو طبيعة إسلامية[3].

1حسين علي،"عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، 63 (أفريل2014)، ص. 188 .

[2]نفس المرجع ، ص. 188.

[3]فريريكو يري، "إنها الحرب الأهلية في ليبيا: التوافيق بين السياسة و إعادة بناء الأمن"، مركز كار ينجي للشرق الأوسط،(سبتمبر2014)، ص6.

***نظام امني هجين:** يصفه فريدرك ويري هو محاولة التنسيق بين الأطر الرسمية و المليشيات المسلحة، دون أن يكون للأول سيطرة كاملة على الثانية أو دمجها، وإن كانت تكلفها بمهام حفظ الأمن، و فض النزاعات المحلية، وحماية المنشأة العامة مقابل رواتب تخصص في ميزانية العامة للدولة.

[*]**ميليشيا درع ليبيا** أو**قوة درع ليبيا:** هي تجمع لمجموعة ميليشيات عسكرية متواجدة في عدة مناطق في ليبيا بعد 7 فيفري؛ تدعي هذه الميليشيا بأنها تابعة لوزارة الدفاع الليبية كما أن بها قادة مدنيين وليسوا من العسكريين المتخصصين مثل "**وسام بن حميد**" الذي تولى أثناء الحرب الليبية قيادة كتيبة مسلحة في بنغازي .وتنقسم حسب كل منطقة وبأسماء متقاربة مثل (درع الوسطى)، (درع ليبيا).

الجدول رقم (06): ابرز المليشيات المسلحة في المناطق الليبية.

طرابلس و الغرب الليبي	بنغازي و شرق ليبيا	الجنوب
– مليشيات فجر ليبيا. – المجلس العسكري للزنتان – كتيبة القعقاع – كتيبة الصواعق – المجلـــس العسكري لطرابلس. – كتيبة النواصي وقوات الردع الخاصة – اللجنة الامنية العليا – قوات درع ليبيا – تجمع ميليشيات مصراته(حطين والخلبوص وكتيبة 122) – غرفة ثوار ليبيا . – تنظيم الدولة الإسلامية داعش .	– الجيش الوطني الليبي حتفر – جيش برقة وقوة حماية برقة – لواء الصاعقة – أنصار الشريعة – كتائب شهداء 17 فيفيري . – كتائب راف الله السحاتي – كتيبة شهداء أبو سليم – جيش الاسلام في درنة – تنظيم الدولة الاسلامية داعش – مجموعات جهادية صغيرة تمثل امتداد للنصرة وأبي محجن الطائفي ،جماعة التوحيد و الجهاد .	– ميليشيات التبو. – ميلشيات الطوارق. – مليشيات القابل العربية.

المصدر: محمد عبد الله يونس،" مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، (سبتمبر 2015)، ص .71.

ثانيا: انتشـــار الأسلحـــة:

سيطر الثوار في ليبيا على مخزون الأسلحة الخارج عن نطاق سيطرة الحكومة، في مصراتة تسيطر الكتائب على 860 دبابة والعشرات من القطع المدفعية الثقيلة وأكثر من 2,300 مركبة مجهزة بالأسلحة الرشاشة والأسلحة المضادة للطائرات. وعلى عكس إجراءات السيطرة على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، فإن تنظيم أمور الأسلحة الصغيرة المقدرة بحوالي 30,000 قطعة والموجودة بحوزة أفراد الكتائب من مصراتة، ذلك أن تزايد الأسلحة الصغيرة يعد تحديا تنمويا جوهريا[1]. وعليه أصبحت المخاوف الأمنية تسيطر على الساحة الليبية من خلال كسب وتقسيم الأسلحة في مستويات مختلفة من مكونات المجتمع الليبي الذي بات السلاح فيه نقطة قوة ومكسبا ضروريا في مواجهة كل طرف للآخر لضمان السيطرة والبقاء حسب منظورهم[2].

[1] عبيد أميجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا"، على الرابط الإلكتروني التالي: studies.aljazeera.net/ar/reports.(16/04/2016)

2 كامل عبد الله، "عسكرة القبيلة: دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا"، على الرابط الإلكتروني التالي : http://www.siyassa.org.eg(16/04/2016)

حيث أن معظم السلاح الذي حصل عليه الثوار الليبيون كان يأتي نتيجة المواجهات التي قامت مع كتائب القذافي، ومن نجاحاتهم في الاستيلاء على المخازن الخاصة بالأسلحة وفتحها. ومن أكبر العمليات تلك التي سُمّيت "**فجر مازدة**"، وكان الحصول على الأسلحة من مخازن منطقة تسمى" **القاريات**" في المنطقة الجنوبية في غرب ليبيا، كما وأصبحت مدينة بنغازي ومصراتة والجبل الغربي، وبالتحديد نالوت والزنتان، من المدن والمناطق الرئيسية التي يتلقى منها الثوار السلاح الذي يأتي من الخارج لمساندتهم ضد كتائب القذافي إضافة إلى نجاحهم في بسط سيطرتهم على مخازن الأسلحة الموجودة في تلك المناطق[1].

ومن هنا بدأت تنتشر الأسلحة في أيدي الشعب الليبي، وتم استغلاله من قبل كل قبيلة وطائفة ضد قبيلة وطائفة أخرى، مما يزيد دائما حدة النزاع وتأزم الوضع الأمني.

كما أن غياب وجود مؤسسات أمنية وعسكرية وقضائية شجع على ظهور الكثير من المجموعات الإرهابية والكتائب المسلحة التي استغلت ضعف الدولة لبسط سيطرتها .

ثالثا: ظهور الجماعات الإرهابية المسلحة:

تشكل الجماعات الإرهابية المسلحة أحد أبرز المعضلات الأمنية في ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي لاسيما إنها تعد بمثابة مرآة عاكسة لمأزق بناء الدولة ، بدأت الكتائب كخلايا مع اندلاع ثورة 17 فيفيري، لكنها تطورت إلى منظمات قادرة على تشغيل وحدات المدرعات والتنسيق باستخدام نظام تحديد المواقع العالمية وتقنيات "**غوغل إيرث**" "**google earth**" وباشرت في بدايات الأمر القوات المسيطرة في كل من بنغازي ومصراتة وزنتان بكم قليل وبسيط من الأسلحة، إلى أن أصبحت تسيطر على ترسانة القذافي الضخمة من الأسلحة التقليدية والذخيرة، وفيما بعد بدأت جماعات مسلحة جديدة في مرحلة ما بعد الثورة بالظهور في المراحل الأخيرة من الحرب[2]، ما زاد من تأزم الوضع الأمني وتعقيده.

عادت الجماعات الإسلامية*التي كان نظام القذافي قد استبعدها من المشاركة في الشأن العام إلى القتال ضده، ومشاركة الشعب الليبي في بناء ليبيا الجديدة، كما أدى انتشار استخدام السلاح في مختلف مناطق البلاد

---

[1] كامل عبد الله، مرجع سابق .

[2] إبراهيم سليمان محمد أحمد بالحاج الضراط، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير 2011 (ليبيا: دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر ، 2013) ، ص. 44.

* **الجماعات الإسلامية:**هي مجموعة من التنظيمات التي تتبني الإسلام مرجعية عقائدية لنشاطها السياسي، وتسعى إلى اسلمة الدولة والمجتمع من خلال بناء دولة دينية إسلامية تعتمد على الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع و أيضا من خلال بناء مجتمع تحكمه تعاليم الإسلام و قيمه.

بشكل كبير مما أدى الى تسليح الجماعات الإسلامية وغيرها من الجماعات التي تطلق على نفسها مسمى "**الثوار**" أي التي شاركت في القتل ضد نظام القذافي؛مما شجع على الاستحواذ على مخازن أسلحة كتائب القذافي في تنشأة مختلف الجماعات الإسلامية المسلحة*.ويقدر تقدير منظمة "**كرايستر جروب**" المتخصصة في النزاعات المسلحة أن عدد الذين يحملون السلاح في ليبيا بأكثر من 125 ألف ليبي[1].

وقاد انتشار استخدام السلاح إلى "**عسكرة القبائل**" وباتت تتنافس على التسلح بأكثر ما يمكن من العتاد دفاعا عن نفسها وعن مصالحها وتأمين عدم تهميشها خلال مرحلة تقاسم الثروات ومراكز السلطة بعد انهيار نظام القذافي وهو أمر يحدث أول مرة في تاريخ ليبيا إذ تحول النسيج القبلي الذي يتحكم في قيم السلم الأهلي إلى قبائل مسلحة متأهبة للاشتباكات في ما بينها؛ ولعل ابرز دليل على ذلك،الاشتباكات التي دارت في مدينة الكفرة جنوب ليبيا بين "**قبائل التبو**" ذات الأصول الإفريقية التي تشكو من التهميش الاجتماعي والسياسي، و"**قبائل الزوى**" ذات الأصول العربية.تغذت هذه القبائل بالعنف واستخدام الأسلحة من تدهور الأوضاع العامة في البلاد وخاصة من الانفلات الأمني[2].

وفي بنغازي لاتزال الحوادث الأمنية المتصاعدة الحدة والمتوالية تلقي بظلالها القاتمة على الأوضاع وتعكس تباينا عميقا في المنظورات السياسية والإيديولوجية إزاء مستقبل ليبيا،ففي 11سبتمبر2013 هاجمت عناصر مسلحة مرافق تابعة لحكومة الولايات المتحدة مما أسفر عن مقتل السفير الأمريكي" **كريستوفر ستيفنس**"وثلاثة موظفين أمريكيين آخرين[3].

إذ عجز المجلس الأمني الوطني الانتقالي وكذلك الحكومة الانتقالية على دمج المليشيات المسلحة في المؤسسات الأمنية، حتى أن العديد من الجماعات المسلحة باتت ترفض إلقاء السلاح والأخطر من ذلك أدت تلك المليشيات ترى في استخدام السلاح " **شرعية ثورية**" تستهدفها من مشاركتها في إسقاط النظام[4].

وتصنيف الجماعات المسلحة غير الحكومية الليبية إلى أربعة أصناف:

1- **كتائب الثوار**: تشكلت في المراحل الأولى للانتفاضة الشعبية، وتتميز بغاية تنظيمها وولائها العميق لقاداتها. وتضم من 75 إلى 85 % من المقاتلين المتمرسين والأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة. ومن الجوانب المؤثرة بالنسبة لكتائب الثوار امتلاكها لخبرة قتالية واسعة كأفراد، والأهم من ذلك خبرتهم كوحدات قتالية، وهذا ما

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ،" ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة "، مجلة المستقبل العربي،37 (ففري2015)،ص.126.

[2] نفس المرجع، ص.127.

3تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، على الرابط الإلكتروني التالي :

https://unsmil.unmissions.org(23/04/2016) .

[4] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص.128.

يميزهم عن جماعات ما بعد الثورة التي ظهرت في أواخر الانتفاضة، وهي تضم كلا من الطلاب وعمال القطاع الخاص، وموظفي القطاع العام، والمهنيين وخاصة الأطباء، والأفراد العاطلين عن العمل، بالإشارة إلى أن أكبر نسبة هي نسبة الطلبة التي وصلت إلى 41%، وهذا المعطى يدل على أن كتائب الثوار مست في مضمونها جوهر المجتمع من شباب مثقف وواع إلى بطالين دون شغل تمسهم مختلف أشكال الغوص الاجتماعي والتنموي.

2- **الكتائب غير النظامية:** وهي كتائب الثوار التي انفصلت عن المجالس العسكرية المحلية في مراحل متأخرة من الانتفاضة. وقد اختار قادة الكتائب غير النظامية عدم الاندماج في المجالس العسكرية المحلية وتغيير الجوانب الهامة في تنظيمهم وشرعيتهم، في حين تعمل هذه الجماعات في بيئة ينعدم فيها القانون.

3- **ما بعد الثورة:** جاءت هذه الكتائب كسياسة لملأ الفراغ الأمني الذي خلفته قوات القذافي، وتنتشر أحيانا في المناطق الموالية للحكومة والمؤيدة للقذافي، مثل "**بني وليد***" كما وتوجد أيضا في مدن كانت أقل تأثرا بالنزاع. كما تتزايد أعداد كتائب ما بعد الثورة بسبب المجتمعات الموالية في ليبيا، وهذا ما جعلها جماعات موحدة ومؤثرة عسكريا مثلها مثل: كتائب الثوار والكتائب غير النظامية.

4- **الميليشيات:** تشير إلى مجموع الشبكات الإجرامية مثل شبكات التهريب والمتطرفين المتشددين؛ وهي تضم شريحة صغيرة من الجماعات النشطة في ليبيا[1].

رابعا: بروز الجماعات الجهادية: ظهرت جماعات جهادية مسلحة بعد الثورة ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفض شعارات تطبيق الشريعة الإسلامية. ورغم أن تلك الجماعات لعبت دورا ملموسا في قتال القذافي، فإنهم مثلوا في مرحلة ما بعد سقوطه عائقا أمام بناء الدولة. وعند الحديث عن الجماعات الجهادية يجب التفرقة بين التيار الجهادي المسلح في ليبيا، وبين جماعات الجهادية ذات طابع إقليمي وتتواصل مع الساحات الجهادية في الإقليم، مثل جماعات أنصار الشريعة المصنفة أمريكيا ودوليا جماعات إرهابية، وجماعات إسلامية مسلحة أخرى تشكل حالة في مضمونها ما يمكن أن نسميه" **تلاقيا إخوانيّا- جهاديا- قبليا**"؛

حيث تعاطت مع السلطة الانتقالية وفقا لمصالحها أكثر من أيديولوجيتها، وتلقت تمويلات من الخارج، خاصة عندما كان الإسلاميون يسيطرون على المؤتمر الوطني العام، وهي كتائب 17 فيفري .

ولان البيئة الليبية رخوة وتغيب فيها السيطرة الأمنية، بدت كحاضنة للتلاقي مع التنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق المعروف بـ "**داعش***"؛ حيث برزت مؤشرات على وجود تنظيم، وخاصة في درنة شرق ليبيا خلال عام 2014 ثم امتد نحو سرت في النصف الأول من عام 2015.

***بني وليد** : يطلق عليها" ورفلة "هي مدينة ليبية تقع في الشمال الغربي من ليبيا وتبعد عن طرابلس بحوالي 180 كم..

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ ،مرجع سابق، ص .10.

كما وتعد منطقة الصحراء الليبية الجنوبية، وأهم مدنها الكفرة في الجنوب الشرقي وسبها وغات في الجنوب الغربي، من أخطر المناطق التي يسيطر عليها مجموعات قبلية مسلحة صغيرة، والجماعات المسلحة العابرة للحدود(**أنظر الخريطة 02**) مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي*، وجماعة الموقعون بالدم وتعد مدينة درنة الليبية أول مدينة تنضم لتنظيم «داعش» من خارج العراق وسورية، بعد إعلان مجموعة من المسلحين في المدينة ولاءهم للتنظيم، لتتحول إلى مركز قوي يتبع تنظيم "**داعش**" في ليبيا[1].

الخريطة رقم (02): خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا.

المصدر:www.islamist-movements.com

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن عدم الاستقرار في ليبيا كانت له تداعياته على الأمن الاقتصادي والاجتماعي خاصة في ظل استمرار حالة الفوضى و اللاأمن وهو ما سنتطرق إليه بشكل من التفصيل :

***داعش:** الذي يُعرف اختصاراً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو تنظيم مسلَّح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه – حسب اعتقادهم– إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان .وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي .

*تنظيم مصنف لدى دول عديدة أنه تنظيم إرهابي، نشأ من رحم نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال،التي نشات بدورها من الجماعة الإسلامية المسلحة،ويقول التنظيم أنه يسعى التنظيم لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي – الفرنسى والأمريكى تحديدا – والموالين له من الأنظمة (المرتدة) وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية."

[1] "هل تتحول خريطة الجماعات المسلحة في ليبيا إلى بؤرة جاذبة للإرهاب العالمي ؟ " ،على الرابط الإلكتروني التالي :
http://www.islamist-movements.com(27/04/2016)

أولا: تدهور الأوضاع الاقتصادية :

كان لتعثر عملية الانتقال السياسي واستمرار التنافس والصراع السياسي بين كافة الفصائل السياسية داخل ليبيا وعجزهم عن الظهور كسلطة واحدة تداعياته على الاقتصاد الليبي، خاصة على قطاع النفط، حيث تراجع إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في جويلية 2011، ولكن سرعان ما تم استئناف الإنتاج في الربع الأخير من عام 2011 حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الثورة (**أنظر الشكل رقم 03**)كما تأثر النشاط الاقتصادي جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة [1].

الشكـــل البيانـــي رقم 03:انهيار أسعـــار النفط(آلاف البراميل يوميا،المتوسط السنوى).

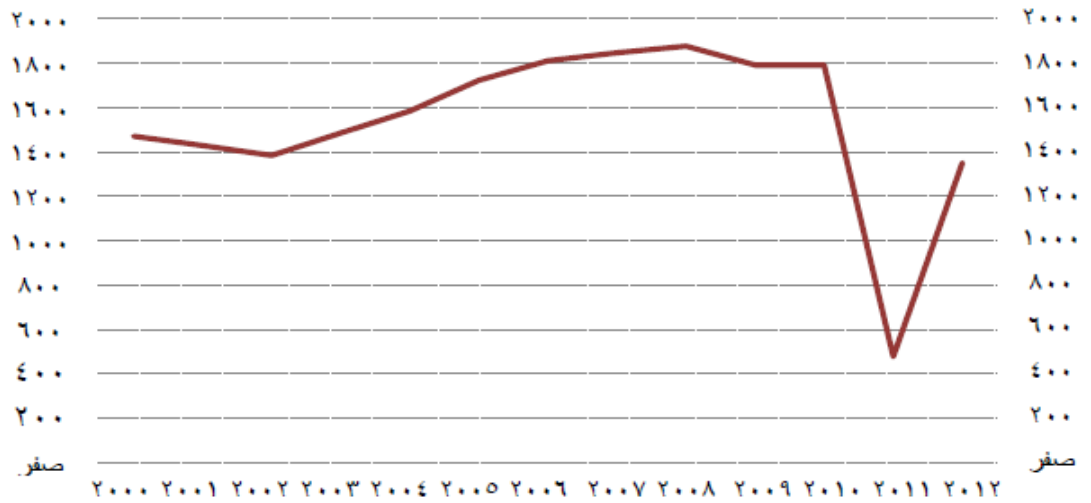

المصدر: إعداد فريق من الخبراء بقيادة رالف الشامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة:التحديات والفرص، تقرير صندوق النقد الدولي، على الرابط التالي:https://www.imf.org

وباستقراء الاقتصاد الليبي نجد أن ليبيا ظلت من أكثر الدول اعتمادا على الهيدروكربونات، وكانت صادراتها من بين الصادرات الأقل تنوعا في العالم وكان قطاعها الخاص الصغير يعاني العجز بسبب انتشار السيطرة الكاملة للدولة ونتيجة للإخفاقات المؤسسية المعطلة. ومن ثمة ظلت المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحوكمة ضعيفة جدا وكان توفير فرص العمل محدودا، كما تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة [2].

وفي ظل انكماش الناتج غير الهيدروكربوني بنسبة 50 %، كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 أقل من مستواه عام 2010، كما لم يتمكن مصرف ليبيا المركزي من بيع النقد الأجنبي نظرا

[2]إعداد فريق من الخبراء بقيادة رالف الشامي وآخرون، "ليبيا بعد الثورة :التحديات والفرص"، تقرير صندوق النقد الدولي،على الرابط الإلكتروني :https://www.imf.org.(16/04/2016)

[2]نفس المرجع .

لعدم تمكنه من الوصول إلى أصوله الخارجية وهبطت قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية حيث انخفض في نقطة ما إلى نصف قيمتها الرسمية، غير أن الفارق بين سعري الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية تضاءل إلى اقل من 10% في مطلع 2012 بعد إلغاء تجميد الأصول الخارجية في أواخر عام 2012. وبالرغم من ذلك، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعا هائلا في 2011 انعكاسا للقيود المالية على الواردات ،ومحدودية العرض المحلي والتوسع النقدي وكذلك انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية [1].

وقد أدى فقدان دخل الهدروكربونات إلى تخفيض فائض الحساب الجاري في ليبيا وتراجعت قيمة الصادرات من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار في عام 2011،بينما هبطت قيمة الواردات من26.6 مليار دولار الى14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك تقلص فائض الحساب الجاري من 21 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2010 إلى اقل من 4.5 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2011 (**أنظر الشكل رقم 04**)[2].

الشكل 04 :فقدان دخل الهيدروكربونات أسفر عن تدهور حساب المالية العامة والحساب الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)

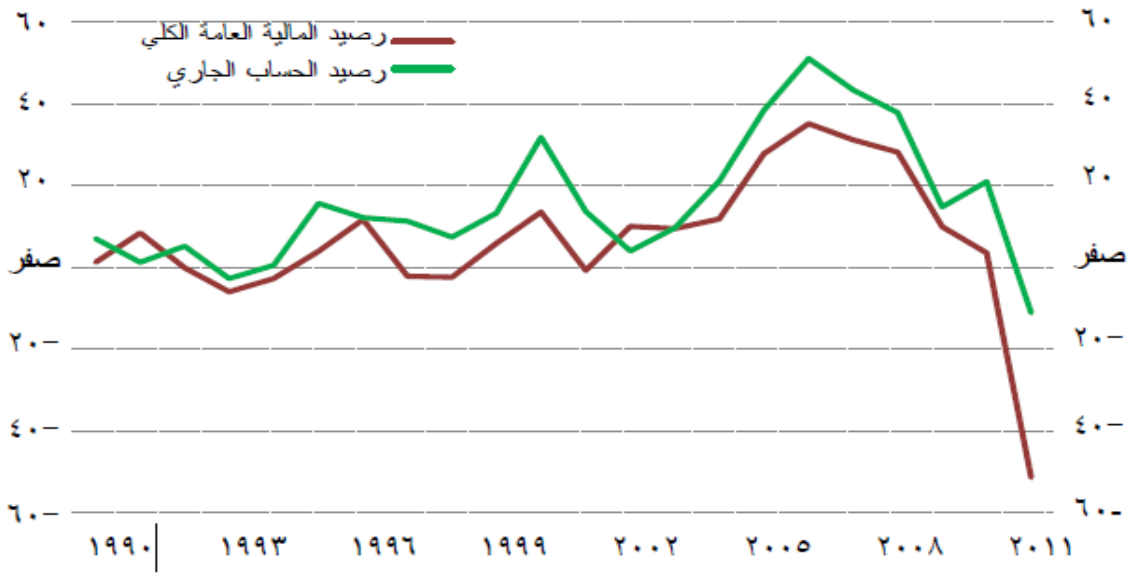

المصدر : إعداد فريق من الخبراء بقيادة رالف الشامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة :التحديات والفرص، تقرير صندوق النقد الدولي ، على الرابط التالي:https://www.imf.org

[1] إعداد فريق من الخبراء بقيادة رالف الشامي وآخرون، مرجع سابق .

[2] نفس المرجع .

وكان الوضع المالي للقطاع العام مزعزعا أثناء الثورة وفي الفترة التي أعقبتها مباشرة ، فكانت الحكومة تمول النفقات من الاقتراض من مصرف ليبيا المركزي وبالسحب من الودائع لدى المصرف وارتفع عرض النقود نتيجة لتمويل عجز الميزانية بزيادة المعروض النقدي؛ وازدادت العملة المتداولة بمقدار الضعف من 7.5 مليار دينار ليبي في نهاية عام 2010 الى15.4 مليار دينار ليبي عام 2011، ورغم ارتفاع النقد المتداول بمقدار الضعف، كان ارتفاع الطلب على النقد اكبر بكثير مما أسفر عن شح السيولة في الجهاز المصرفي، والتي عالجها مصرف ليبيا المركزي بفرض قيود على السحب النقدي من النظام المصرفي من جانب الأفراد[1].

كما عانت المصارف التجارية من ضائقة نظامية في السيولة، رغم ارتفاع العملة المتداولة بمقدار الضعف.وكان شح النقدية بالدينار مرتبطا ببطء عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعها الطبيعي، كما واجه تشغيل المصارف التجارية قيودا نتجت عن عدم إمكانية الحصول على نقد أجنبي، مما أثر سلبا على ثقة الجمهور بالمصارف، وجدا بالقطاع الخاص إلى اكتناز النقدية وتفاقمت عمليات الاكتناز بسبب خوف أصحاب الحسابات من مواجهة صعوبة في الوصول إلى ودائعهم[2].

كما أسفرت الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين الإقليمي والعالمي؛ حيث أدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية بعد أن كانت حصة ليبيا 2 %في السوق العالمية، وبالإضافة إلى ذلك ؛كانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5مليون من العمال المهاجرين، وأدى الخروج المفاجئ للعمالة الوافدة إلى تحويلات العاملين فازدادت جموع العاطلين عن العمل التي كانت كبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا ،كما أسهم الوضع الاقتصادي المتدهور إلى تثبيط نشاط قطاعي السياحة و الاستثمار[3].

ثانيا: تدهـور الأوضـاع الاجتماعية :

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار.

ومع سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي ثم في مرحلة لاحقة على خطوط التجارة غير الرسمية والتهريب على الحدود. وبدا أن القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى إلى استعادة مكانتها، بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة، وخاصة في ظل ضعف السلطة، كما حدث في مواجهة بني الوليد التي ينتمي معظم سكانها إلى قبيلة الورفلة، وساندوا القذافي في الحرب الأهلية، كما تعرض أكثر من 20 ألف شخص في تاورغاء للطرد من قبل القبائل مصراتة. أضف

[1] إعداد فريق من الخبراء بقيادة رالف الشامي وآخرون، مرجع سابق .
[2] نفس المرجع .
3 نفس المرجع.

إلى ذلك ، سعى القبائل العربية في جنوب ليبيا إلى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة التبو ؛ مما أدى إلى نشوب مواجهات مسلحة. وتضافرت الصراعات القبلية مع المشكلة المناطقية لتخلق معضلة مضافة تتعلق بالنزاعات الانفصالية في الشرق والجنوب بعد الثورة، وهي تمثل ردا على عدم ثقة الأقاليم الليبية بإمكانية وجود إدارة عادلة من المركز في طرابلس لموارد الدولة[1].

كما كان سقوط القذافي فرصة تاريخية للأقليات الأمازيغية المنحدرة في أغلبها من منطقة جبل نفوسة كي تطالب بحقوقها، من ضمنها الاعتراف الرسمي بالأمازيغ ودسترة حقوق خاصة بهم في الدستور، كما أن الأقلية الأمازيغية في ليبيا بقيادة المؤتمر الليبي للأمازيغ لا تطالب باللإنفصال وإنما بدمجها في وحدة ليبيا الترابية.

ومنه فلا يمكن في أي حال تهميش هده الأقليات لأن أي سياسة إقصاء لها سينتج عنها عواقب وخيمة لقدرة هذه الأقليات على الحركة وتماسك أعضائها وتوفرهم على وعي جمعي اثني أو قبلي قوي مع محافظتهم على نظام حياة بدوي ترحالي ساهم في تكريس هذا الوعي وجعلهم في نفس الوقت بعيدين عن المراقبة المباشرة لأجهزة الدولة [2].

المبحث الثاني: التأثيرات الأمنية للوضع الليبي على دول الجوار الإقليمي.

مما لا شك فيه؛ أن هناك علاقة إرتباطية بين الداخل والمحيط الإقليمي، وهو مابدى واضحا في الحالة الليبية، ذلك أن الوضع الأمني في ليبيا ألقى بظلاله على أمن واستقرار دول الجوار الإقليمي، فلقد امتدت تأثيرات الداخل الليبي إلى ما وراء الحدود مشكلة أزمة أمنية إقليمية.

المطلب الأول: تأثير الجماعات الإرهابية المسلحة على أمن دول الجوار.

في ظل الوضع الأمني الهش و حالة عدم الاستقرار ونفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وجدت التنظيمات الإرهابية في ليبيا مناخا مناسبا لتفعيل مخططاتها، حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين[3]في ضوء تدهور السلطة المركزية وضعفها وهو ماشكل مخاطر كبيرة على أمن واستقرا دول الجوار، كما أن عدم مقدرة ليبيا على السيطرة على حدودها كان سببا في تردي الأوضاع الأمنية لدول جوارها الإقليمي.

---

[1] كامل عبد الله، " احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا"، على الرابط الإلكتروني التالي :
www.siyassa.org.eghtt. (22/03/2016)

[2] شريفة كلاع ،"التهميش القبلي و الطائفي كالعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي(حالة ليبيا) "،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، 05 (2014) ،ص.76.

[3] احمد إدريس، مرجع سابق، ص.01 .

تعد الجزائـــــر أحد أبرز دول الجوار الإقليمـي لليبيا، التـي تأثرت بتنامي الجماعات الإرهابية الليبيـة، مادفعها إلى اعتماد مقاربة أمنية في مواجهة العمليات الإرهابية قائمة على محورين أساسين:

المحور الأول: يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب.

المحور الثاني : يركز على المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية بين الدول المجاورة، إضافة إلى التركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر مع ليبيا اتفاقية ثنائية في شهر مارس 2012 حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة نظرا لما واجهه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل الإرهابيين[1].

ففي 16 جانفي2013 قامت مجموعة إرهابية مدججة بالسلاح، بمهاجمة حافلة كانت تقل حولي 19 عاملا أجنبيا من مجمع إنتاج الغاز بتغنتورين مرفقين بعناصر من الدرك الوطني كانت متوجهة نحو مطار عين امناس، حيث قامت هذه المجموعة الإرهابية باقتحام قاعدة الحياة التي تبعد بـ 03 كلم وكذلك منشأة معالجة الغاز محتجزة 41 رهينة [2].

وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع إنتاج النفط بتغنتورين الذي تم تشغيله سنة 2006 والذي يعالج الغاز الطبيعي والغاز المكثف الموجه للتصدير نحو السوق الأوروبية .

وبعد حادثة "تيغنتورين" التي أخذت أبعادا دولية، قررت كل من الجزائر وليبيا تفعيل لجنة مشتركة في الجانب الأمني تدعم فيها الجزائر ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة[3].

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي ،"مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،14 (جانفي 2016)، ص. 171.

[2] بوحنية قوي، "الجزائر الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية و الانكفاء الأمني الداخلي"،على الرابط الإلكتروني التالي: http://maspolitiques.com (15/05/2016)

[3] نور الدين دخان ، عيدون الحامدي ، مرجع سابق ، ص.171 .

كما حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتى عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف والجماعات الإرهابية، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، كما قام الجيش الجزائري بتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا[1].

كما أقرت السلطات التونسية أن تدهور الأوضاع في ليبيا بات يهدد أمن تونس واستقرارها، وأكدت أن التهديدات الكبرى التي تواجهها البلاد متأتية من ليبيا. وكشفت أن منفذي الهجوم على "متحف باردو" في مارس تلقوا تدريبات في معسكرات تشرف عليها الجماعات الجهادية في الصحراء الليبية. وهذه أول مرة تعترف فيها السلطات التونسية بأن الجهاديين التونسيين الذين يتلقون تدريبات في معسكرات ليبية نجحوا في التسلل إلى داخل البلاد ونفذوا هجمات وفي مقدمتها الهجوم على متحف "باردو" والذي خلف أكثر من 70 ضحية بين قتيل وجريح أغلبهم من السياح.

و تتمثل هجمات الإسلاميين المتشددين على رموز المعارضة اليسارية والليبيرالية، والقاعدة العسكرية التي أسسها تنظيم" **أنصار الشريعة**" في تونس في منطقة جبل الشعانبي، وتكرر المواجهات المسلحة بين أجهزة الأمن والجيش التونسية، ومجموعات الجهادية التفكيرية المرتبطة بتنظيم القاعدة، نقطة تحول في رؤية المعارضة التونسية والدول العربية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، على الخطر الذي باتت تمثله ليبيا في ظل سيطرة المجموعات الإسلامية المقاتلة على مناطق شاسعة من البلاد، وامتلاكها ترسانة كبيرة من الأسلحة، وإقامتها معسكرات ترتيب للإسلاميين الجهاديين القادمين من تونس.

تشير التقارير الأمنية الواردة من تونس، أن منطقة الزنتان الليبية، تحولت إلى معسكر تدريب للعديد من التونسيين، يتراوح العدد الإجمالي بين 4 أو 5 ألاف، حيث يعد زعيم تنظيم "أنصار الشريعة""أبو عياض" هؤلاء الإرهابيين للقيام بهجوم كبير على جنوب تونس، واحتلاله، والقيام بعدة تفجيرات في العديد من المدن التونسية واغتيال عدد كبير من السياسيين، ومهاجمة المؤسسات العامة.وأكد رئيس الحكومة" **الحبيب الصيد الخميس**" إن

[1] أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري" ،على الرابط الإلكتروني التالي :
http://www.ahram.org.eg(15/05/2016)

منفذي الهجوم على "**متحف باردو** "قد تلقوا تدريبات في ليبيا مشددا على أن "الأزمة في ليبيا كان لها تداعيات مباشرة على الوضع الأمني في تونس"[1].

في ظل هذه التهديدات المشتركة للوضع الليبي على دول الجوار؛ لجأت كل من الجزائر وتونس إلى تعزيز امن حدودها وذلك بالتوقيع على الاتفاق الثلاثي بين رؤساء حكومات الدول تونس و الجزائر وليبيا في 12جانفي2013 بمدينة غدامس الليبية، حيث هدف الاتفاق إلى تعزيز القدرات الأمنية على الحدود المشتركة بتفعيل التعاون الأمني بين الدول الثلاث من أجل مقاومة إشكالية التطرف والإرهاب لما تشكله الجماعات المسلحة في الشمال الإفريقي من مخاطر أمنية على الحدود[2].

لم تقتصر تداعيات الجماعات المسلحة على الجزائر وتونس فقط بل تعدتها إلى مصر، إذ تأثرت هي الأخرى بتنامي الجماعات الجهادية وخاصة المسلحة في شرق ليبيا، لاسيما في ضوء وجود مجموعة من خطوط التشابك الجغرافي والسياسي والأيديولوجي بين التيارات الإسلامية في البلدين، برغم اختلاف الخصوصية المجتمعية بينهم.

مصر ليست بمعزل عن التطورات الحاصلة على جهتها الغربية، حيث تمادت الجماعات الإرهابية ما بين "**داعش**"و"**تنظيم القاعـدة**" في تمددها على الأراضي الليبية إذ انعكس ذلك على الوضع الأمني المصـري و يتجلى ذلك من خلال التأثيرات المتبادلة بين الجماعات الجهادية في مصر وليبيا فرغم أن خطوط التشابك والخبـرات المتبادلـة تكاد تكون محدودة نسبيـاً بين الأحزاب السلفيـة في مصر وليبيـا (كالنور والأمة والوطن)، بسبب الاختلافات النسبية في الروافد والرؤى، فإن التشابك بدا أكثر فعالية على صعيد الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت الانخراط في العمل السياسي في مصر وليبيا وتحديداً في الشرق، إذ بدا أن الأخيرة (خاصة جماعة أنصار الشريعة) تشكل مصنعاً لتدريب متشددين، وتصدير السلاح إلى مصر وتحديدا للجماعات النظيرة في سيناء، وتجلى ذلك في مؤشرات تراكمت منذ الثورة في البلدين، بدءاً من تقارير أمنية تحدثت عن مشاركة مصريين في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي والتي أسفرت عن مقتل السفير الأمريكي، ومروراً بتفجير القنصلية المصرية في بنغازي كرد على فض اعتصامات الإخوان المسلمين، كما نظمت جماعات جهادية ليبية عرضاً عسكرياً على الحدود مع مصر باعثة برسالة تهديد غير مباشرة للسلطات المصرية بعد فض اعتصامات الإخوان المسلمين[3].

---

[1] منور المليتي، "القبائل البشرية من ليبيا تتسلل إلى تونس " ،على الرابط الإلكتروني التالي :
http://middle-east-online.com (15/05/2016)

[2] "الجزائر ومواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة "، مجلة الجيش، 618 (جانفي 2015)، ص. 31 .

[3] "تدهور الموقف في ليبيا..... و أثره على الأمن القومي المصري"، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.arabic-military.com/t100016-topic.(23 /04/ 2016).

أيضا من تداعيات الجماعات المسلحة على مصر هو استهداف المليشيات المسلحة للمصالح المصرية في ليبيا في ظل عدم قدرة السلطات الانتقالية على السيطرة الأمنية في الشرق خصوصاً، مثلا تعرضت كنيسة مصرية في بنغازي للحرق بعد اتهامات لها بتأسيس شبكة للتبشير بالمسيحية، كما تعرض العمال المصريون إلى عدة حوادث اختطاف في العام 2013 من قبل جماعات مسلحة، ولعل ذلك يحدث تأثيراً في أحد أبرز القضايا الاقتصادية التي تشتبك فيها البلدان وهي العمالة التي تشير بعض التقديرات إلى بلوغها نصف مليون مصري بعد الثورة ينتشرون في أرجاء ليبيا، فضلاً عن حركة التجارة والاستثمارات بين البلدين[1].

وكذلك أصبحت مالي ضحية ضعف القدرات الأمنية في طرابلس، حيث قام رجال قبائل الطوارق بالانتقال إلي جنوب ليبيا والانضمام إلي القبائل الموالية لهم في شمال مالي وقد ساعدت عملية مغادرة الطوارق ليبيا على التمرد في شمال مالي والتي تزامنت تقريبا مع حدود انقلاب عسكري في باماكو، ومن أهم التحديات التي تواجه ليبيا أن ضعف وانهيار الحكومة المركزية في مالي، والتي كانت غير قادرة على مواجهة ومكافحة ظهور جماعات الطوارق الانفصالية في الشمال، مع ظهور مجموعات من المتشددين بما في ذلك "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والتي نشط دورها كثيرا خلال الفترة الأخيرة2.حيث تظهر تقارير الاستخبارات الأمريكية والفرنسية أن المقاتلين من تنظيم القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي تمكنوا من اجتياز الحدود من مالي وإنشاء قاعدة جديدة لهم في جنوب غربي ليبيا، إذ الولايات المتحدة الأمريكية بأن الزاوية الجنوبية الغربية من ليبيا تجذب المقاتلين من جماعات "أنصار الدين" و" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذين فروا من مالي، وتؤكد واشنطن أنها متورطة بالهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي[3].

كما أن انعدام الأمن في ليبيا أصبح يهدد دولة تشاد ؛ ذلك أن الخطر الأول على السلطات التشادية هو وجود عدوى عدم الاستقرار في الشمال والشرق، لأن ليبيا ساهمت فيما مضى في سلام نسبي في مناطق التيبستي الشمالية، فقد رعت الحكومة اللبيبة الاتفاقيات الرسمية بين الحكومة التشادية والجماعات المسلحة العاملة في منطقة التيبستي (قبائل التوبو)على الحدود بين البلدين، كما رعت الحكومة الليبية اتفاقيات السلام مع الفصائل الرئيسية كالحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وهذا لمنع زعزعة الاستقرار انطلاقا من منطقة التيبستي جنوب ليبيا خاصة المناطق الآهلة بالقبائل الجنوبية حيث تقطن التوبو والمهشمة من قبل

[1] تدهور الموقف في ليبيا..... و أثره على الأمن القومي المصري"، مرجع سابق .

[2] خالد حنفي، مرجع سابق، ص ص.50 .51 .

[3] توفيق المدني،"ليبيا القاعد الخلفية الإرهاب في شمال إفريقيا"،على الرابط الإلكتروني التالي :

http://www.wahdaislamyia.org. (16/05/2016)

السلطات الليبية، ومنه فإن الحكومة التشادية تري في بأن تردي الأوضاع الأمنية الليبية سوف يؤدي إلى تدفق عرقيات التوبو الليبية إلي التيبستي[1].

كما تأثرت التنظيمات الإرهابية هي الأخرى بالوضع الليبي؛ إذ اتخذ تنظيم القاعدة قراراً بعد مقتل "أسامة بن لادن"بتغيير تسمية التنظيم وتغيير مركزيته من أفغانستان إلى ليبيا، فمنذ التدخل الأمريكي في أفغانستان تحول" تنظيم القاعدة" إلى منظمة مهيكلة عمودياً وأصبح لكل مجموعة هيكلتها الخاصة وما يجمعها هو الأيديولوجيات التكفيرية والجهادية والخط السياسي الموحد ومساعدة المصالح الأمريكية والعمل الجمعياتي عبر عدة جمعيات خيرية ودعوية. فتنظيم "أنصار الشريعة"، وهي إحدى التسميات الجديدة "لتنظيم القاعدة"، حيث وجدت "أنصار الشريعة" ببنغازي وأنصار الشريعة بدرنا، وأنصار الشريعة باليمن، هي التسمية الجديدة للقاعدة في الجزيرة العربية و"أنصار الشريعة "بتونس ومصر. واتخذ "تنظيم القاعدة" جغرافيا تمركز جديد بعد ثورات الربيع العربي، وتحول من أفغانستان إلى ليبيا والصحراء المتاخمة لها وتم إنهاء مرحلة الجهاد الموحد الهرمي تحت قيادة بن لادن والعودة إلى تنظيمات 1990 المستقلة تنظيمياً ويجمعها المنحى التكفيري والعمل الجمعياتي[2].

وعليه تحولت ليبيا إلي ملاذ للمتشددين والجهاديين وإعطاءهم مجالا واسعا للعمل بحرية في هذه المنطقة، فقامت هذه الجماعات بتجنيد وتدريب أعضاء جدد لإعطائها مزيد من القدرة على مقاومة الجيوش الإقليمية ومواجهة قوات الأمن لهم، كما حاولت هذه الجماعات الإرهابية التوجه نحو الجنوب وكسب المزيد من الأراضي، وفي هذا التوقيت ظهرت فرنسا في المشهد من خلال التدخل العسكري في مالي والذي أدى إلى تعزيز قدرات الحكومة المركزية باماكو، لمواجهة العمليات العسكرية التي يقودها المتشددين في شمال مالي.وقد وفرت الأراضي الليبية أيضا ملاذا لزعماء الجماعات الإرهابية[3].

---

[1] محمد علي كلياني،"قراءة في نظرة تشاد إلي الأزمة الليبية...هل الأوضاع هناك تغير خارطة السياسة التشادية و الإقليمية برمتها" على الرابط الإلكتروني التالي :

http://www.sudaress.com/sudaneseonline/5595. (16/05/2016)

[2] توفيق المدني ، مرجع سابق .

[3] خالد حنفي ، "إعادة تصدير أزمة مالي إلي الداخل ليبي"، على الرابط الإلكتروني التالي :

http://www.siyassa.org.eg. (26/04/2016)

كل هذه الجماعات الإرهابية المتواجدة داخل ليبيا أدت إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي داخلها وفي نفس الوقت أثرت على الاستقرار الإقليمي داخل دول الجوار مما دعي هذه الدول إلى زيادة أنشطتها الأمنية على طول حدودها الجنوبية الشرقية، أيضا في حدودها الشمالية بعد الاشتباكات التي وقعت مع الجماعات المسلحة وجماعات تهريب في كل من النيجر و تشاد. و في نفس الوقت أثرت على الأوضاع الأمنية من خلال جلب هذه الجماعات الإرهابية السلاح والذخيرة من ليبيا واستخدامها في بعض العمليات المسلحة[1].

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة على أمن واستقرار دول الجوار.

انتشرت الجريمة المنظمة نتيجة لضعف السيطرة الأمنية على حدود دول الجوار الليبي، إذ أن الانفلات الأمني الذي شهدته ليبيا بعد الثورة، خلف عدم سيطرة مشتركة على حدودها مع جيرانها، وهذا الأمر أدى دوراً فعالا في نمو الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة من تهريب سلاح وتجارة مخدرات وبشر وغيرها، كما شكّل بنية اقتصادية للجماعات الجهادية سواء في ليبيا أو لدول الجوار لتمويل عملياتها، وفي هذا السياق، تبدو عمليات تهريب السلاح ومستلزمات العمليات الانتحارية هو الشكل الأخطر الذي ينتقل من ليبيا، لاسيما أن الأسلحة المتبقية بعد سقوط القذافي، وجدت سوقاً إقليمية مضطربة تستوعبها[2].

ولم يتوقف استعمال السلاح على الداخل الليبي؛ فقد تمكنت شبكات التهريب من تحقيق أرباح طائلة من وراء عمليات تهريب السلاح إلى دول المنطقة، وظهرت العديد من المراكز الداخلية لتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتتصرف التقديرات (الصادرة عن فريق الخبراء الدولي المشكل بموجب قرار مجلس الأمن 1973 لسنة 2011) إلى نقل الأسلحة الليبية بصورة غير مشروعة إلى ما يقرب من 14 دولة عربية و إفريقية[3].

كما أدى انتشار السلاح الليبي إلى تغذية مناطق الصراع في الجوار الإقليمي، ووصول السلاح بأنواعه الخفيف، المتوسط، الثقيل والمتطور إلى دول الجوار حيث تنشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح، ويعتبر الانتشار الواسع والكثيف للأسلحة في ليبيا، فاعلا رئيسيا في استمرار وتأزم الأوضاع الأمنية في دول الجوار؛ وعليه أصبحت الحدود الجنوبية بين ليبيا ومالي والنيجر سوقا مفتوحة تتخذ منها الجماعات الإرهابية مركزا للتخطيط وتنسيق أنشطتها وتنسيق عملياتها وتخزين ونقل وتهريب العتاد غير المحدود خارج

---

[1] خالد حنفي، مرجع سابق .

[2] صورية زواشي، " انتشار السلاح الليبي... تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية"،على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.addustour.co .(25/05/2016)

[3] عبيد أميجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا"، على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports. .(25/05/2016)

ليبيا. حيث نشطت عصابات تهريب السلاح عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصـــر، والجنوب مع السودان، وتشاد، والنيجر، ومالي، والغرب مع الجزائر وتونس. وانتقال هذه الأسلحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامـي والمتمردين من الطوارق ومالـــي والنيجر، أو المتمردیـــن في إفريقيـا و جنوب الصحراء [1].

كما كان لتردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وانتشار الأسلحة، تداعياته على دول جوارها الإقليمي؛ منها الجزائر، حيث تحولت عمليات تهريب من نشاط موجه لتوفير السلاح والذخائر لصالح الإرهابيين إلى نشاط موجه لتزويد السوق المحلية في الجزائر بالسلاح غير المرخص والذخائر، حيث ينشط مهربون ليبيون في تهريب السلاح الفردي من أجل بيعه لعصابات قطاع الطرق في الجزائر، وتحول تهريب السلاح في الأشهر الأخيرة إلى تجارة قائمة بذاتها[2].حيث نفذت في فيفري 2014 مجموعة من قطّاع الطرق عملية سطو مسلحة استولت خلالها على سيارتي دفع رباعي من شركة تابعة لمجموعة سوناطراك الحكومية في مكان صحراوي غير بعيد عن القاعدة النفطية "تيافتي" في الطريق بين محافظتي إليزي وتمنراست، وتمت العملية باستعمال رشاشات من نوع كلاشنكوف تم تهريبها من ليبيا[3].

يشكل تهريب السلاح الليبي أيضا احد مصادر التهديد لمصر عبر الحدود المشتركة، وذلك بواسطة شبكة ضخمة من المجموعات التي تتولى تهريب السلاح، بعضها جماعات تهريب لعناصر جنائية وبعضها شبكات تهريب تابعة لحركات جهادية وخاصة تنظيم حركات التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أو القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقد كانت عمليات تهريب السلاح من أسباب تطور مستويات القوة لدى العناصر المتشددة والتكفيرية في سيناء، كما تشكل عامل حاسم من عوامل الإسناد المباشر للعناصر الإرهابية الداخلية بل وتنميتها من حيث الإعداد والتدريب وهى المستهدفة المدنيين المصريين إلى جانب عناصر الشرطة والجيش. وكانت ولات ازل محاور تهريب السلاح إلى مصر عن طريق طبرق ودرنا إلى السلوم ومرسى مطروح ومن الكفرة إلى دارفور السودان ثم إلى سيناء[4].

---

[1] عبيد أميجن ،مرجع سابق .

[2] "الجيش الوطني يخوض حربا يومية على الأسلحة المهربة من ليبيا"، على الرابط الإلكتروني التالي :
http://www.alarab.co.uk.(25/05/2016)

[3] نفس المرجع .

[4] أماني الطويل، "الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا"،على الرابط الإلكتروني التالي
http://www.ahram.org.eg.(25/05/2016)

إن تداعيات ما يحدث في ليبيا لم تقتصر على الداخل بل امتدت إلى دول جوارها ومنها تونس.حيث شكَّلت المتغيرات التي مرت بها الدولتان مقدمة لتدهور الأوضاع على الحدود بينهما، والتكريس لأدوار شبكات التهريب والجماعات المسلحة المتداخلة بين الدولتين. وبدأ التحالف بين مهربي الأسلحة والمخدرات والخلايا الجهادية يكتسب مزيدًا من الزخم في المناطق الحدودية؛ فقد استصحبت الثورات تراجعًا في أدوار المؤسسات الأمنية القادرة على ضبط ورقابة الحدود المشتركة.فقد تمكنت شبكات التهريب من إقامة تجارة بين الحدود التونسية و الليبية من وراء عمليات تهريب السلاح[1].

لم يقتصر انتشار الأسلحة على الدول فقط وإنما كانت له تداعيات على الجماعات المسلحة كذلك. إذ انتقلت الأسلحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمتمردين من الطوارق ومالي والنيجر، أو المتمردين في إفريقيا جنوب الصحراء، وجماعة "بوكو حرام*" المتشددة في شمال نيجيريا، إضافة إلى النشاط التهريبي للسلاح بمختلف أنواعه مع الحدود المصرية والتي تذهب إلى مناطق الصعيد، حيث النزاعات القبلية بين القبائل وعائلات الصعيد، وعمليات الثأر التي تستدعي ذلك[2].

ومنه تحولت الأراضي الليبية إلى سوق مفتوح لدعم النزاعات وإحياء الصراعات الدامية في المنطقة الإقليمية وخاصة دول الساحل والصحراء، التي أصبحت معبرا مفتوحا لمختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية أهمها الأسلحة والتهريب وتبييض الأموال والهجرة غير الشرعية التي أصبحت تنظر إليها دول شمال المتوسط كأهم تهديد تفرزه لها الحدود الليبية .

المطلب الثالث: تأثير مسألة اللاجئين و الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا .

تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، فبعد أن كانت خلال عقود تعالج على أنها مسألة اجتماعية–اقتصادية، بدأت تتحول تدريجياً إلى مسألة أمنية بكل المقاييس.

[1] محمد بسيوني عبد الحليم، "السيطرة المفقودة: شبكات الإرهاب و السلاح على الحدود الليبية، التونسية"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،على الرابط التالي : ssmideast.org/Article/3321.(26/05/2016)

* جماعة إسلامية نيجيرية سلفية جهادية مسلحة تتبنى العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا.

[2] جميل عفيفي، "مخاطر وتهديدات تواجه الأمن القومي المصري : تهريب السلاح من الغرب"، مجلة الأهرام، على الرابط الإلكتروني التالي http://www.ahram.org.eg/archive/Investigations/News.(28/05/2016)

فمع بداية ثورات الربيع العربي ازداد تدفق المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء نحو الدول الأوروبية وتمثل ليبيا المعبر الأمثل في نظر المهاجرين للوصول إلي أوربا من شمال أفريقيا ،ذلك أن تدهور الأوضاع الأمنية فيها جعل منها الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية إلى دول الجوار الأوروبي، خاصة أن عدد سفن المراقبة على السواحل الليبية التي تمتد إلى أكثر من 1200 ميل يصل إلى 8 سفن فقط، وهو ما فرض أعباء إضافية على دول شمال المتوسط بسبب زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين. وقد أقر رئيس الوزراء الليبي على زيدان بأنه يصعب على السلطات السيطرة على نشاط الهجرة غير الشرعية أو حصر أعدادها بدقة، وذلك بسبب انتشار الميليشيات والمرتزقة الذين ساعدوا على تفاقم الأزمة، بالرغم من الجهود المبذولة لإحكام السيطرة على النقاط الحدودية[1].

ومن ابرز مصادر الهجرة الإفريقية نحو ليبيا نجد منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل فضلا عن منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي. وتمر الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بثلاث مراحل بدءًا من وصول المهاجرون من الدول المصدِّرة للهجرة إلى الساحل الليبي والتجمع بمدن الساحل الليبي ثم الصعود في قوارب الصيد وهي المرحلة الأخير التي تشرف عليها المليشيات المسلحة الليبية من خلال مهرِّبين متخصصين في إيصال المهاجرين إلى نقطة محددة حيث يتحول المهاجرون من مهرِّب إلى آخر على طول مسار هذه الرحلة2.

كما أن معظم الميليشيات المسلحـة متورطة في الاتجار بالبشر في ليبيا لكن الخطر الجدي الذي تراقبه دول الاتحاد الأوروبي بتوجس هو دور ميليشيات أنصار الشريعة؛ التي تقول التقارير الاستخباراتية إنها لا تكتفي بجني العائدات المالية من وراء الاتجار بالبشر بل تتعدى ذلك إلى دسِّ عناصرها المنتمين إلى تنظيم "داعش" بين صفوف المهاجرين المتجهين إلى أوروبا؛ حيث ذكر تنظيم "داعش" في مواقعه الإلكترونية أنه تمكَّن من إرسال ما يزيد على أربعة آلاف جهادي بين أعداد المهاجرين وطالبي اللجـوء إلى أوروبا خلال السنـوات الثلاث الماضيــة؛ الأمــر الـذي جعل الاتحاد الأوروبي يولي الأمر اهتمامــًا كبيرًا، لاسيما بعد تزايد تهديـدات "داعش" مؤخرا لدول الإتحاد الأوروبي[3]

إن عدم استقرار الأوضاع الأمنية في ليبيا كان وراء مواصلة زيادة عدد المهاجرين وقد بلغ عدد اللذين حلو في السواحل الإيطالية انطلاقا من ليبيا سنة 2012 ،نحوى 20 ألف وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في

---

[1] محمد مطاوع،" الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة والإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات" ، مجلة المستقبل العربي، 431 (جانفي 2015)،ص ص.34 -35 .

[2] الحسين الشيخ العلوي ،"الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا... معاناة إنسانية برسم التسعير"، مركز الجزيرة للدراسات،على الرابط التالي : studies.aljazeera.net/ar/reports/2015. (25/04/2016)

[3] نفس المرجع، ص .14.

ظرف سنة واحدة، حيث وصل في سنة 2013 إلى 70 ألفا،وفي سنة 2014، تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط بـ207 ألف بحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من بينهم أكثر من 80 % قاموا بذلك انطلاقا من السواحل الليبية،أما عدد الغرقى فتجاوز 3،400 % ،كما أن أغلب المهاجرين الذين دخلوا إيطاليا عبر ليبيا ينتمون إلى ثلاث بلدان بعيدة جغرافيا عن ليبيا؛ سوريا، إيريتريا الصومال تعاني جميعها من اضطرابات سياسية وتداعيات اقتصادية واجتماعية[1].

وقد أثبتت التقارير الصادرة عن المفوضية الأوروبية إلى أن 80% من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط قادمون من ليبيا نحو جزيرة لامبيدوزا أو صقلية في الجنوب الإيطالـــي2.

حتى بعد الكارثة الأخيرة التي راح ضحيتها 800 مهاجر لقوا حتفهم قبالة السواحل الليبية على بعد 180 كيلومترًا من جزيرة لامبيدوزا الإيطالية ظلَّت المعالجة الأوروبية منصبَّة على الجانب الأمني عبر خطة النقاط العشر التي تتمحور حول مضاعفة قوة "فرونتكس" ثلاث مرات، وضرب قوارب الهجرة عند انطلاقها من الشواطئ الليبية، واعتقال وملاحقة المهرِّبين وتقديم قادة الميليشيات المسلحة المتورِّطة في الاتجار بالبشر إلى محكمة الجنايات الدولية، والتعاون مع السلطات الليبية للحدِّ من الظاهرة،كما وظلَّت إيطاليا الدولة الأوروبية الأكثر تأثرًا بتدفق المهاجرين من الأراضي الليبية تسعى مع الفرقاء الليبيين والشركاء الأوروبيين طيلة السنوات الأربعة الأخيرة لوضع سياسات تنسيقية عامة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية[3].

وقد طرحت مسألة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا تأثيرات أمنية لدول الجوار الأوروبي، خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الأزمة الاقتصادية الأوروبية وإجراءات الحكومات التقشفية خاصة إسبانيا، إيطاليا وبريطانيا وفرنسا ...الخ واحتدام النقاش والجدل حول أن عددا كبيرا من المواطنين خارج الدولة الأوروبية يضع قيودا كبيرة على سوق العمل والخدمات وعلى المرافق والخدمات العامة ،خاصة في بريطانيا[4].

---

[1] عبد الواحد أكمير،"الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة المستقبل العربي، 433 (مارس2015)، ص.29.

[2] عبد الحاج، "قوارب الموت إلى اروبا" ، مجلة دلتا نون، 01 (جوان 2014)، ص. 03.

[3] البرلمان الإيطالي يصوت على بحث إمكانية محاصرة الموانئ الليبية"،على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.alwasat.ly/adserver/www/delivery/ck.php (26/04/2016)

[4] عبد الواحد أكمير، مرجع سابق،ص. 25 .

كما لم تقتصر تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول الأوروبية، بل كان لها تداعياتها أيضا على دول الجوار الإفريقي؛ خاصة الجزائر على طول الشريط الحدودي مع ليبيا، إذ أكدت مصادر إحصائية أن مصالح الأمن أوقفت في أواخر 2013 أزيد من 10 آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة إفريقية متجهين إلى ليبيا كنقطة عبور إلى أوروبا (إسبانيا، إيطاليا تجديدا) بالإضافة إلى المهاجرين من دول عربية خاصة السوريون[1].

كما تأثرت الدولة التونسية بتدفق مئات الآلاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية نازحين من ليبيا وقيام تونس بتوفير الخدمات الأساسية لهم، هذه الأخيرة أدت إلى زيادة المشاكل في اقتصادها الذي كان يعاني من تبعات الثورة لتحمله أعباء إضافية بفعل هؤلاء اللاجئين[2].

*ينتقل اللاجئون السوريون من العاصمة الجزائر إلى مدينة الوادي وإليزي في أقصى الجنوب ثم ينتقلون مسافة تزيد عم 1500 كلم ،عبر الصحراء للوصول إلى السواحل الليبية،فحسب بيان لوزارة الدفاع الجزائرية أوقف حرس الحدود الجزائرية 200 سوري على الحدود مع ليبيا ممن كانوا يحاولون التسلل عبر الحدود البرية بين ليبيا والجزائر من أجل الوصول إلى إيطاليا بمساعدة ليبيين تعهدوا بتهريبهم بقوارب صيد بمبالغ تصل إلى 300 آلاف دينار ليبي للفرد الواحد (نحو 2500 دولار) للإطلاع أنظر :"الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة" مجلة الجيش، 618 (جانفي 2015)، ص. 188.

[1] "الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة" ،مرجع سابق، 618 (جانفي 2015)، ص. 188.

[3]أحمد إدريس، مرجع سابق، ص. 05.

استنتاجات الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات :

- ✓ طرح التدخل العسكري في ليبيا تداعيات أمنية خطيرة مست الأمن القومي الليبي بأبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، فليبيا أصبحت تعيش على وقع الفوضى السياسية والأمنية في ظل تصارع القوى السياسية لإدارة مرحلة مابعد الثورة.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي في ليبيا كان له تداعياته على الجانب الأمني، حيث وجدت الميلشيات المسلحة مناخا خصبا للعمل في إطاره، كما شكل انتشار الأسلحة على نطاق واسع أهم تجد للمجلس الانتقالي، خاصة في ظل استغلال الجماعات الإرهابية المسلحة والجماعات الجهادية الوضع الأمني الهش لتنفذ مخططاتها .
- ✓ تأثر الاقتصاد الليبي بشكل كبير، وذلك راجع إلى انهيار أسعار النفظ وتدمير البنية التحتية واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة من الدول المجاورة .
- ✓ كما شكل الفراغ السياسي والأمني فرصة تاريخية للأقليات الأمازيغية للمطالبة بحقوقها، حيث تأججت الصراعات القبلية .
- ✓ تداعيات الوضع الليبي، ألقت بظلالها على دول الجوار الإقليمي، خاصة في ظل نفاذية الحدود وتردي الأجهزة الأمنية، ماسهل من التجارة غير الشرعية للأسلحة ونقلها عبر الحدود إلى الدول المجاورة بالإضافة إلى مخاطر الجماعات الإرهابية المسلحة، وكذلك انتشار الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة على طول الحدود الليبية مع جيرانها، كما تسبب عدم الاستقرار في ليبيا في زيادة تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا إلى الدول الأوروبية المجاورة وما ينتج عنه من مخاطر أمنية .

خاتمـــــــــــة

أضحت ظاهرة "**التدخل الإنساني**" "**Humanitarian intervention**"من بين القضايا الأكثر إثارة للجدل في العلاقات الدولية، ذلك أنه أثيرت بشأنها الكثير من الإشكالات السياسية والقانونية على حد سواء، فمع طغيان الروح الليبرالية على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، انتقل الحديث من مبدأ عدم التدخل إلى مبدأ شرعية التدخل في شؤون الدول، بغرض حماية حقوق الإنسان، فالدولة طالما لا تستطيع أو لا ترغب في حماية مواطنيها فمن حق المجتمع الدولي تفعيل مبدأ التدخل الإنساني لحماية هذه الحقوق عن طريق مجلس الأمن الدولي. غير أنه في ظل ازدواجية توظيف المعايير وطغيان الجوانب المصلحية على الاعتبارات الإنسانية، زادت المعاناة الإنسانية .

ومن خلال ما تم تناوله في فصول البحث، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تعد ظاهرة التدخل من الظواهر القديمة في تاريخ العلاقات الدولية، إلا أنه مع تطور هذه العلاقات أخذ التدخل صورا متعددة، تعكس طبيعة تطور هذه العلاقات، فمع نهاية الحرب الباردة وتصاعد موجة الأزمات الداخلية والحروب وما صاحبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أوجد مبررا للتدخل لاعتبارات إنسانية .
- ✓ وفي محاولة للتقرب من ظاهرة "**التدخل الإنساني**" ووضع تعريف له، خلصت الدراسة إلى أن هناك اتجاهات مختلفة في تحديد مفهوم التدخل الإنساني؛ تتسع وتضيق حسب الوسائل التي يتم استعمالها في التدخل فالمفهوم الضيق يعتبر القوة العسكرية هي أساس التدخل، أما الاتجاه الواسع فيرى أن مفهوم التدخل الإنساني لا يقتصر على استخدام القوة المسلحة، بل يتعداه إلى وسائل أخرى كالضغط الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، وجاءت دراستنا ضمن الاتجاه الضيق للتدخل الإنساني وهو "**التدخل العسكري الإنساني** "**Humanitarian military intervention**".
- ✓ ومن دراستنا لظاهرة التدخل العسكري الإنساني من منظارات العلاقات الدولية، نجد أن كل منظار قد أحاط بجانب من جوانب الظاهرة، وأنه لا يمكننا فهم ظاهرة التدخل الإنساني بمنظار واحد، فبينما تتحفظ الواقعية على التدخلات الإنسانية، تؤيد في المقابل النظرية الليبرالية التدخلات الإنسانية وتضع ضوابط تمكن الدول من خلالها بشرعنة تدخلاتها العسكرية، أما الماركسية فهي تفسر التدخل بدوافع اقتصادية وترى فيه خدمة لمصالح دول المركز الرأسمالية .
- ✓ وبخصوص ما حدث في ليبيا بعد 17 فيفري 2011، قد اجتمعت مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية مشكلة أهم بواعث ومسببات "الثورة الليبية"، ارتبطت أساسا بطبيعة نظام القذافي وماصاحبه من استفراد على مستوى إدارة شؤون البلاد وإقصاء كل مكونات المجتمع الليبي، باللإضافة إلى الاستثمار السياسي للواقع

القبلي وتوظيفه، والذي خلق شروخا اجتماعية بين القبائل وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر، كما كان لتقلبات السياسة الخارجية الليبية وتأثير الثورات العربية التي أدى الإعلام دورا بارزا في نقلها؛ دورا في تفعيل الحراك الليبي في 17 فيفري2011 والذي قمع بكل الوسائل من طرف النظام الليبي، ومع تأزم الوضع الإنساني في ليبيا، تدخلت الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وانقاد المدنيين الليبيين من ويلات النزاع المسلح فأصدر القرارين 1970 و1973 ليشكلا المظلة الشرعية للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا.

- ✓ إن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا رغم استلهامه المبدأ الإنساني، لم يستهدف أساسا حماية المدنيين وإنما كان بدوافع سياسية واقتصادية، حيث هدفت الدول الغربية إلى إسقاط" نظام القذافي" الذي لطالما شكل تهديدا للمصالح الغربية ـ وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ـ في المنطقة، كما هدفت إلى المحافظة على أمن الطاقة بالنظر إلى حجم الاحتياطي الكبير من النفط والغاز الليبي .
- ✓ إن الثورة في ليبيا اتسمت بغياب وجود مؤسسات أمنية وعسكرية وقضائية ما شجع على ظهور الكثير من المجموعات المسلحة، وبالتالي تنامي التجارة غير الشرعية للسلاح؛ بسبب الفشل في تشكيل حكومة انتقالية واستمرار الخلاف بشأن سحب سلاح الثوار، والتعثر في تشكيل القوات العسكرية والشرطية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كل هذه العوامل ساهمت في بروز الكثير من الجماعات والكتائب المسلحة التي استغلت ضعف الدولة لبسط سيطرتها، وخاصة تأمين الحدود .
- ✓ لقد طرحت مسألة "**التدخل العسكري** "في ليبيا"تداعيات أمنية خطيرة على دول الجوار الإقليمي، ذلك المخاطر الأمنية بلا شك ظاهرة معدية، وكلما تطورت– المخاطر الأمنية – كلما تفاقمت هذه العدى على دول الجوار؛ ذلك أن الأزمة الأمنية في ليبيا، جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة ،ففي ظل ضعف السلطة المركزية وإنقسامها و إنتشار الأسلحة والميليشيات المسلحة وجدت الجماعات المسلحة مناخا مناسبا لتفعيل مخططاتها وساعدها في ذلك عدم مقدرة ليبيا على السيطرة على حدودها وهو ماكان سببا في تردي الأوضاع الأمنية لدول الجوار خاصة الجزائر بحكم شساعة الشريط الحدودي الصحراوي مع ليبيا، حيث نفذت الجماعات الإرهابية هجومها على مجمع إنتاج الغاز بتغنتورين وهذا مادفع الجزائر إلى إغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا ونقل قوات عسكرية إضافية إليها، وكذلك تونس حيث تعرضت لهجوم إرهابي على متحف باردو والذي خلف عددا من الضحايا الأجانب ،كما كان لتمدد الجماعات الإرهابية وتلاقيه مع الجماعات الجهادية المصرية أثره على الوضع الأمني المصري، الذي مزال يعاني من

تبعات مرحلة مابعد الثورة، حيث استغلت هذه الجماعات تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا لتشكل منها قاعدة لدعم التنظيمات الإرهابية في المنطقة وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

- ✓ كما أثر انعدام الأمن على طول الحدود الليبية مع جيرانها؛ حيث نشطت الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة ،من عصابات تهريب السلاح والاتجار بالبشر والمخدرات عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصر، والجنوب مع السودان، وتشاد، والنيجر، ومالي، والغرب مع الجزائر وتونس، مما أثر على أمن واستقرارها.
- ✓ كما أدى انتشار السلاح الليبي إلى دعم حركات التمرد في الدول المتاخمة لليبيا خاصة حركة الازواد في مالي؛ وكذلك إلى جماعات بوكو حرام في نيجيريا، كما ساهم في دعم الحركات الانفصالية في السودان ، كما أن انعدام الأمن في ليبيا أصبح يهدد دولة تشاد ؛ذلك أن الخطر الأول على السلطات التشادية، هو وجود عدوى عدم الاستقرار في الشمال والشرق ،لأن الحكومة الليبية ساهمت فيما مضى في سلام نسبي في مناطق التيبستي الشمالية ، حيث رعت الحكومة الليبية اتفاقيات السلام مع الفصائل الرئيسية كالحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد ،وهذا لمنع زعزعة الاستقرار انطلاقا من منطقة التيبستي جنوب ليبيا والحكومة التشادية تري في بأن تردي الأوضاع الأمنية الليبية، سوف يؤدي إلى تدفق عرقيات التوبو الليبية إلي التيبستي.
- ✓ كما أن تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا، جعل منها الوجهة المفضلة لطالبي اللجوء والهجرة غير الشرعية باعتبارها المعبر الأمثل في نظر المهاجرين للوصول إلي أوربا من شمال إفريقيا، وهو ما فرض أعباء أمنية واقتصادية ومجتمعية على الدول الأوروبية، التي لجأت إلى اتخاذ سياسات واستراتيجيات متعدد للحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية التي تعدت تأثيراتها الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي إلى الجانب الأمني.

وبالتالي يمكن القول، أن الوضع الأمني في ليبيا ألقى بظلاله على أمن واستقرار دول الجوار الإقليمي، فلقد امتدت تأثيرات الداخل الليبي إلى ما وراء الحدود مشكلة أزمة أمنية إقليمية، وختاما يمكن القول أن الأزمة الأمنية في ليبيا تعتبر شأنا مغاربيا وإفريقيا بامتياز وبالتالي وجب الدفع في اتجاه تحقيق مصالحة ليبية برعاية مغاربية .

الملاحـــــق

الملاحق :

الملحق رقم 01: خريطة ليبيا السياسية .

المصدر: http://arabic.mapsofworld.com/libya

الملاحـــــــق

الملحق رقم 02 : نص القرار الأممي رقم 1970 .

الأمم المتحدة

S/RES/1970 (2011)*

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2011

القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين،

وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والمنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين،

وإذ يرحب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالرسالة التي وجهها الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يرحب أيضا بقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/S-15/1 المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بما في ذلك قراره إيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية الضالعين فيها، حيثما أمكن،

* أعيد إصدارها مرة أخرى لأسباب فنية (١٠ آذار/مارس ٢٠١١).

11-24556* (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعتبر أن الهجمات المنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يعرب عن قلقه من معاناة اللاجئين الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه من الأنباء التي تفيد بوجود نقص في الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى،

وإذ يذكّر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها،

وإذ يشدد على ضرورة احترام حريتي التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام،

وإذ يؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، ويشمل ذلك القوات الخاضعة لسيطرتهم،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقتضي أنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب يقدمه مجلس الأمن لهذه الغاية،

وإذ يعرب عن قلقه على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويتخذ تدابير بموجب المادة ٤١ منه،

١ - يطالب بوقف العنف فورا ويدعو إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان؛

٢ - يهيب بالسلطات الليبية القيام بما يلي:

(أ) التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين البلد فورا؛

(ب) ضمان سلامة جميع الرعايا الأجانب وأموالهم وتسهيل رحيل من يرغبون منهم في مغادرة البلد؛

(ج) ضمان مرور الإمدادات الإنسانية والطبية ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها، مرورا آمنا إلى داخل البلد؛

(د) القيام فورا برفع القيود المفروضة على وسائط الإعلام بجميع أشكالها؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء التعاون، قدر الإمكان، في إجلاء الرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة البلد؛

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية

٤ - يقرر إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٥ - يقرر أن تتعاون السلطات الليبية تعاونا كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملا بمقتضيات هذا القرار، وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب ذلك النظام، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام؛

٦ - يقرر أن الرعايا، أو المسؤولين الحاليين أو السابقين، أو الأفراد القادمين من دولة خارج الجماهيرية العربية الليبية وليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يخضعون للولاية القضائية الحصرية لتلك الدولة في جميع ما يُزعم وقوعه من تصرفات أو أعمال تقصير ناتجة عن العمليات التي ينشئها أو يأذن بها مجلس الأمن في الجماهيرية العربية الليبية أو تكون متصلة بها، ما لم تتنازل الدولة صراحة عن تلك الولاية القضائية الحصرية؛

٧ - يدعو المدعي العام إلى إفادة المجلس بالإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار في غضون شهرين من اتخاذه، وعند كل ستة أشهر بعد ذلك؛

٨ - يسلم بأن الأمم المتحدة لن تتحمل أي نفقات تنجم عن إجراء الإحالة، بما في ذلك ما يتصل بها من نفقات تتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات القضائية، وأن تتحمل تلك التكاليف أطراف نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

حظر الأسلحة

٩ - يقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء على الفور ما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما تقدم ذكره، انطلاقا من أراضيها أو ميرها أو على أيدي رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا، ويقرر كذلك ألا يسري هذا الإجراء على ما يلي:

(أ) لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المقصود استخدامها حصراً في الأغراض الإنسانية والوقائية، وما يتصل بذلك من مساعدة أو تدريب تقنيين، على نحو ما توافق عليه سلفاً اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه؛

(ب) أو الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذ العسكرية، التي يقوم بتصديرها مؤقتاً إلى الجماهيرية العربية الليبية أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائل الإعلام والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية ومن يرتبطون بهم من أفراد، وذلك لاستعمالها للأغراض الشخصية فحسب؛

(ج) أو المبيعات الأحرى للأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو توريدها، أو توفير المساعدة أو الأفراد، على نحو ما توافق عليه اللجنة سلفاً؛

١٠ - يقرر أن تكف الجماهيرية العربية الليبية عن تصدير جميع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، وأن تحظر جميع الدول الأعضاء شراء تلك الأصناف من الجماهيرية العربية الليبية من قبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل علمها، سواء كان مصدرها أراضي الجماهيرية العربية الليبية أم لا؛

١١ - يطلب إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة للجماهيرية العربية الليبية، أن تعمل، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية وبتمشى والقانون الدولي، وخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، لقيام داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك البضائع تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وذلك بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛

١٢ - يقرر أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم الدول الأعضاء كافة، بمصادرة الأصناف التي يتم اكتشافها مما يُحظرُ توريده أو بيعه أو نقله أو تصديره بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وأن يجري التخلص منها (بوسائل منها تدمير تلك الأصناف أو إبطال مفعولها أو تخزينها أو نقلها إلى دولة غير دولة المنشأ أو دولة القصد لغرض التخلص منها)، ويقرر كذلك أن تتعاون جميع الدول الأعضاء تعاونا كاملا في تلك الجهود؛

١٣ - يلتمس من أي دولة عضو أبرمت تفتيشا عملا بأحكام الفقرة ١١ أعلاه، أن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي للجنة، يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف من التي يحظر نقلها، ويقتضي كذلك من الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف ومصادرتها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل نقلها، ويشمل ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات متضمنة في التقرير الأولي؛

١٤ - يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات تحث من خلالها رعاياها بقوة على الإحجام عن السفر إلى الجماهيرية العربية الليبية للمشاركة في أية أنشطة لصالح السلطات الليبية يمكن أن تسهم بشكل معقول في انتهاك حقوق الإنسان؛

حظر السفر

١٥ - يقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار أو الذين تحدد أسماءهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه من دخول أراضيها أو عبورها، على أنه ليس في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة بأن تمنع رعاياها من دخول أراضيها؛

١٦ - يقرر عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٥ الواردة أعلاه على الحالات التالية:

(أ) عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الضرورة الإنسانية، بما في ذلك أداء الواجب الديني؛

(ب) أو عندما يكون الدخول أو العبور ضروريا للقيام بإجراءات قضائية؛

(ج) أو عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن الاستثناء من الحظر من شأنه أن يخدم أهداف إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في الجماهيرية العربية الليبية والاستقرار في المنطقة؛

(د) أو عندما تقرر دولة، على أساس كل حالة على حدة، أن ذلك الدخول أو العبور لازم لتعزيز فرص إحلال السلام والاستقرار في الجماهيرية العربية الليبية وتقوم الدول لاحقا بإخطار اللجنة في غضون ثماني وأربعين ساعة من بعد اتخاذ ذلك القرار؛

تجميد الأصول

١٧ - يقرر أن تقوم جميع الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الكيانات أو الأفراد المذكورون في المرفق الثاني لهذا القرار أو الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ الواردة أدناه، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسمهم أو بتوجيه منهم، أو الكيانات التي يملكونها أو يتحكمون فيها، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول الأعضاء عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية، بواسطة رعاياها أو بواسطة أي كيانات أو أشخاص موجودين في أراضيها، للكيانات أو الأشخاص المذكورين في المرفق الثاني لهذا القرار أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة، أو لفائدتهم؛

١٨ - يعرب عن اعتزامه كفالة أن تتاح لشعب الجماهيرية العربية الليبية في مرحلة لاحقة الأصول التي يجري تجميدها عملا بأحكام الفقرة ١٧ بما يعود بالنفع عليه؛

١٩ - يقرر عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ أعلاه على الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى التي تقرر الدول الأعضاء المعنية أنها:

(أ) ضرورية لتغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك سداد المبالغ المتعلقة بالمواد الغذائية، أو الإيجار أو الرهون العقارية، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط

التأمين، ورسوم المرافق العامة، أو المبالغ المقصورة على دفع أتعاب مهنية معقولة ورد مبالغ النفقات المترتبة على تقديم الخدمات القانونية وفقا للقوانين الوطنية، أو القيام بأداء رسوم أو تكاليف الخدمات اللازمة، وفقا للقوانين الوطنية، للعمليات الاعتيادية المتعلقة بحفظ أو تعهد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأسرى المجمدة، بعد قيام الدولة المعنية بإخطار اللجنة بنيتها الإذن، عند الاقتضاء، باستخدام هذه الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأسرى، ما لم تتخذ اللجنة قرارا بخلاف ذلك في مضمون خمسة أيام عمل من تاريخ ذلك الإخطار؛

(ب) أو ضرورية لتغطية النفقات الاستثنائية، شريطة أن تكون الدولة أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك، وأن تكون اللجنة قد وافقت عليه؛

(ج) أو خاضعة لرهن أو حكم قضائي، أو إداري، أو تحكيمي، ويمكن في هذه الحالة استخدام الأموال، والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأسرى، لسداد ما يتعلق بذلك الرهن أو الحكم، شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد وقع في وقت سابق لتاريخ هذا القرار؛ وألا يكون لفائدة أي شخص أو كيان محدد بموجب الفقرة ١٧ الواردة أعلاه، وأن تكون الدولة أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك؛

٢٠ - يقرر أنه يجوز للدول الأعضاء السماح بأن تضاف إلى الحسابات المجمدة وفقا لأحكام الفقرة ١٧ أعلاه، الفوائد أو الأرباح الأسرى المستحقة على تلك الحسابات أو المبالغ المستحقة بموجب عقود أو اتفاقات أو التزامات نشأت في وقت سابق للتاريخ الذي أصبحت فيه تلك الحسابات خاضعة لأحكام هذا القرار، شريطة أن تظل تلك الفوائد والأرباح والمبالغ الأسرى خاضعة لهذه الأحكام ومجمدة؛

٢١ - يقرر أن التدابير المذكورة في الفقرة ١٧ أعلاه، لا تمنع شخصا أو كيانا محددا من دفع مبالغ مستحقة بموجب عقد أبرم قبل إدراج ذلك الشخص أو الكيان في القائمة، شريطة أن تكون الدول المعنية قد قررت أن المبلغ لم يُستلم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جانب شخص أو كيان محدد وفقا للفقرة ١٧ أعلاه، وذلك بعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة بنيتها دفع أو استلام تلك المبالغ، أو الإذن، عند الاقتضاء، بوقف تجميد الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأسرى لهذا الغرض، قبل عشرة أيام عمل من تاريخ ذلك الإذن؛

معايير تحديد الأشخاص

٢٢ - يقرر أن التدابير الواردة في الفقرتين ١٥ و ١٧ تنطبق على الكيانات أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة عملا بالفقرة ٢٤ (ب) و (ج)، على التوالي:

(أ) الذين يشاركون أو يواطؤون في الأمر بارتكاب انتهاكات مطيرة لحقوق الإنسان ضد أشخاص في الجماهيرية العربية الليبية أو التحكم في ارتكاب تلك الانتهاكات أو توجيهها بطريقة أخرى، ويشمل ذلك التخطيط للقيام بهجمات ضد السكان المدنيين والمرافق المدنية أو قيادة تلك الهجمات أو الأمر بارتكابها، بما يشكل أشكال القانون الدولي، بما في ذلك عمليات القصف الجوي؛

(ب) الذين يعملون باسم الكيانات أو الأفراد المحددين في الفقرة الفرعية (أ)، أو يتلقون منهم أو يأتمرون بأمرهم.

٢٣ - يشجع بقوة الدول الأعضاء على أن توافي اللجنة بأسماء الأفراد الذين يستوفون المعايير المبينة في الفقرة ٢٢ أعلاه؛

إنشاء لجنة جديدة للجزاءات

٢٤ - يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه "باللجنة")، لتضطلع بالمهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧؛

(ب) تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٥، والنظر في طلبات الإعفاء وفقا للفقرة ١٦ أعلاه؛

(ج) تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ أعلاه، والنظر في طلبات الإعفاء وفقا للفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه؛

(د) وضع مبادئ توجيهية، حسب الاقتضاء، لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة أعلاه؛

(هـ) تقديم تقرير أول عن أعمالها إلى مجلس الأمن في خمسين ثلاثين يوما، وموافاته لاحقا بتقارير حسبما تراه اللجنة ضروريا؛

(و) تشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير؛

(ز) التماس أي معلومات تعتبرها مفيدة، من جميع الدول، بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المفروضة أعلاه بصورة فعالة؛

(ح) فحص المعلومات المتعلقة بما يُزعم ارتكابه من انتهاكات أو عدم الامتثال للتدابير الواردة في هذا القرار، واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها؛

٢٥ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى اللجنة في غضون ١٢٠ يوما من اتخاذ هذا القرار تقارير عن الخطوات التي اتخذتها بغية تنفيذ الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧ الواردة أعلاه تنفيذا فعالا؛

المساعدة الإنسانية

٢٦ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقوم، بالتنسيق فيما بينها وبالتعاون مع الأمين العام، بتيسير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى، ويطلب إلى الدول المهتمة بالأمر أن تطلع مجلس الأمن بانتظام على التقدم المحرز في الأعمال المضطلع بها عملا بأحكام هذه الفقرة، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، تحقيقا لهذه الغاية؛

الالتزام بالاستعراض

٢٧ - يؤكد أنه سيواصل استعراض الأعمال التي تقوم بها السلطات الليبية وأنه سيظل على استعداد لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيز تلك التدابير أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها، حسبما وأيان تقتضي الضرورة على ضوء امتثال السلطات الليبية للأحكام ذات الصلة من هذا القرار؛

٢٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المصدر: www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/.../Resolution_1970_cle0cf122.

الملاحـــــــق

الملحق رقم 03 : نص القرار الأممي رقم 1973 .

الأمم المتحدة

S/RES/1973 (2011)

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2011

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين وإذ يؤكد من جديد أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والمنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم وإذ يحث هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات المنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حاليا في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة

11-26837 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأسرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأسري،

وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشير إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى معنية بليبيا،

وإذ يحيط علما أيضا بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الداعي إلى فرض منطقة حظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما كذلك بالنداء الذي وجهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

وإذ يشير إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وإذ يشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى إجلاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، وإذ يرحب باستجابة الدول المجاورة، وبالخصوص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة،

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكل عنصرا هاما في حماية المدنيين ومنطقة إيصال المساعدة الإنسانية وعودة العاملة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثا خاصا له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطالب بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف وجميع الهجمات على المدنيين ولأي تحركات مرتبطة في حقهم؛

٢ - يشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي ويخطط علما بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال بعثته الخاصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - يطالب السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عرقيل؛

حماية المدنيين

٤ - يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع

التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي يتعين إخطار مجلس الأمن بها فورا؛

٥ - يقر بالدور المهم الذي تؤديه جامعة الدول العربية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الفقرة ٤، واضعا في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

منطقة حظر الطيران

٦ - يقرر فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين؛

٧ - يقرر كذلك ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ على الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضا إنسانيا، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية، كما لا ينطبق على الرحلات الجوية المأذون بها بموجب الفقرة ٤ أو الفقرة ٨، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تتصرف بموجب الإذن المخول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي؛ وأن تنسق هذه الرحلات الجوية مع أي آلية يجري إنشاؤها بموجب الفقرة ٨؛

٨ - يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو من طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، حسب الاقتضاء، ويطلب إلى الدول المعنية أن تقوم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ أحكام الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه؛

٩ - يدعو جميع الدول الأعضاء، المتصرفة على الصعيد الوطني أو من طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك الموافقة على أي مرور جوي ضروري، لأغراض تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٠ - يطلب إلى الدول الأعضاء المعنية التنسيق الوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجلاء وللموافقة عليها؛

١١ - يقرر أن تبلغ الدول الأعضاء المعنية الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية فورا بالتدابير المتخذة عارضة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه، بما في ذلك تقديم مفهوم للعمليات؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس فورا بأي إجراءات تتخذها الدول الأعضاء المعنية عارضة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه، وأن يقدم، في مضمون ٧ أيام وكل شهر بعد ذلك، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات عن أي انتهاكات لحظر الطيران المفروض بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

إنفاذ حظر الأسلحة

١٣ - يقرر أن يستعاض عن الفقرة ١١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالفقرة التالية: "يطلب إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو من طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أن تفتش داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو الفقرة ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، ويطلب إلى جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلاه أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك ويأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك"؛

١٤ - يطلب إلى الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات بموجب الفقرة ١٣ أعلاه في أعالي البحار أن تتعاون مع بعضها البعض ومع الأمين العام ويطلب كذلك إلى الدول المعنية أن تبلغ فورا الأمين العام واللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ("اللجنة") بالتدابير التي تتخذها عارضة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ١٣ أعلاه؛

١٥ - يطالب أي دولة عضو، سواء كانت تتصرف على الصعيد الوطني أو من طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تقدم على الفور، عند إجراء تفتيش طبقا للفقرة ١٣ أعلاه، تقريرا خطيا أوليا إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش، ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف يحظر نقلها، ويطالب كذلك الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها والتصرف فيها وتفاصيل نقلها، بما في ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف وحالتها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

١٦ - يعرب عن استعداده لاستمرار تدفق الرزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية ويطالب إلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لدعم توفير أفراد الرزقة الملحين للجماهيرية العربية الليبية؛

حظر الرحلات الجوية

١٧ - يقرر أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها ربابنة ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقا على تلك الرحلة المعينة، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري؛

١٨ - يقرر أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد الرزقة الملحين، إلا في حالات الهبوط الاضطراري؛

تجميد الأصول

١٩ - يقرر أن يطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، السلطات الليبية، حسبما تحددها اللجنة، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية،

بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، للسلطات الليبية أو لمؤيديها، بما في ذلك عن طريق اللجوء إلى المرتزقة، أو للكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، بما في ذلك عن طريق اللجوء إلى المرتزقة، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وبصورة دورية بعد ذلك؛

٢٠ - يؤكد تصميمه على كفالة إتاحة الأموال التي يتم تجميدها عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) للشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه، في مرحلة لاحقة، وفي أسرع وقت ممكن؛

٢١ - يقرر أن تطالب جميع الدول مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها بممارسة اليقظة عند إجرائها معاملات مع الكيانات المنشأة في الجماهيرية العربية الليبية أو الخاضعة لولايتها، وأي أفراد أو كيانات تعمل باسمها أو بتوجيه منها، والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها إذا كان لدى الدول معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك المعاملات يمكن أن تسهم في أعمال عنف وفي استخدام القوة ضد المدنيين؛

تحديد الأسماء

٢٢ - يقرر أن يخضع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقيود المفروضة على السفر في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ويقرر كذلك أن يخضع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني لتجميد الأصول المفروض في الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٣ - يقرر أن تنطبق أيضا التدابير المحددة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على الكيانات والأفراد الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم انتهكوا أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وبخاصة الفقرتان ٩ و ١٠ منه، أو أنهم ساعدوا آخرين على القيام بذلك؛

فريق الخبراء

٢٤ - يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من خمسة خبراء (''فريق الخبراء'')، تحت إشراف اللجنة، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار؛

(ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، وبخاصة حالات عدم الامتثال؛

(ج) تقديم توصيات بالإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الدول في اتخاذها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة؛

(د) تقديم تقرير مرحلي عن أعماله إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ تعيين الفريق، وتقرير ختامي باستنتاجاته وتوصياته إلى المجلس في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء ولايته ؛

٢٥ - يحث جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، وبخاصة بتقديم أي معلومات تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، ولا سيما عن حالات عدم الامتثال؛

٢٦ - يقرر أن تسري أيضا ولاية اللجنة المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على التدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

٢٧ - يقرر أن تتخذ جميع الدول، بما فيها الجماهيرية العربية الليبية، التدابير اللازمة لكفالة عدم تقديم أي مطالبة بناء على طلب من السلطات الليبية، أو أي شخص أو هيئة في الجماهيرية العربية الليبية، أو أي شخص يتقدم بمطالبة عن طريق ذلك الشخص أو الهيئة أو لفائدتهما، فيما يتصل بأي عقد أو معاملة أخرى يتأثر تنفيذها بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار وما يتصل به من قرارات؛

٢٨ - يؤكد من جديد اعتزامه إبقاء أعمال السلطات الليبية قيد الاستعراض المستمر ويؤكد استعداده للقيام في أي وقت باستعراض التدابير المفروضة بموجب هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بما في ذلك القيام بتعزيز تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب الاقتضاء، على أساس مدى امتثال السلطات الليبية لأحكام هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٩ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المصدر: www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/.../Resolution_1973_cle054529.

الملاحـــــــق

الملحق رقم 04: خريطة تبين عمليات التحالف ضمن منطقة الحضر الجوي في ليبيا.

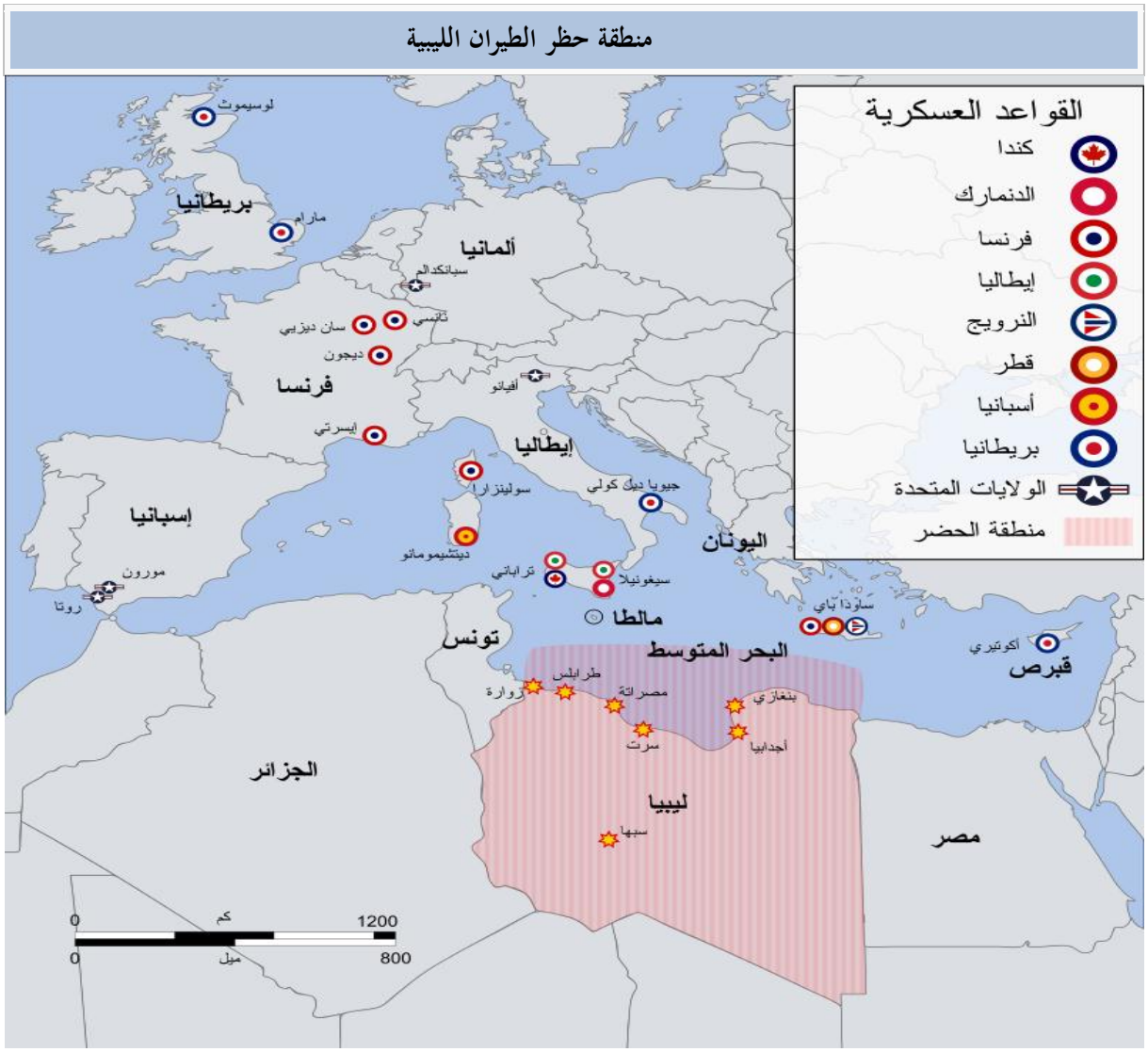

SOURCE : **https://ar.wikipedia.org/wiki**

قائمة المراجـــــــع

قائمـــــــــــــــة المراجـــــــــــــــع

أولا :باللغة العربية

أ_الكتب:

1_بـــوراس، عبـــد القـــادر.الأمـــن الإنســـاني :التـــدخل الـــدولي الإنســـاني وتراجـــع مبـــدأ الســـيادة الوطنية. الجزائر: دار الجامعة الجديدة،2009.

2_ جنـــدلي، عبـــد الناصـــر. التنظيـــر فـــي العلاقـــات الدوليـــة بـــين الاتجاهـــات التفســـيرية والنظرية التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية،2007.

3_ حتـــي، يوســـف ناصـــف.النظريـــة فـــي العلاقـــات الدوليـــة. بيـــروت: دار الكتـــب العربية1985.

4_حمـــدان، جمـــال. الجماهيريـــة الليبيـــة... دراســـة فـــي الجغرافيـــا السياســـية. القـــاهرة: مركـــز الدراسات السياسية، 1983.

05_خولي،معمر فيصل. الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني. مصر: دار العربي للنشر والتوزيع،2011.

06_سعد الله، عمر إسماعيل. حقوق الإنسان وحقوق الشعوب: العلاقة والمستجدات القانونية. الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية ط 2،1994.

07_شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات. الجزائر: 1997.

08_الضراط،إبراهيم سليمان محمد أحمد . ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير 2011. ليبيا: دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر، 2013.

09_الضمور، جمال حمود. مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا،السودان، عمان الأردن. الأردن: مركز القدس للدراسات السياسية،2001.

10_عارف، نصر محمد.نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم العربية: مقاربة أبستمولوجيا.فيرجينيا: جامعة العلوم الإسلامية الاجتماعية،1998.

11_ عبد الرحمان،محمد يعقوب.التدخل الانساني في العلاقات الدولية. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2004.

12_ فرست، سوفي.الوسائل القانونية لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها. بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2013.

13_ قوجيلي، سيد احمد.الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريفالأمن. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية 2013 .

14_ لكريني، إدريس.التدخل في الممارسة الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير، في العولمة والنظام الدولي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي،2004.

15_ مسعد، عبد الرحمان.تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. مصر: دار الكتب القانونية، 2008.

16-منصر، جمال.التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا. بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم،2012.

17-نقولا، الرحباني ليلى.التدخل الدولي مفهوم في طورالتبدل.دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية2011.

18- هنري، حبيب. ليبيا بين الماضي والحاضر. الإسكندرية: منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع،2001.

ب _ المجلات والدوريات:

19_ "الجزائر ومواجهة الارهاب و الجريمة المنظمة "، مجلة الجيش. العدد 618 ، جانفي 2015 .

20_ ادريس، احمد، "الأزمة الليبية و تداعيات على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية. العدد 06، سبتمبر 2011.

21_ أكمير، عبد الواحد. "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الابيض المتوسط"، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، مارس 2015.

22_ حسين،علي. "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد63 أفريل2014.

23_ حنفي،خالد علي. " تأثير الجماعات الجهادية الليبية على الأمن القومي المصري "، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. العدد62 ،16 جانفي 2014.

24_ دخان، نور الدين. الحامدي عيدون،"مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016.

25_ شاهين، علي شاهين. "التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته"، مجلة الحقوق الكويتية. العدد4 ديسمبر 2004

26_ الشيخ، محمد عبد الحفيظ. " ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة "، مجلة المستقبل العربي، العدد 37، (ففري 2015).

27_ الصواني، يوسف محمد. "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان "، مجلة المستقبل العربي. العدد 431، جانفي 2015.

28_ الطراونة، مخلد."مدى مشروعية التدخل لاعتبارات إنسانية بصورة أحادية في ضوء قواعد القانون الدولي". المجلة القانونية القضائية. قطر: مركز الدراسات القانونية و القضائية، العدد 02، 2004.

29_ عبيد، منى حسين. "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ". مجلة دراسات دولية. بغداد: مركز دراسات دولية. العدد 51، أفريل 2012.

30 _ عقل، زياد. "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية. العدد 184، أفريل2011.

31 _ كلاع، شريفة."التهميش القبلي والطائفي كالعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي(حالة ليبيا)"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،العدد 05، سنة2014 .

32 _ محمد عبد الله،يونس. " مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"مركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. سبتمبر 2015.

33 _مطاوع، محمد. " الاتحاد الاوروبي وقضايا الهجرة والإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"مجلة المستقبل العربي، العدد 431،جانفي 2015.

34 _ يري،فريريكو. "إنها الحرب الأهلية في ليبيا: التوافيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن"، مركز كار ينجي للشرق الأوسط. 24 سبتمبر 2014.

ج_المذكرات والرسائل:

35_ برقوق، سالم. "تطور إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية" (مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية،1994).

36_حمايدي،عزالدين. " دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية" (مذكرةماجستير جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2005).

37_ دماغ،مريم. "إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من: كردستان العراق 1991و الصومال1992 " (مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011).

38_ سليماني، سهام. "تأثير حق التدخل على السيادة الوطنية: دراسة حالة العراق 1991" (مذكرة ماجستير جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2005).

39_ قديج، تيسير إبراهيم. "التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011" (مذكرة ماجستير جامعة الأزهر غزة، قسم العلوم السياسية، 2013).

40_ منصر، جمال." التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة"،(أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية،2011).

41- هلتاتي، أحمد. "التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة"،(مذكرةماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2009).

د_ مؤتمرات علمية :

42_ منصر، جمال، "احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا: بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء، دراسة في الحالة الليبية "، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول : "التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار". ، جامعة سكيكدة، الجزائر، 19 -20 نوفمبر 2013.

هـ_ المواقع الالكترونية

43_ البرلمان الإيطالي يصوت على بحث إمكانية محاصرة الموانئ الليبية"، بوابة الوسط، الخميس 23أبريل2015، عليالرابط:

http://www.alwasat.ly/adserver/www/delivery/ck.php(24/04/2016)

44_ الثورة الشبابية في اليمن ...تسير نحو النصر"، مدونة هنا عدن،على الرابط :

http://honaaden.blogspot.com/2011_02_01_archive.html(25/05/2016)

45_ الجيش الوطني يخوض حربا يومية على الأسلحة المهربة من ليبيا"، على الرابط:

http://www.alarab.co.uk(25/05/2016.)

46_ المدني، توفيق. "ليبيا القاعد الخلفية الإرهاب في شمال إفريقيا"،على الرابط :

http://www.wahdaislamyia.org/ (16/05/2016)

47_ الطويل، أماني. "الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا"، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg،(25/05/2016)

48_ التدخل الأممي لحماية حقوق الإنسان مابين الشرعية الدولية و الأبعاد السياسية ،على الرابط

www.univ-eloued.dz/fr/stock/droit/pdf/hiba.pdf .(03/03/2016)

49_ المليتي، منور. "القبائل البشرية من ليبيا تتسلل إلى تونس " ،على الرابط:

http://middle-east-online.com (15/05/2016)

50_ أميجن، عبيد. "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا"، علي الربط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reportsl،(2016/05/25) .

51_ أوعلي، نور. "الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي "،على الرابط:

www.startimes.com.(2016/04/17)

52_ بسيوني، محمد عبد الحليم. "السيطرة المفقودة: شبكات الارهاب والسلاح على الحدود الليبية التونسية"، المركز الإقليميللدراسات الاستراتيجية. في:

http://www.ssmideast.org/Article/332. (25/05/2016)

53_ بلحاج، مراد ." في ليبيا..... واقع النفط و دوره في تفعيل التنمية" ، ليبيا المستقبل، 30 ماي 2007،على الرابط:

http://archive.libya-almostakbal.org(2/03/ 2016)

54_ بن سهلة،ثاني بن على."المساعدة الإنسانية بين شرعية التدخل و التعارض مع سيادة الدولة"، على الرابط:

http://sljournal.uaeu.ac.ae . (16/05/2016)

55_ بوسيلم، حسام ."تدهور الأوضاع في ليبيا....و أثره على الأمن القومي المصري"، البوابة نيوز، 19 سبتمبر2014، على الرابط:

http://www.Albawabhnews.com/742936 (22/03/2016)

56_ بوحنية، قوي. "الجزائر الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، على الرابط:

http://maspolitiques.com.(15/05/2016).

57_ جيسون باك وباراك بارفي،" في أعقاب الحرب... الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى،27فيفري 2012،على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org. (23/03/2016).

58_ هل تتحول خريطة الجماعات المسلحة في ليبيا إلى بؤرة جاذبة للإرهاب العالمي ؟" ،على الرابط :

http://www.islamist-movements.com/15431. (15/05/2016)

59_ تركماني، عبدالله. "إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو – متوسطية"، مجلة مقاربات. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،2006: الرابط:

http://www.mokarabat.com(. 23/04/2016)

60_ تاكايوكي، ياماورا. "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، تر:عادل زقاغ، على الرابط:

http://arbiboumediene.blogspot.com .(18/04/2016).

61_ حنفي،على خالد. "إعادة تصدير أزمة مالي إلي الداخل الليبي "، على الرابط :

http://www.siyassa.org.eg .(26/04/2016).

62_ حنفي، على خالد . " تأثير الجماعات الجهادية الليبية على الأمن القومي المصري " ،على الرابط :

http://www.ncmes.org/،(22/03/2016).

63_"تدهور الموقف في ليبيا..... و اثره على الامن القومي المصري"، منتدى الجيش الوطني،20 اغسطس 2014، على الرابط:

http://www.arabic-military.com/t100016-topic.(2016 /04/ 23).

64_ زواشي، صورية. " انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية" ،على الرابط:

http://www.addustour.com .(25/05/2016).

65_ كامل، عبد الله. عسكرة القبيلة: دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، مقال 2012/4/3.على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2239.asp(16/04/ 2016)

66_ كامل ، عبد الله. " احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا"، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg.(22/03/2016).

67_ كلياني، محمد علي . "قراءة في نظرة تشاد إلي الأزمة الليبية...هل الأوضاع هناك تغير خارطة السياسة التشادية والإقليمية برمتها" على الرابط الإلكتروني التالي :

http://www.sudaress.com/sudaneseonline/5595 (2016/05/16).

68_ ميجيابولا. "ثورة ملعونة...ليبيا انتهت من مظالم القذافي"، مجلة المجلة.4 اغسطس2012،على الرابط:

http://arb.majalla.com/2012/08/article. (15/05/2016)

69_ محمد عبدالحليم، أميرة . "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري"، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg(15/04/2016)

70_ سلامة،أيمن. "الإطار القانوني لعمل المنظمات الإنسانية في إفريقيا"،مجلة قراءات إفريقية، على الرابط http://www.qiraatafrican.com/view .(30/05،2016)

71_ عاشور،محمد. "الثورة الليبية :الأسباب و التداعيات ومسارات المستقبل"، على الرابط:

https://www.issafrica.org.(22/03/2016).

72_ عفيفي، جميل. "مخاطر وتهديدات تواجه الأمن القومي المصري: تهريب السلاح من الغرب"، مجلة الاهرام، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/archive/investigations/news/13792 (15/05/2016)

ثانيا: باللغة الأجنبية

A_Books

73_Châles, Philipe. David . Jean Jacque Roch , Théorie de la sécurité Paris : Edition Montchrestien, 2002 .

74-Craig, Harris .Lillian , Libya :Qadehafi'srevolution and impossible" West viewpress, Colorado, 1986.

75_Donnelly, Jack. Realism and International relations, London: Cambridge Universitypress, 2000.

76_Harrison, Ewan. The Post Cold War International System, London: Rutledge Taylor & Francis Group, 2OO4

77 _Griffiths , Martin. International Relations Theory for Twenty-first Century, New Yor :Rutledge, 2007.

B_periodics:

78_ J Scheffer, David. "Towards A Modern Doctrine Of Humanitarin Intervention",Uneverstity of Toledo Law Review ,vol 23,Winter,1992.

79_Gartentein, Daveed –Ross & Nathaniel Barr. " Dignity and Dawn: Libya's Escalating Civil War", ICCT Research Paper, February 2015.

C_web sites :

80_ International Commission on Intervention and State Sovereignty. The Responsibility to protect ,International Development Research Centre,Ottawa,2001,P711availableat. On:
http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf

81_Periodics:Oil reserves of the main Africaen oil producrs, Oil And Gas Journal,On:
https://www.temehu.com/oil-gas.htm

الفهـــــــــــارس

فهرس الجداول و الأشكال

الشكل/ الجدول **الصفحة**

عنوان الجداول :

الجـــــدول رقم (1) تيبولوجيــا التدخـل العسكـري الإنسانــي **21**

الجـــدول رقم (02) متغيرات المساعدات المباشرة واللوجيستيكية.....**23**

الجـــدول رقم (03) الأشكال المتعددة للحماية العسكرية لعمليات المساعدة الإنسانية.....**24**

الجـــدول رقم (04) الأشكال المتعددة لحماية الضحايا المدنيين.....**25**

الجدول رقم (05) المخرجات المختلفة للعمل الهجومي لإيقاف مرتكبي لعنف.....**25**

الجدول رقم (06) ابرز المليشيات المسلحة في المناطق الليبية.....**65**

عنوان الأشكال :

الشكل رقم: (01): إنتاج النفط الليبي (برميل/يوم) حسب الحقل..... **42.**

الشكل رقم: (02): احتياطيات النفط في الدول المنتجة للنفط الأفريقي الرئيسي..... **50**

الشكـل رقم:(03) :انهيار أسعـــار النفط(آلاف البراميل يوميا،المتوسط السنوى)..... **73**

الشكـل رقم: (04):فقدان دخل الهيدروكربونات أسفر عن تدهور حساب المالية العامة والحساب الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)..... **74**

الخريطة رقم (01) البنية التحتية للنفط والغاز الطبيعي في ليبيا..... **50.**

الخريطة رقم (02) خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا..... **72**

فهرس المحتويـــات

الموضوع .....الصفحة

مقدمة.....02-09

التدخـل العسكـــري الإنسانـــي : الإطـار المفهومي و النظـــــــري..... 11-32

مدخـــل معرفي للتدخـــل العسكـــري الإنسانـــي.....12

مفهوم التدخل العسكري الإنسانـــي.....**12**

التطور التاريخي للتدخل العسكري الإنساني.....**15**

أنواع التدخل العسكري الإنساني..... **21**

التدخل العسكري من منظورات العلاقات الدولية..... 26

التدخل العسكري من منظور واقعـــي.....**26**

التدخل العسكري من منظور ليبرالـــي.....**28**

التدخل العسكري من منظور ماركســـي.....**30**

نهايـــة حكم القذافـــي في ليبيا : حـــراك داخلـــي وتدخل خارجـــي..... 34-60

طبيعة حراك 17 فيفري 2011.....35

أسباب الحراك الشعبي في ليبيا.....**35**

وقائـــع الحـــراك الشعبـــــــي.....**46**

العامل الخارجي ودوره في الإطاحة بالنظام الليبي.....48

دوافع تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا عام 2011.....**48**

المواقف الإقليمية والدولية من التدخل.....**53**

مســـــار التدخل العسكري في ليبيا.....**57**

ليبيـــــا وجيرانهـــا :عـــدوى المخاطـــر الأمنيـــــة.....62-88

الوضع الأمني الداخلي في ليبيا.....63

التفتت السياسي في ظل غياب منطق الدولة **63**

فهرس المحتويـــات

الفراغ الأمني كمصدر للفوضى في الداخل.....**66**

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.....**73**

التأثيرات الأمنية للوضع الليبي على دول الجوار الإقليمي.....**76**

تأثير الجماعات الإرهابية على أمن دول الجوار.....**76**

تأثير الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة على استقرار دول الجوار.....**82**

تأثير مسألة اللاجئين والهجرة غير شرعية عبر ليبيا.....**84**

خاتمـــــــــة.....**91-93**

قائمة الملاحـــــق **95-113**

قائمـــــــة المراجع.....**115-122**

فهرس الأشكال والجداول **124**

فهرس المحتويـات.....**125-126**

الملخص :

شهدت مرحلة مابعد الحرب الباردة بروز قضايا ومفاهيم جديدة، تعبر في مجملها عن تصورات الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية ومن بين هذه المفاهيم "مبدأ التدخل الإنساني"، الذي طرح كآلية دولية لفرض احترام حقوق الإنسان، فطالما الدولة لا تستطيع أو لا ترغب في حماية مواطنيها فمن حق المجموعة الدولية التدخل باستعمـــال الأساليب الممكنـة (العسكرية وغير العسكرية) من أجل احترام هذه الحقوق .

ومن حالات التدخل الإنساني في المنطقة العربية، التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011، حيث عرفت حركا شعبيا مطالبا بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تمخضت عنه أزمة سياسية وأزمة إنسانية، بفعل ارتفاع معدلات العنف ضد المدنيين، وهو ما حفز من دور المجموعة الدولية للتدخل العسكري في ليبيـــا عن طريق حلف شمال الأطلســـي، بغرض اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين .

وقد نتج عن التدخل في ليبيا، إسقاط النظام الليبي وبلورة تحديات أمنية خطيرة داخليا وخارجيا ؛ فليبيا تشهد حالة من الفوضى الأمنية الناتجة عن غياب الأمن بمختلف أبعاده(سياسية ، اقتصادية، اجتماعية)هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيعكس اتجاها نحو الانتشار المكاني للتهديدات الأمنية الناشئة من عدم الاستقرار الداخلي إلى دول مجاورة، في ظل الانتشار الواسع للسلاح والذي شكل بدوره أرضية خصبة لنمو الجماعات الإرهابية المسلحة والجريمة المنظمة، فضلا عن خطر الهجرة وموجات النزوح الكبيرة التي وجدت في ليبيا المعبر الأمثل للدول الأوروبية المجاورة .

Abstract :

The post-Cold War era have known the emergence of new issues and concepts which reflect in their entirety on the perceptions of liberal thought in international relations Among these concepts, "the principle of humanitarian intervention, which was presented as an international mechanism to impose respect for human rights, as long as the state cannot or do not want to protect its citizens, therefore , the international community is entitled to intervene using possible methods (military and non-military) in order to respect these rights.

Among humanitarian intervention in the Arab region, the case of the military intervention in Libya in 2011, where a mass movement and demonstration has been occurred claiming for freedom, democracy and respect for human rights, which led to the emergence of political crisis and humanitarian crisis, due to the high rates of violence against civilians, which stimulate the role of the international community for military intervention in Libya by NATO, in order to take the necessary measures to protect civilians

As a result of this intervention, collapse the Libyan regime and the development of serious security challenges both internally and externally; also led Libya to a state of security chaos resulting from the lack of security in all its dimensions (political, economic, social) that atthe domestic level whereas at the external level it reflects a trend towards spatial spread of security threats emerging from internal instability to neighboring countries, in light of the widespread of weapons, which in turn would be a fertile ground for the growth of the armed terrorist groups and organized crime form, as well as the risk of immigration and large waves of displacement that were found in Libya, as favorite transit country to cross at neighboring European countries .